وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص مالية وتجارة دولية

التجارة الدولية وأثرها على النمو الاقتصاد الجزائـــري للفترة 2001-2022

إعداد الطالبة:
– سحنون نجوى.

تحت إشراف:
أ.د. صولي علـــــي.

إبراهيم عبد الحفيظي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
علي صولي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقرراً
العيد خيراني	أستاذ محاضراً	ممتحناً

السنة الجامعية: 2025/2024

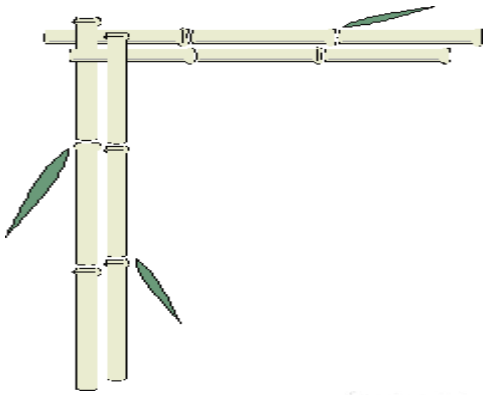

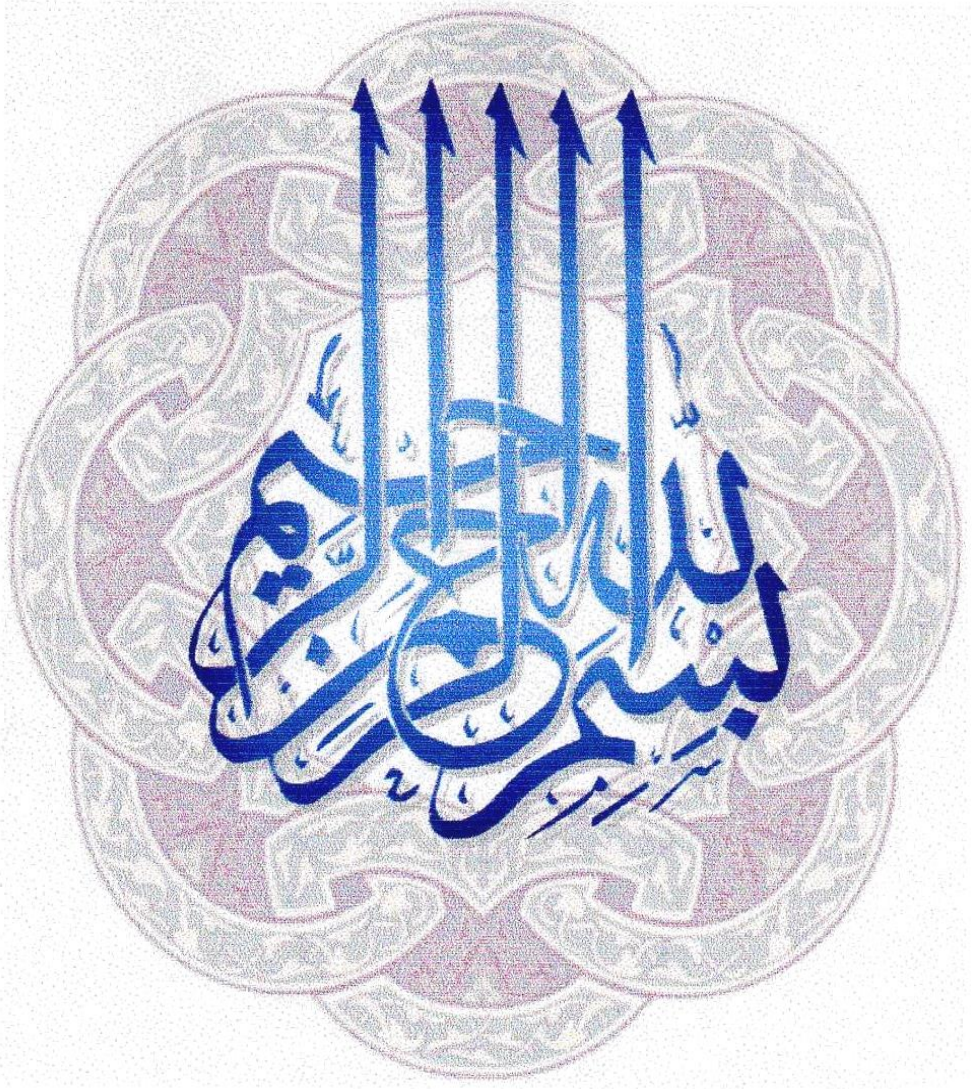
بسم الله الرحمن الرحيم

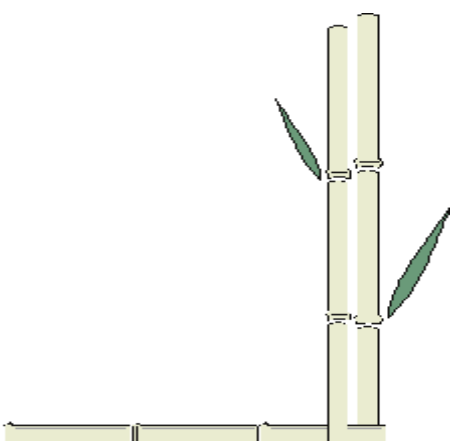

كلمة شكر وعرفان

و قال الله تعالى "و لئن شكرتم لأزيدنكم " الآية 7 من سورة إبراهيم ، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى ،و الشكر لله عز و جل أن وفقني على إتمام هذا العمل .

و يقول رسول الله ، صلى الله عليه و سلم

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله " لذا نتقدم بخالص عبارات التحية و التقدير و جزيل الشكر و الامتنان الى الاستاذ المشرف "صولي علي" على قبول الإشراف على هذه الدراسة ، و على نصائح و تتبعه لدراستنا وعلى تقديمه الدعم لمتابعة المشوار الدراسي.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من: أساتذة كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

و الى كل من ساهم معنا من قريب أو من بعيد في هذا البحث.

الإهداء

الحمد الله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله ولطفه وكرمه

الحمد لله على التمام هذا العمل .

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من أوصاني بهما الله برا وإحسانا والديا الكريمين

أطال الله في عمرهما وألبسهما لباس الصحة والعافية

وإلى نفسي التي راهنت على النجاح أصبري وصابري فلا يزال الطريق طويل

إلى أخواتي وسندي في الحياة أدامكن الله ضلعا ثابتا لي

وإلى رفقاء الدرب من غادرونا وبقيت كلماتهم وقعا في آذاننا

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح

كما أتقدم بخالص الشكر إلى من لهم الفضل في إرشادي إلى طريق العلم والمعرفة

إلى أساتذتي الأفاضل حفظهم الله

وإلى كل من اتسع قلبي لهم وضاقت هذه الورقة على ذكرهم أهديكم عملي المتواضع عرفان لكم بالجميل وتقديرا لجهودكم.

نجـــــــــوى.

الملـــــــــخص

الملخص

الهدف من الدراسة هو محاولة دراسة أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتجارة الدولية، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة لها، كما تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المتغيرين، وعلى هذا الأساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية خاصة بالتجارة الدولية في الجزائر للفترة 2001-2022.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى مما يجعله رهينة تقلبات الأسعار العالمية للنفط.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The aim of this study is to examine the impact of international trade on economic growth.

Various basic concepts related to international trade were identified, as were the most important concepts related to economic growth and the most important theories that explain them. The study also aims to highlight the relationship between these variables. Based on this, this study was conducted using statistical data on international trade in Algeria for the period 2001-2022. The study concluded that the Algerian economy remains primarily dependent on hydrocarbons, making it vulnerable to fluctuations in global oil prices.

Keywords: International trade, economic growth

قائـــمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر.....	**I**
الإهداء.....	**II**
الملخص.....	**III**
قائمة المحتويات.....	**V**
قائمة الجداول والأشكال.....	**VIII**
مقدمـــة.....	**أ-د**
الفصل الأول: إطـــــار مفاهيمي حول التجارة الدولية	
تمهيد الفصل.....	**01**
المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية.....	**02**
المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية.....	**02**
المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية.....	**08**
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية.....	**11**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.....	**13**
المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية.....	**13**
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.....	**15**
المطلب الثالث: التوجهات والنظريات الحديثة	**18**
المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية.....	**20**
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية.....	**20**
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية	**21**
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية	**23**
خلاصة الفصل.....	**27**
الفصل الثاني: التجارة الدولية والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل.....	**29**
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	**30**

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.....	
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.....	34
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وعوائقه.....	35
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....	41
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.....	41
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.....	43
المطلب الثالث: النظرية الحديثة.....	47
المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.....	48
المطلب الأول: أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي.....	48
المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي.....	51
المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي.....	55
خلاصة الفصل.....	57
الفصل الثالث: تحليل أثر التجارة الدولية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2022	
تمهيد الفصل.....	59
المبحث الاول: دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر.....	60
المطلب الأول: التجارة الخارجية.....	60
المطلب الثاني: التضخم والبطالة.....	66
المطلب الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر.....	69
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية للفترة (2001-2022).....	74
المطلب الأول: البنية والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.....	74
المطلب الثاني: البنية والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.....	78
المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات.....	82
المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالواردات.....	82
المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات.....	84
المطلب الثالث: تطور الواردات الجزائرية تبعا لبعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2019).....	85
خلاصة الفصل.....	89

الخاتمة.....	91
قائمة المراجع.....	94
الملاحق.....	100

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح أسباب قيام التجارة الدولية	12
02	التوزيع السلعي لصادرات الجزائر مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة(2008-2020)	60
03	التوزيع السلعي لواردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2022)	63
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	66
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	67
06	يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال الفترة (1990-2018).	69
07	يوضح ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة(2002-2022).	70
08	هيكلة الصادرات الجزائرية في الفترة 2001-2022	74
09	توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية في الفترة (2001-2022)	76
10	هيكلة الواردات الجزائرية في الفترة (2001-2022)	78
11	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو للفترة 2001-2022	80

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع السلعي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2008 – 2020)	61
02	التوزيع السلعي النسبي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2008–2020)	62
03	التوزيع السلعي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2008–2020)	64
04	تطور معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة(1990–2022)	67
05	التوزيع النسبي لقيمة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2017–2022	72
06	التوزيع النسبي لعدد مناصب الشغل من المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002 –2017)	72
07	تطور الحجم الإجمالي للصادرات خارج المحروقات للفترة (2001–2022)	75
08	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2001–2022)	79
09	تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات	94
10	تأثير الناتج المحلي الإجمالي على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2019)	96
11	تأثير أسعار النفط على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2019)	97

مقدمـــــــــة

تعتبر التجارة الدولية من بين أقدم الفروع وأكثرها جدلا في العلوم الاقتصادية، إذ تعود إلى القرن السادس عشر، إلا أنها عرفت الازدهار في القرنين الثامن والتاسع عشر عندما كان النمو الاقتصادي الحديث تدفعه وتحركه التجارة الخارجية، أما في الوقت الحالي فقد حققت التجارة العالمية نموا كبيرا، حيث ازداد حجمها بسبب زيادة حجم الصادرات والواردات واستقرار الاقتصاد الكلي وتحرير التجارة وانخفاض تكاليفها وزيادة التدفقات إلى البلدان الناشئة.

أما تحقيق النمو الاقتصادي المستدام فيعتبر من الأولويات التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه، رغم اختلاف النظريات الاقتصادية حول محدداته، فترجعه تارة إلى إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج أو توفر الموارد الطبيعية، وتارة ترجعه إلى التطورات المالية، وبعض الأحيان إلى زيادة الصادرات. وتسعى هذه الدراسة إلى توضيح الروابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2001-2022)؟**

وسيتم دراسة المشكلة وتحليل ابعادها من خلال الاجابة عن الاسئلة الجزئية التالية:

- ما مدى مساهمة الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل هناك نمو اقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل هناك علاقة بين تطور الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات

الفرضية الرئيسية :

- هناك أثر للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2001-2022).

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الفرعية الأولى : هناك مساهمة للصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثاني: هناك نمو اقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

الفرضية الفرعية الثاني: هناك علاقة طردية بين تطور التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات في حد ذاتها وأهمية النمو الاقتصادي بالنسبة إلى البلدان على اختلافها، وبالتالي فإن معرفة الروابط المتبادلة بين تجارة البلد ونموه الاقتصادي لها أهميتها في حالة الجزائر كونها لا تزال تعاني من التبعية الشديدة للمحروقات ومن ضعف النمو وعدم احتواءه للبطالة والجوانب الاجتماعية الأخرى كالفقر، ولذلك فإن البلد في حاجة ماسة إلى هذا النوع من الدراسات التي تستطيع الكشف عن محددات النمو والعوامل التي تدفقه ومعوقاته والقطاعات الرئيسية الواعدة به.

رابعا: الهدف من الدراسة

- ✓ إبراز العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؛
- ✓ تسليط الضوء على المتغيرات الاقتصادية و علاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع

أولا: دوافع ذاتية

شغف الطالبة بالتخصص والميل للمواضيع التي تهتم بدراسة طبيعة العلاقات الدولية.

ثانيا: دوافع موضوعية

-أهمية الموضوع في العالم خاصة وان له اثر في العلاقات الدولية التجارية ؛

_التعرف على المؤشرات الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الدولية ؛

سادسا: منهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** وذلك تم استخدامه في الفصل الثاني من خلال المعلومات المسجلة خلال السنوات 2001-2022.

-**المنهج الوصفي:** وهذا المنهج تم استخدامه في وصف التجارة الدولية والنمو الاقتصادي وتوضيح اهميتهما. **المنهج التحليلي:** وتم استخدامه بهدف تحليل هيكل التجارة وكذا علاقتها بتقلبات بالمؤشرات الاقتصادية.

سابعا: أدوات الدراسة

ولدراسة هذا الموضوع استخدمنا بعض أدوات جمع وتحليل البيانات التي كانت بعضها أولية والأخرى ثانوية.

ثامنا: الدراسات السابقة

- ✓ بكي نور الإيمان، عويشات سمية، مذكرة ماستر أو ماجستير أو دكتوراه "**دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري خلال 1990-2021**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2023/2022، هدفت إلى الدراسة إلى قياس مدى تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات ذات أهمية في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتي تمثلت في (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، سعر الصرف) بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وباستخدام أداة الدراسة ARDL (نموذج الانحدار الذاتي الإبطاء الموزع)، عن طريق Eviews، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي وصادرات وواردات الجزائر.
- ✓ بودية الحبيب، مذكرة ماستر أو ماجستير أو دكتوراه "**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال 2012-2018**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2019/2018، هدفت إلى الدراسة إلى التعرف على مفهوم التجارة الخارجية الدولية والنظريات المفسرة لها و العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي الجزائري من خلال تطورات التحول الاقتصادي في الفترة من 2012 الى 2018 ، و نستعرض في الفصل التطبيقي من هذه الدراسة تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية، وتحليل تطور الميزان التجاري، حيث حقق هذا الأخير رصيدا موجبا طيلة الفترة من : 2012 إلى غاية

2014 ، أين شهدت هذه الفترة تنامي قيمة الواردات وفي نفس الوقت شهدت زيادة في حصيلة الصادرات، حيث كانت الواردات مغطاة كليا بالصادرات، إلا أن ارتفاع حصيلة الصادرات يعود أساسا لارتفاع أسعار النفط نظرا للتركز السلعي سنة للصادرات الجزائرية على المحروقات بنسبة 96% في ظل الحصيلة الهامشية للصادرات خارج المحروقات. ولكن خلال الفترة من 2015 إلى 2016 تم تسجيل رصيد سالب للميزان التجاري، أما معدل النمو الاقتصادي لهذه الفترة فقد شهد تذبذبا وعدم استقرار ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي معززا ذلك بالعديد من البيانات والأرقام الصادرة من المؤسسات الدولية المهتمة في مجال التجارة الخارجية والبيانات الصادرة من المؤسسات الرسمية الجزائرية مثل بنك الجزائر ومديرية التجارة الخارجية بوزارة التجارة، والموقع الرسمي لإدارة الجمارك الجزائرية و الديوان الوطني للإحصاء .

تاسعا: هيكل الدراسة

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال الفصول التالية:

-**الفصل الأول:** إطار مفاهيمي حول التجارة الدولية.

-**الفصل الثاني:** التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

- **الفصل الثالث:** تحليل أثر التجارة الدولية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2022.

الفصـــل الأول:

إطار مفاهيمي حول التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية إحدى القواعد الأساسية التي تقوم عليها العولمة الحالية، كونها أساس العلاقة بين عملية الانتاج وعملية الاستهلاك، و هو ما يشكل جوهر العملية الاقتصادية. والعولمة باعتبارها نتاج الجدلية التاريخية تكون في إحدى مظاهرها الجوهرية نتاج تطور التجارة الدولية، و هذه الديناميكية التجارية مرتبطة بازدهار وسائل النقل، و تطور كل أنواع وسائل الاتصال المرافقة لها، وكذلك تطور كل الوسائل الصناعية المرافقة لعملية الانتاج، و هذه الحركية التجارية الدولية مكنت مختلف المنتجات القابلة للتسويق من بلوغ مرحلة التوزيع و الاستهلاك على نطاق عالمي.

و ازدهار التجارة الدولية وتوسع نطاقها الجغرافي أيضا مرتبط بنشوء المدنية و رقيها، و هي التي مكنت المجتمعات من الاحتكاك ببعضها البعض، على اعتبار أن المواد التجارية وكل المنتجات التي يمكن تسويقها عبر العالم هي كلها عناصر تحمل معها خلفيات ثقافية لمجتمعاتها الأصلية، فيساعد ذلك على حصول التمازج الثقافي والحضاري بين المجتمعات، و قد ساعد ذلك أيضا على تسارع عملية الاندماج العالمي و هو ما يعرف بالعولمة.

سنتطرق في هذا الفصل التمهيدي بالتفصيل إلى مختلف الجوانب النظرية والإطار الفكري العام لموضوع التجارة الدولية و ذلك من خلال ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية**
- ✓ **المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية**
- ✓ **المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية**

المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد وقد تطورت هذه التجارة مع تطور المبادلة واتساع رقعتها نتيجة تطور وسائل الإتصال والمواصلات ولم تعد مقتصرة بين –أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الدولية .

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية

أولا: النشأة

لقد كانت التجارة في جذورها التاريخية قديمة قدم استقرار المجتمعات البشرية و نشوء الحضارة، و هو استقرار أساسه مبدأ الاعتماد المتبادل (**l'interdépendance Le principe de**) بين الأفراد في المجتمع الواحد ، ثم بين الدول في العالم الواحد كما هو معروف حاليا في إطار نظام العلاقات الدولية، و هذا المبدأ هو الذي فسح مجالا واسعا لإقامة مبدأ التبادل الحر (**Le principe du libre-change**)، و كلا المبدآن هما اللذان تطورا عبر التاريخ تطورا جدليا، وساهما في تطور التجارة الدولية وتوسع نطاقها الجغرافي، و من ثم فالتجارة الدولية إذ هي إحدى القواعد الصلبة وحجر الأساس في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تقوم عملية التبادل الحر للمنتجات، و أن هذه العملية كانت لمدة زمنية عريقة في تاريخ الإنسانية، تقوم على عملية المقايضة التي كانت تحددها الحاجة إلى المنتجات التي لا يستطيع الانسان في إقليم معين انتاجها و ينتجها غيره في إقليم آخر، و أن هذه المقايضة نشأت عندما أنتج الإنسان أكثر من حاجته، لذلك يقايض الآخرين هذا الفائض من الإنتاج مما يحتاجونه مقابل أشياء ينتجها هؤلاء و هو بحاجة إليها. و في هذا السياق قال المفكر الأمريكي "وويل ديورانت": " لما كانت الكفايات البشرية و المواد الطبيعية موزعة على الأرض في غير مساواة، فقد ترى شعبا من الشعوب قادرا بفضل ما تطور لديه من استعدادات خاصة، أو بفضل قربه من المواد المطلوبة، تراه قادرا على إنتاج أشياء معينة لا يكلفه إنتاجها ما يكلف جيرانه، فيمضي في صنع هذه الأشياء حتى يصنع منها أكثر من حاجته، و عندئذ يقدم فائض إنتاجه لجيرانه في مقابل ما ينتجونه هم، و هذا التبادل هو أصل التجارة. " [1] و هذا يعني أن استقرار الإنسان بعد أن تعلم الزراعة وتربية الحيوانات، و بدأ في صنع الأدوات التي يحتاجها، لم يكن يدري

[1] وول ديورانت، **قصة الحضارة**، المجلد 01، الجزء 01، دار الجيل للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1988، ص 28.

بما كانت تجود به الطبيعة من خيرات إلا ما كان ظاهرا، وقد كان ذلك حسب قدراته على التكيف مع المحيط، وإنتاج الغذاء في المنطقة التي كانت تبدو له أنها تحتوي على كل ما يحتاج إليه لقيام الزراعة، وغرس كل أنواع الأشجار المثمرة، و استخراج المواد المعدنية للصناعة و مدى صلاحيتها للاستقرار، ثم ظهر فيما بعد أن منطقته هذه لم تتوفر على كل المواد التي يحتاجها للصناعة وأرضها ليست صالحة لزراعة كل أنواع الخضر و الفواكه و الحبوب و الأشجار، وذلك حسب نوع المناخ الذي يحيط بها، مما دفعه إلى مقايضة ما ينتجه فائضا عن حاجته من الخضر والفواكه ومختلف الثمار و مواد الصناعة مقابل الخضر و الفواكه والثمار ومواد الصناعة التي لا ينتجها، و وفقا لذلك يختص كل فرد أو عائلة (أو مجتمع كما في العصر الحديث) في إنتاج نوع معين من الأدوات أو مواد الصناعة، أو من المزروعات، و قد كان ذلك منطلقا لظهور التخصص في العمل، الذي أصبح من بين السمات الأساسية في اقتصاد عصر العولمة، إذ تختص كل دولة في إنتاج و تصدير منتوج أو عدة منتجات صناعية و زراعية تملك فيها قوة التحكم في السوق العالمية، و هذا ما سماه المفكر الاقتصادي الإنجليزي " آدام سميث " "بالميزة المطلقة في التبادل التجاري[2]. كما يسرت عملية التبادل و المقايضة هذه، بروز عوامل أخرى ساعدت على انتقال المنتجات الصناعية و الزراعية من مجتمع إلى آخر، مثل الحروب و السرقات والجزية و الغرامات و مازالت بعض صور المقايضة تتم بين الدول في عالمنا المعاصر تظهر في تلك الصفقات التجارية المتكافئة.

إن اتساع رقعة المجتمع و اتساع دائرة الانتاج و تنوع المنتجات أدت إلى ظهور السوق و مراكز التجارة و المتاجر، و قد كانت في بداية أمرها فوضوية و متذبذبة ثم أصبحت منظمة في أوقات معلومة، ثم أصبحت دائمة في أماكن محددة تسمح لمن يملك منتوجا فائضا عن حاجته أن يعرضه للمقايضة[3]. و قد ضلت المقايضة أساسا للتبادل التجاري أمدا طويلا، و كان معيار المقايضة الذي يحدد قيمة المنتوج هو الحاجة إلى منتوج دون غيره، و ليس يوم العمل اللازم لإنتاجه أو كلفته، و كان أي منتوج يمكن أن يستعمل كعملة متداولة بين الناس بشرط أن يقبلها البائع كثمن لبضاعته، و يقبلها المشتري كمقابل لما يدفعه كالملح و الجلود والحلي و الآلات و الأسلحة، و الفول ، و القواقع و اللؤلؤ، وجوز الهند، و أخيرا الأغنام

[2] عبد الواحد الغفوري، **العولمة و اللغات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000 ، ص ص، 21، 22.

[3] وول دويرانت، المرجع السابق، ص ص، 28 ، 29.

والأبقار والخنازير و العبيد، و قد كانت الماشية معيارا مناسبا لقياس قيمة المنتوج ووسيلة للتبادل بين الصيادين والرعاة، كونها تربح بالتربية و سهلة التنقل، لأنها تنقل نفسها بنفسها، كذلك كان الناس و الأشياء إلى عهد قريب يقومون برؤوس الماشية، كأن يساوي عبدا ماهرا أربعة رؤوس من الماشية، و لما استنجمت المعادن كالنحاس والحديد، وأخيرا الذهب و الفضة، استخدمت كعملة متداولة محل كل الأشياء التي كانت تستخدم كعملة يحدد بها قيمة المنتوج بداية من المرحلة التاريخية الأولى.[4]

إن اختراع الإنسان العملة المعدنية (النقود) كوسيلة للتعامل التجاري مكان المقايضة، تعتبر ثورة اقتصادية أحدثت تحولا عظيما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، كونها تمثل قيمة كبيرة في حيز صغير و وزن قليل، و من جهة أخرى مكنت المجتمعات من اعتماد وسيلة معدنية مشتركة وواحدة كعملة للتعامل التجاري حتى و ان اختلفت في طريقة تشكيلها، و قد يسر ذلك للإنسان زيادة ثروته ورخاءه و تسويق فائض انتاجه.[5] يضاف إلى ذلك صعوبة تقييم المنتجات من الناحية السوقية، فأثناء المقايضة يجد المنتج والمستهلك على السواء صعوبة تحديد قيمة المنتوج، سواء بالنظر إلى حاجته أو بالنظر إلى كلفته من يوم العمل، و المادة الأولية المستعملة في انتاجه، بينما النقود وسيلة سهلة لتحديد قيمة المنتوج، سواء بالنسبة للمنتج أو بالنسبة للمستهلك. و هناك أيضا صعوبة تقسيم المنتوج، فإذا كان على سبيل المثال لدى المنتج سلعة يريد مقايضتها ليقتني عددا من البضائع يحتاجها، فإنه يجد صعوبة في تقسيم منتوجه بين المقايضين له بالبضائع التي يحتاجها خاصة إذا كان منتوجه مما لا يقبل التجزئة (كالماشية مثلا)، بينما النقود تسهل عليه عملية التجزئة عندما يبيع منتوجه لمن يحتاجه، فيقتني بتلك النقود كل ما يحتاجه من البضائع دون أي عائق، ثم إن النقود وسيلة أسهل للادخار و تشكيل الثروة [6]، و على هذا الأساس تطورت التجارة بين الشعوب و اتسع نطاقها و تنوعت المنتجات التجارية، وكان ذلك أيضا من العوامل التي أدت إلى احتكاك الشعوب بعضها بعضا من خلال عملية التبادل التجاري.

---

[4] وول دويرانت، المرجع السابق، ص 29.

[5] نفس المرجع، 1988، ص30.

[6] حسين أمين، **المال و طبيعة البشر**، مؤسسة الفجر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصـــر، 1997 ، ص 19.

و بالنظر إلى تاريخ التجارة الدولية نكتشف أن أقدم منطقة ازدهرت فيها العملية التجارية هي منطقة الشرق، أي ما يعرف لدى الجغرافيين و المؤرخين بالعالم القديم، إذ يذكر " محمد عدنان مراد " أن البلاد الواقعة ما بين بلاد الهند و شمال إفريقيا، كانت أقدم منطقة تأسست فيها الحضارة البشرية فلكونها منطقة خصبة، فقد تشكلت فيها أولى المجتمعات الإنسانية التي تأسست على الزراعة، حيث شهدت ابتكار نظام الري، و أنظمة العلاقات الاجتماعية، كما شهدت أيضا أول تنمية للعلوم والمعارف و الفنون، ثم إن الموقع المتوسط لمنطقة الشرق، كان له أثر حضاري على العالم، فهي تتصل بالبحار المفتوحة من كل جهة، وساعد ذلك على التمازج الحضاري بين الشعوب خاصة شعوب تلك المنطقة.[7]

ثانيا: التعريف

بدأت التجارة الدولية منذ قديم الزمان من خلال ومن الأمثلة عليه ما يعرف بطريق الحرير، ولكن في القرون الأخيرة زادت أهمية هذه التجارة سواء اقتصادياً أو سياسياً أو حتى اجتماعياً، وقد ساهمت الثورة الصناعية كثيراً في تعزيز أهمية هذه التجارة، والذي ساهم أيضاً هو تطور وسائل النقل والعولمة والشركات متعددة الجنسيات، وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية **(WTO)** التي يراد لها ان تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة ولمن ستكون المصلحة في انشطتها.[8]

اما مفهوم التجارة الدولية فهو عبارة عن تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في مختلف البلدان بنظرية التجارة الدولية والتي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب، والتكامل أو الاندماج الاقتصادي، ومتغيرات السياسة التجارية مثل معدلات الرسوم الجمركية والحصص التجارية.[9]

---

[7] محمد عدنان مراد، **صراع اللقوى في المحيط الهندي و الخليج العربي**، دار دمشق للطباعة و النشر، دمشق، سوريا، 1985، ص 35.

[8] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، شركة دار أكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 64.

[9] جميل محمد خالد، المرجع السابق، ص 65.

هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية نذكر منها ما يلي [10]:

– هي تداول السلع والخدمات بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة أخرى عن طريق عمليات التصدير والإستيراد.

– هي عملية انتقال وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة إما داخلة إليها وتسمى الواردات أو خارجة منها و تسمى الصادرات .

– هي عملية انتقال وتبادل السلع والخدمات بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية وهذا من حيث العديد من الجوانب نذكر منها ما يلي [11]:

– التجارة الداخلية تتم داخل حدود الدولة الجغرافية والسياسية في حين تتم التجارة الدولية بين عدة دول على مستوى العالم .

– وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد العملات في حالة التجارة الدولية .

– سهولة انتقال السلع والخدمات في حالة التجارة الداخلية بينما يصعب ذلك في حالة التجارة الدولية .

– اختلاف طرق النقل حيث أن 90% من التجارة الدولية يتم بواسطة النقل البحري وجزء بسيط منها بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية .

– اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية و الاجتماعية وتباينها من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا بها للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل ، فهناك الرسوم الجمركية ، نظام الحصص ، الرقابة على النقد الأجنبي ...وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية ولا تفرض على المعاملات

---

[10] قويدر ابتسام، **محاضرة بعنوان "التجارة الدولية"**، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، مقياس: الإقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة 3، الجزائر، 2021/2020، ص 03.

[11] قويدر ابتسام، المرجع السابق، ص ص، 03، 04.

التجارية الداخلية . وبالتالي توجد هناك موانع وعقبات وتشريعات تنظم التجارة الخارجية ولا تطبق على التجارة الداخلية.

– انفصال الأسواق واختلاف العوامل المؤثرة فيه في حال التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين ، الأسعار ، الأذواق ، العادات والتقاليد ، وفي الحقيقة أن التحسن في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات الدولية والدعاية و الإعلان على المستوى الدولي قد أدى إلى التخفيف من حدة انفصال الأسواق إلا أنه يجب عدم المغالاة في ذلك حيث مزال هناك الكثير من الشواهد التي تدل على أثر اختلاف الأذواق في الفصل بين الأسواق .[12]

و هناك أيضا مجموعة من التعريفات منها:

– هو اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[13]
– مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

نستطيع القول بأن التجارة الدولية هي: كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة..

وعرفها أخرون بأنها : المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[14]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات

[12] قويدر ابتسام، المرجع السابق، ص 04.
[13] فراس الأشقر، **التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة**، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، المحاضرة الأولى، 2017، ص 03.
[14] فراس الأشقر، المرجع السابق، ص 03.

سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة .[15]

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية

اكتسبت التجارة الدولية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية منذ أقدم العصور، و يرجع ذلك إلى اختلاف الموارد الطبيعية والبشرية في بلدان العالم. وتباين البيئات الصناعية والزراعية والتجارية، وتباين الثروات الاقتصادية فيها مما استلزم قيام التبادل التجاري الدولي. وقد ازدادت أهمية التجارة الدولية تصاعدياً بحسب ازدياد وتنوع السلع والخدمات وارتفاع مستوى المعيشة ، فأصبح من الصعب إن لم نقل من شبه المستحيل أن تعيش دولة في عصرنا الحاضر في عزلة اقتصادية عن بقية العالم حتى لو امتلكت هذه الدولة موارد طبيعية وبشرية هائلة وذلك لأن مثل هذه الدولة لا بد أن يردها (بعض الموارد الضرورية ويتوفر فيها بعض السلع بكميات تفيض عن حاجتها إليها).[16]

ومما يزيدنا يقيناً بأهمية التجارة الخارجية وحيوية هذا القطاع بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، هو ما نشاهده اليوم من تطاحن وتنافس وسلوك لجميع السبل والأساليب المشروعة وغير المشروعة من قبل الدول المتقدمة الكبرى في سبيل اكتساح الأسواق الجديدة وإحكام السيطرة عليها مع احتفاظها بالأسواق القديمة التي كانت تصرف فيها منتجاتها من السلع وتستورد منها المواد الأولية دون أي عائق.

فالظاهرة البارزة (هي أن تقوم الدول المتقدمة بتصدير السلع الصناعية كالسيارات، والطائرات والعدد الإلكترونية، والمحركات، أي السلع التي تتطلب خبرة عالية ورأس مال كبير. وأن تقوم باستيراد المواد الأولية والزراعية والمعدنية). وما ذلك إلا نتيجة لتقسيم العمل دولياً بين الدول الصناعية والدول النامية.[17]

---

[15] نفس المرجع، ص 03.

[16] محمد نجيب حمادي الجوعاني، **ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص 417.

[17] محمد نجيب حمادي الجوعاني، المرجع السابق ، ص 418.

كما أن من الفوائد التي تنتج عن التبادل السلع الدولي هو ارتفاع مستوى معيشة ورفاهية الأفراد في بعض الدول عن طريق تمتعهم (باستهلاك سلع كثيرة ومتنوعة . قد . يتعذر إنتاجها محلياً لأسباب طبيعية أو اقتصادية).

فدول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، فهذه دولة تجود فيها منتجات المناطق الحارة وتلك تغزر لديها حاصلات الأقاليم المعتدلة، وأخرى تتمتع بثروات معدنية طبيعية . وعلى حين تتركز هذه الهبات في منطقة دون أخرى تعمل التجارة الخارجية على توزيعها بين الجميع فتتيح لكل بلد أن يستفيد من مزايا البلد الآخر، فكأن التجارة الخارجية بذلك تعمل على إزالة الفوارق بين الحار والمعتدل أو بين المقفر والمثمر.

كما يؤدي التبادل الدولي السلعي للعديد من الدول، لا سيما الدول النامية، إلى حصولها على العديد من الموارد المالية للدولة والتي يتم الحصول عليها عن طريق تصديرها للعديد من البضائع والسلع التي تنتجها وعن طريق فرضها للرسوم الجمركية على البضائع والسلع العابرة لحدودها أو عن طريق أرباح مشروعات التجارة الخارجية العامة أو الخاصة ... ولا يقتصر حصول الدول على مواردها المالية في التجارة الخارجية من تلك الطرق فحسب، بل عن طريق تبادل الخدمات بين الدول.[18]

لأن التجارة الخارجية لا تقتصر على السلع المادية الملموسة فحسب، وإنما تتناول الخدمات أيضاً لأن الرفاهية الاقتصادية المحققة من الخدمات لا تختلف، في جوهرها، عن الرفاهية الاقتصادية الناجمة عن السلع. فبعض الدول تحصل على مبالغ كبيرة لقاء ما تقدمه من خدمات للعالم الخارجي تتمثل في خدمات أسطولها التجاري أو العبور عبر أراضيها أو ممراتها المائية أو السياحة أو خدمات الفنادق والآثار التي تجتذب الأجانب إليها . بل إن الفائدة التي يجنيها العالم من تبادل الخدمات قد تنزل منزلة الفائدة التي يحققها من تبادل السلع.[19]

ومن المعلوم أن الموارد المالية التي تحصلها عليها الدولة من جميع عمليات التجارة الخارجية تحظى بأهمية كبيرة في جميع دول العالم، وذلك لدورها الرئيسي في النهوض بعملية الإنماء الاقتصادي لأغلب الدول لا سيما الدول النامية، عن طريق استخدام جزء كبير من تلك الأموال في المشاريع الصناعية والزراعية النافعة لأي دولة من زيادة على استخدام تلك الموارد المالية

[18] نفس المرجع، ص 418.

[19] محمد نجيب حمادي الجوعاني، المرجع السابق ، ص 419.

في دفع العديد من رواتب ومستحقات الموظفين والعمال والجنود ... وغيرهم من موظفي الدولة بجميع قطاعاتها .

وأخيراً ... يؤدي اتساع النطاق الدولي للتجارة الخارجية إلى (اتساع السوق بالنسبة لما تنتجه وتصدره كل البلاد الداخلة في علاقات تجارية وإلى قيام المشروعات الإنتاجية الكبيرة) النافعة لكل بلد من تلك البلدان وإلى تخصصها في الإنتاج مما يؤدي إلى حصولها على وفورات اقتصادية كثيرة .[20]

[20] نفس المرجع، ص 419.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية

يعود أسباب قيام التجارة الدولية لعدة عوامل أبرزها:

1- تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية:

هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية الأمطار ،درجات الحرارة ونوع التربة ...) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات البلد في الإنتاج (اختلاف ظروف الإنتاج) إذ أن هذه الاختلافات بين البلدان تجعل هناك اختلاف في إمكانيات البلدان في إنتاج السلع والخدمات، بمعنى أن أي بلد لا يستطيع أن يحقق الاكتفاء الذاتي.[21]

تضطر مختلف الدول إلى التجارة الخارجية للحصول على سلع و خدمات غير متوفرة داخل ترابها وذلك لعدة أسباب، فرغبة الدول لتأمين حاجياتها ومن ثم تصدير الفائض من إنتاجها المحلي يتيح لها بذلك استغلال مواردها بشكل جيد وبالتالي تحدث عملية التبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية بشكل يجعل كل الدول مواردها وتحصل على حاجياتها.

2- التطور التكنولوجي

يختلف التطور التكنولوجي ومستوى استعماله من بلد لآخر فالإنتاج فمثلا نجد أن اليابان تتمتع بمستوى عالي في استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في استخدام الموارد الاقتصادية ولهذا تحتاج دول مثل الجزائر في استيراد آلات وأدوات حديثة منها من أجل المساهمة في عصرنت الإنتاج بكفاءة عالية واستغلال أمثل للموارد الاقتصادية والطبيعية.[22]

3- طلب المستهلكين:

تلجأ بعض الدول للتجارة الخارجية رغبة في توفير لمواطنيها منتجات حسب رغبتهم والتي من الممكن أن تتمتع بمواصفات عالية وجودة ممتازة مقارنة بالإنتاج المحلي المتوفر لديها.[23]

---

[21] محمد عبد العزيز عجمية، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الجامعات المصرية، القاهرة ، 1993، ص 10.

[22] نفس المرجع، ص 10.

[23] محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص 11.

4- البحث في زيادة الإنتاج المحلي :

كل فائض في الإنتاج المحلي يؤدي إلى البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا[24].

5- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة

تبحث كل دولة على الانخفاض في تكاليف الإنتاج للسلعة في داخل الدولة وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى، ولو انه تساوت scale of Economies التكاليف النسبية لإنتاج كل من السلعتين في كل من الدولتين لما قامت التجارة الخارجية[25].

الجدول رقم (01): جدول يوضح **أسباب قيام التجارة الدولية**

الرقم	السبب	الشرح
1	تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية	تختلف عناصر الإنتاج بين الدول (المناخ، الموارد، الكفاءات...) مما يمنع الاكتفاء الذاتي ويحفز على التبادل التجاري.
2	التطور التكنولوجي	تفاوت مستوى التكنولوجيا يدفع الدول الأقل تقدمًا لاستيراد الآلات والتقنيات من الدول المتقدمة لتحسين إنتاجها.
3	طلب المستهلكين	لتلبية رغبات المواطنين في الحصول على سلع ذات جودة عالية غير متوفرة محليًا.
4	البحث في زيادة الإنتاج المحلي	الفائض الإنتاجي المحلي يدفع الدول للبحث عن أسواق خارجية لتسويقه.
5	تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج	اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول يتيح تحقيق وفورات الحجم، مما يبرر قيام التجارة الخارجية.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بعض المراجع.

[24] أسامة ثنية الربح، عبد الحق معطي، **دور التجارة الإلكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية**، دراسة حالة ، مذكرة ماستر، تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2021/2022 ، ص 13.

[25] المرجع نفسه، ص 13.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لمختلف النظريات التي قامت بتفسير وتوضيح الأصول ومعالم التجارة الدولية القائمة بين الدول، والمتمعن في ذلك يجد أن جل الاقتصاديين يرون عملية القيام بالدراسة النظرية للتجارة الدولية، تعود الى بداية بزوغ النظرية الكلاسيكية خلال أواخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر. كجواب على ما جاء به المذهب التجاري من أفكار ، المعتمدة كليا على فرض القيود على التجارة الدولية من قبل الدولة، بغرض الحصول على كميات معتبرة من المعادن النفيسة (ذهب وفضة).

المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية

لقد اعتمد رواد النظرية الكلاسيكية بتأكيد كل من**A.GARCIA ،J.CAVES،G.MARCY**، أين تم التركيز بشكل أساسي على المنافسة التامة و العقلانية المطلقة في التعاملات والنشاطات الاقتصادية، وكذا حرية التبادل الداخلي والدولي للسلع وعدم وجود الحقوق الجمركية، وكل الحواجز الأخرى واعتبار مصاريف النقل معدومة و لا تنتقل عوامل الإنتاج من بلد لآخر وإنما تنتقل داخل نفس البلد وتجانس السلع المنتجة في مختلف البلدان، والعمل هو العامل الإنتاجي الوحيد الذي يكفأ أي كل اليد العاملة متجانسة، والاستعمالات المختلفة لها لا تؤدي لاختلاف المكافأة ومردودية الإنتاج ثابتة.[26]

أما التجاريون، يرون أن مصدر الثروة هو المعادن النفيسة، وعليه كان يجب الحصول عليها بشتى الوسائل والتنظيمات، و ثروة الأمم بما لديها من معدن نفيس من ذهب وفضة. إذ تقوم كل دولة بمحاولة الرفع من صادراتها من السلع والخدمات، وليس من المعادن النفيسة، ووضع قيود أمام الواردات من الدول المجاورة، مما يترتب عنه فائضا يعود للدولة في شكل معدن نفيس يزيد من ثرواتها وكلما زاد حجم الذهب والفضة زاد رفاه الدولة و ترتب عن ذلك فقدان دولة أخرى، إذن الغاية من التجارة الدولية زيادة المعادن النفيسة في البلد، وتم انتقاد النظرية التجارية في:

-اعتماد المبدأ القاضي بان الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى تشكل ثروة في حد ذاتها.

[26] بن شني عبد القادر، **تسيير عمليات التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022/2021، ص 17.

– تهافت الدول إلى زيادة مخزون المعادن النفيسة دون الاستعمال الفعال لمواردها.

لقد انطلق رواد النظرية الكلاسيكية وعلى رأسهم آ.سميث من نقد نظرية التجاريين بحيث بين أن النقود هي وسيلة لتسهيل المبادلات لا أكثر، فيمكن لبلد ما أن يقوم بالتبادل عن طريق المقايضة دون أن يحتاج للنقود ودون أن يفقد ثروته، وكذلك انتقد الكلاسيك الفيزيوقراط الذين اعتبروا الصناعة والتجارة غير منتجين حيث ينظر آ.سميث إلى الثروة بكونها نتاج العمل بصفة عامة.[27]

لقد انطلق آدم سميث من نقد التجاريين الذين يرون بأن الثروة تتجسد في المعادن النفيسة، وأنها تنتج في حقل التداول فقط، و البلد الأكثر استفادة من التجارة الدولية هو الذي يحقق فائضا في ميزانيه التجاري للمعادن النفيسة، أي أن كل بلد يصدر منتوجاته بكثرة ويضع حواجز أمام سلعا وخدمات البلدان الأخرى، هو الذي يتحصل على أكبر قدر من المعادن النفيسة، وبالتالي يكون المستفيد من التبادل الدولي، على عكس ذلك يرى آ.سميث أن الثروة هي نتاج العمل بشكل عام وأنها تنتج في حقل الإنتاج وليس في حقل التداول، وأن التجارة الدولية تفيد كل البلدان المتعاملة، وإن سجلت عجزا في ميزانها التجاري، حيث يقول في كتابه ثروة الأمم: "إن استيراد الذهب والفضة ليس الفائدة الوحيدة ولا الأفضل، التي تجنيها الأمة من تجارتها الدولية مهما تكن البلدان التي تتبادل مع بعضها البعض، فإن هذه التجارة الدولية تعطي لكل واحد منهم فائدة مميزة "، وهو بذلك يرى أن التجارة الدولية وسيلة لتطوير القطاع الصناعي، على أساس أنها تسمح بتصريف من السلع المنتجة محليا وتسمح كذلك برفع قيمتها التبادلية ووسيلة أيضا لتكثيف تقسيم العمل داخل البلد على شرط أن لا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولا في تسيير التجارة الدولية، وأهم ما أتى به آ.سميث في الإطار هو تخصص بلد ما في إنتاج منتوج معين على أساس التكلفة المطلقة، فهو يرى ان البلد تتخصص في منتوج معين وتصديره إلى البلدان الأخرى، إذا كانت تكلفته المطلقة أقل من التكلفة المطلقة المسجلة في البلدان الأخرى. ويقول أن المبدأ الأساسي الذي يتبعه كل رب عائلة هو عدم محاولة صنع الأشياء التي تكلفه أقل لو اشتراها إذا كان من الممكن أن نحصل على سلعة ما من بلد آخر بسعر أقل، فمن الأفضل أن نشتريها عوض صنعها محليا ونبادلها بمنتوج آخر نصنعه بتكليف منخفضة نسبيا "، ويعني بذلك أن كل بلد يتخصص في إنتاج المنتوج الذي

[27] بن شني عبد القادر، المرجع السابق، ص 17.

تكون تكلفته المطلقة أقل، ويستورد من البلدان الأخرى المنتوجات التي تكون تكلفتها المطلقة أكبر بالنسبة له معتمدا في ذلك على امتداد العقلانية الجزئية إلى العقلانية التكلفة المطلقة تتعلق مباشرة بإنتاج سلعة ما أي كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة ، وقد حدد التخصص بناء على انه إذا كان لدينا البلد الأول ينتج منتوج أ بتكلفة مطلقة أقل من البلد الثاني ، والبلد الثاني ينتج المنتوج ب بتكلفة أقل من البلد الأول ، فإن البلد الأول عليه التخصص في إنتاج المنتوج أ والبلد الثاني عليه التخصص في المنتوج ب. هذا ما يتعلق بالنظرية الكلاسيكية في تفسير التبادل القائم بين الدول، واهم المبادئ والأسس المتعلقة به والتي ساعدت بشكل كبير في ظهور أراء وأفكار رواد النظرية النيوكلاسيكية المعتمدة بشكل ملحوظ على ما يمكن نقده لأفكار الكلاسيكي والمرتكز عليها بشكل أساسي.[28]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

استمرت النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية نيو كلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، والتخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل؛ أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور.

ظهرت هذه النظريات في أعقاب الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، وتظم مجموعة من الأفكار والنظريات أهمها:

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـ "هابلر"

انتقد "هابلر" 1936 الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة، واعتمد على فكرة نفقة الاختيار (تكلفة الفرصة (البديلة بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، ونفقة الاختيار أو الاستبدال تعبر عن اختيار سلعتين يمكن إنتاج أيهما باستخدام عامل معين من عوامل الإنتاج، وإنما لا يمكن إنتاجهما معا في وقت واحد وبالتالي فنفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح، وإنما هي النفقة التي ضحي بها من

[28] بن شني عبد القادر، المرجع السابق، ص 19.

أجل إنتاج سلعة من السلع[29] مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى وضع افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.[30]

يقوم التحليل في التجارة الدولية في إطار التوازن العام من مقارنة العرض والطلب في كل بلد، وفي هذا الإطار تتغير الأسعار النسبية للسلع، وتصبح الأساس في تعريف التفوق النسبي وشروط التبادل، وكلما كان مستوى الإنتاج لسلعة ما مرتفع ، وجب أن نتخلص من كميات معتبرة من السلعة الأخرى إذا أردنا أن نرفع من الكميات المنتجة من السلعة الأولى، وبالتالي فإن حدود إمكانيات الإنتاج هي دالة مقعرة، عكس دالة الإنتاج في النظرية التقليدية التي تأخذ خط مستقيم.[31]

2.عرض نظرية نفقة الاختيار: حسب "هابلر" فإن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالمزايا التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، في هذه الحلة يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية التي نستخدمها، تتناسب أثمان السلع داخل كل دولة مع نفقات استبدال هذه السلع وبالتالي فإن البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع التي ينتجها يمكن له أن يحقق الكسب من التجارة الدولية، وقد استخدم "هابلر" لتفسير هذه الأخيرة ما يسمى منحنيات السواء، إن اختلاف الأثمان النسبية في دولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية ويتحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين بواسطة تقاطع قوى العرض والطلب في البلدين معا، وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل.[32]

إن نفقة الاستبدال تصلح أساسا لتفسير التبادل الدولي، فالبلد المعين يتمتع بعوامل إنتاج عدة وهو يستخدمها جميعا، لذا يجب التخلي عن فكرة ريكاردو" بأن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد، بينما كل العوامل تشارك في الإنتاج السلع، وعلينا أن نحسب نفقة إنتاج هذه السلع بمعيار

---

[29] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 117

[30] محمد سيد عابد، ص 62.

[31] Christian AUBIN & Philippe NOREL, **Economie Internationale : Faits Théories et Politiques**, édition du seuil, Paris, 2000, pp 25-26.

[32] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 53.

مشترك غير العمل، هذا المعيار المشترك هو نفقة الاختيار أي النفقة التي يضحى بها لإنتاج السلعة.

– انتقادات نظرية نفقة الاختيار على الرغم من أن "هابلر" استطاع في ظل فكرتي نفقة الاختيار ومنحنيات السواء الجماعية، إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه:

– لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول.

– تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات وعناصر الإنتاج، هو تحليل محدود المدى بالنظر إلى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة بل على أساس النقود أي على أساس الأثمان، وهكذا لا يتوافق هذا التحليل مع نظرية الثمن سواء كان ثمن هذه المنتجات أو ثمن عناصر الانتاج.[33]

2– نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر –أولين)

إن فكرة هذه النظرية تقوم على اختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية. إذا أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها.

المطلب الثالث: التوجهات والنظريات الحديثة

تعتبر النظريات الحديثة نتاج للنقائص التي عرفتها النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، ويمكن التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت الخصوصيات بدءا بالعامل التكنولوجي، وصولا للمنافسة غير التامة واقتصاديات الحجم، ونموذج الجاذبية. [34]

يعتبر العامل التكنولوجي مفتاح للتجارة الدولية لأنه يسمح باكتساب مزايا التصدير للدول، وقد دعمت الفكرة من خلال نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتج ، فحسب "بوسنر"

[33] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مطابع الأمل، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 36.

[34] بن شني عبد القادر، المرجع السابق، ص 21.

Posner. J" في نظريته الفجوة التكنولوجية 1961 ، فأن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا عكس تماما نتائج "هكشر واولين" حيث أن اختراع وابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، على اعتبار أن تفوقها التكنولوجي يمكنها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني ، ولقد ركز "بوسنر" في تفسيره على مصطلحين أساسين أولهما فجوة الطلب وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم، وبداية استهلاكها في الخارج وثانهما فجوة التقليد وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج، وحسب هذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة اقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدول المقلدة للمنتوج، وهذا ما يسمح لها بتصدير هذا المنتج إلى بقية الدول، كون المستهلكين في الدول الأخرى يطلبون السلعة قبل أن يستجيب المنتجون المحليون لهذا الطلب على السلعة المستوردة، وعليه تبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تنفرد باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى، ما دامت فجوة الطلب أكبر من فجوة التقليد، لكن مع توسع إنتاج هذه السلعة تأخذ العملية الإنتاجية للمنتوج شكلها النمطي، عندها يمكن إنتاج نفس المنتوج في الدول المستوردة وهذا يزيل الاحتكار، ما يعاب على هذه النظرية أنها لم تتوصل الى قياس لحجم الفجوة التكنولوجية، وكذا المدى الزمني الذي تستغرقه تلك الفجوة قبل تلاشيها ، إضافة إلى ذلك تأكيد الدراسات عدم تميز النموذج بالواقعية، كون الأجور العامل الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل، وعدم توفر الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات.[35]

نظرية دورة حياة المنتج لصاحبها فرنون" **Vernone. R** "1966 تعتبر امتداد لنظرية "بوسنر "؛ وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ القاضي بالفارق التكنولوجي، لكن تعمل على تحليل الأسباب المؤدية إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها ، باعتمادها على دور المنتوج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الدولية ، وترى النظرية أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر رائدة في تطوير المنتجات الجديدة وفقا لمراحل تمر بها هذه المنتجات، فإنها تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها، ومن خلال

[35] بن شني عبد القادر، المرجع السابق، ص 22.

ذلك قسم الانتقال إلى مراحل تبدأ بمرحلة الانطلاق أين ينتج المنتوج من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة، ويتم توجيهه إلى السوق الداخلي نظرا لارتفاع القدرة الشرائية فيه، والمرحلة هذه معروفة بالكثافة التكنولوجية وعليه فنمو المنتوج وإنتاجه يتطلب يد عاملة عالية المهارة، وأسعار المنتوج الجديد تكون مرتفعة والطلب عليه غير كبير، مما يجعل تصديره إلى الخارج محدود جدا، ومرحلة النمو في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج، ويتم إنتاجه بصفة متزايدة أكثر فأكثر، مما يسبب تحفيض تكاليف إنتاجه وحتى أسعاره، مما يضاعف الطلب عليه داخليا وخارجيا و يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا، ومرحلة النضج في هذه المرحلة يكون المنتوج منمطا والتكنولوجية عادية و المنافسة تكون سعرية، وبالتالي يتمركز الإنتاج في الدول المتميزة بالأجور المنخفضة وهذا لتخفيض تكاليف الإنتاج، فتصبح الدول المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة، ومرحلة الانحدار في هذه المرحلة يصبح المنتوج عاديا والتكنولوجية متاحة للجميع، لذا تشير هذه المرحلة ببداية التصدير في الدول بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج فيها ويرجع ذلك لوفرة اليد العاملة.[36]

[36] نفس المرجع، ص 24.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية

تقسم السياسات التجارية إلى سياسة حرية التجارة ، وسياسة الحماية، الأولى نقصد فيها عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما الثانية فهي تستخدم فيها الدولة سلطتها للتأثير بطريقة أو بأخرى على المبادلات، لكن بين هذا وذاك قد لا يفرق بين الدرجات المختلفة لكل من الحماية والحرية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى جملة من التشريعات و اللوائح، التي تصدر عن أجهزة الدولة و التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من القيود و العقبات التي تواجهه على المستوى الاقليمي أو الدولي، و كل هذه التشريعات و اللوائح التي تنظم التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة تسمى "سياسة تجارية"[37]، و عليه يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها مجموعة التنظيمات و الاجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية".[38]

وعليه فالسياسة التجارية يقصد بها مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية ولهذه السياسة أهداف محددة، وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف ويمكن إجمال أهداف السياسة التجارية فيما يلي:[39]

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته الى التوازن.
- زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.

---

[37] منير خروف "**المالية" و التجارة الدولية**"، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة 2014/2015، ص 20.

[38] السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاد التجارة الخارجية**، دار الرؤية القاهرة ، مصر، 2009، ص69 ..

[39] محمد دباب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص209.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم و الانكماش وغير ذلك.
- توفير أكبر قدر من الاستقرار و الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية.[40]

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية

تتنوع السياسة التجارية بين سياسة الحماية التجارية و سياسة الحرية التجارية، فسياسة الحماية التجارية هي كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدول لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، و بالتالي فإن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه السياسة هو استعمال الدولة لسلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاهات المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على هذه العناصر مجتمعة، أما سياسة الحرية التجارية هي مصطلح يطلق على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، بحيث تكون تجارتها الخارجية حرة خالية من القيود و العوائق التي تقيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.[41]

و ما يجدر ذكره هو أن السياسة التجارية الدولية تتلون بظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي، فسياسة الحرية التجارية تميل الى الانتشار و كسب الكثير من المؤيدين في فترات الرواج، و على العكس يتغلب مذهب الحماية عند ظهور الكساد و الحرب، و عادة تقف الدول الكبرى مع حرية التجارة لأنها تتمتع باحتكار موروث عند المنبع في مرحلة الانتاج تريد أن تستغله، أما الدول الصغرى فتفتقر إلى هذا الموروث لذا تريد مجابهته باحتكار تحكمي في مرحلة التبادل من خلال نوعين من السياسة التجارية سياسة تجارية حمائية، وسياسة حرية التجارة .

1- **سياسة الحماية التجارية:** هناك فريق يميل إلى سياسة الحماية التجارية، ولهم حجج في ميلهم لهذه السياسة وهي:

[40] محمد دباب، المرجع السابق، ص 209.

[41] منير خروف، المرجع السابق، ص ص، 23،21.

- ✓ **حماية الصناعات الناشئة:** ذلك لأن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة مما يستدعي حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات شيئا فشيئا ، و عندئذ يمكن إزالة الحماية دون أن يصيبها الضرر.
- ✓ **معالجة البطالة:** يرى أنصار الحماية ضرورة تطبيق الحماية التجارية لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل و من ثم تخفيض معدلات البطالة.
- ✓ **جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:** قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر و ذلك تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة.
- ✓ **.حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق الاقتصادي** : من بين أسباب فرض الحماية هو حماية المنتجين المحليين من إغراق الأسواق الوطنية بالمنتوجات الأجنبية.[42]

2. وهناك فريق آخر يميل إلى سياسة الحرية التجارية، ولهم حجج في ميلهم لهذه السياسة وهي :

- ✓**منافع التخصص الدولي** : حيث تتخصص كل دولة في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، و لأن مدى التخصص يتوقف على نطاق السوق، فان اتساع التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل و من ثم حسن استغلال الموارد المتاحة.
- ✓ **منافع المنافسة الدولية** : يعتبر تحليل المنافسة الدولية من الأمور المعقدة بسبب صعوبة الحصول على البيانات التي يتم البحث عنها فضلا عن تعدد مجلات المنافسة، و يتم تحليل المنافسة على ثلاثة مستويات هيكل المنافسة طرق المنافسة ووسائلها[43]، و عموما للمنافسة الدولية العديد من المنافع فعلى صعيد المستهلكين زيادة المنافسة بفعل حرية التجارة تخفض من النفقات و من ثم الأثمان لصالح المستهلكين، و على

---

[42] منير خروف، المرجع السابق، ص 22.

[43] يحي سعيد علي عيد، **بحوث التسويق و التصدير**، مطابع سجل العرب، ط 1، القاهرة، مصر، 1996، ص ص، 293، 294. (بتصرف)

صعيد الانتاجية تؤدي الحرية التجارية الى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الانتاج الأكثر تطورا سعيا وراء زيادة الانتاج و تحسين الانتاجية و خفض النفقة.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تلعب السياسة التجارية دوراً محورياً في توجيه العلاقات الاقتصادية بين الدول، إذ تُعد الوسيلة التي تستخدمها الحكومات لتنظيم حركة التجارة الدولية بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. وتُعنى السياسة التجارية بمجموعة من الأدوات والإجراءات التي تهدف إلى التأثير في حجم واتجاه تدفق السلع والخدمات عبر الحدود. تنقسم أدوات السياسة التجارية إلى :

أولا: أدوات السياسة الحمائية

1. الأدوات السعرية:

- ✓ **الرسوم الجمركية:** هي ضرائب غير مباشرة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها الحدود الجمركية، دخولا في شكل واردات أو خروجا في شكل صادرات، و غالبا ما تفرض على الواردات، و تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أقسام رئيسية هي[44]:

– **رسوم قيمية:** و هي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، و تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

رسوم نوعية: و هي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد، وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة و مواصفاتها.

– **رسوم مزدوجة:** حيث تكون الرسوم على أساس قيمي و نوعي في آن واحد.

– **اعانات التصدير** : تتمثل عادة في إعطاء مبالغ مالية للمنتجين المحليين، الغرض منها تدعيم قدرتهم على التنافس في الأسواق الدولية و ذلك بتمكينهم من خفض الأثمان.

- ✓ **تخفيض سعر الصرف:** هو كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة عملتها لتحقيق مزايا تصديرية، حيث الدولة التي تتميز بانخفاض في سعر صرف عملتها هي دولة تنخفض أسعار صادراتها و من ثم تزيد صادراتها و هذا يعزز وضع ميزانها التجاري.

---

[44] محمد ابراهيم عبيدات، عبد الله حلمي سمارة، **الاستيراد و التصدير بين النظرية و التطبيق**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 148.

2. الأدوات الكمية[45]:

- ✓ **نظام الحصص:** يقصد به فرض قيود على الواردات و نادرا على الصادرات، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها، و قد تكون الحصص كمية أو قيمية.
- ✓ **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون نظام الحصص مقترنا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد"، و يتلخص هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهة الادارية المختصة بذلك، و قد تمنح الدولة هذه التراخيص مجانا و بلا قيد أو شرط، كما يمكن لها أن تبيعها.

3. الأدوات التنظيمية:

- ✓ **اتفاقيات الدفع:** هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس التي يوافق عليها الطرفين المتعاقدين، حيث عادة ما يحدد اتفاق الدفع : العملة التي يتم على أساسها التبادل سعر الصرف، مدة سريان العقد و طريقة تجديده.
- ✓ **الحماية الإدارية:** هي من قبيل الاجراءات الاستثنائية، تقوم السلطات الادارية بتطبيقها بغرض اعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، من بينها فرض نفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة من المنطقة الجمركية، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية فرض رسوم على عملية التفتيش...إلخ، و قد تكون هذه الاجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.

ثانيا: أدوات سياسة الحرية التجارية

1. **تخفيض الرسوم الجمركية:** لم تعد الرسوم الجمركية تشكل قيدا على التجارة الدولية بقدر ما أصبحت وسيلة لتشجيع التبادل التجاري الدولي، حيث منذ إبرام اتفاقية الجات و الى غاية تحولها إلى المنظمة العالمية للتجارة و لحد يومنا هذا هناك اتجاه عالمي نحو التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، و لم تعد تفرض إلا لمحاربة سياسة الاغراق.

[45] محمد ابراهيم عبيدات، عبد الله حلمي سمارة، المرجع السابق، ص 149.

2. **تحرير التعامل في الصرف الأجنبي:** منذ 1971 تحول العالم من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة و المدارة، و أصبح من حق الأفراد والمؤسسات حمل الصرف الأجنبي و التعامل به عكس ما كان في مرحلة فرض الرقابة على الصرف.[46]

3. **ازالة القيود الكمية المباشرة** : يؤدي التحول إلى سياسة الحرية التجارية إلى إلغاء نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و تصبح القيود التعريفية (الرسوم الجمركية) فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية مع تخفيضها تدريجيا.

4. **حوافز التصدير:** يمكن استبدال إعانات التصدير بحزمة من حوافز التصدير التي تشجع الصادرات دون أن تشوه صورة المنافسة الدولية، ومثال ذلك : الاعفاءات الضريبية المؤقتة، تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج المستوردة...إلخ.

5. **التكتلات الاقتصادية:** يقصد بالتكتل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة و المتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع و الخدمات الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى هذه الاختلافات[47]، إذن تعتبر التكتلات الاقتصادية محاولة جزئية للتحرير التجاري لأنها تضم مجموعة من الدول، و تتخذ التكتلات العديد من الأشكال: التجمعات التفضيلية، اتفاق الشراكة، منطقة التبادل الحر ، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي.

6. **التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية** : هو أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال اتجاهين رئيسيين[48]:

- ✓ **الاتجاه الأول:** ينبع من سعي التكتلات التي تكونت إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية قائمة على المشاركة بين هذه التكتلات و دول أخرى، و مثال ذلك شراكة الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية في إطار ما يسمى الشراكة الأورو متوسطية.

---

[46] محمد ابراهيم عبيدات و عبد الله حلمي سمارة، المرجع السابق، ص 25.

[47] نفس المرجع، ص 25.

[48] محمد ابراهيم عبيدات و عبد الله حلمي سمارة، المرجع السابق، ص 26.

- ✓ **الاتجاه الثاني:** التحول من المساعدات الائتمانية الرسمية و القروض إلى الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة.

خلاصة الفصل:

يظهر لنا من خلال هذا ما سبق أن تطور التجارة من الطابع المحلي إلى الطابع العالمي بعد التقدم الذي عرفه مجال وسائل النقل في الكم والنوع، قد أحدثت تحولات عظيمة في نمط الإنتاج و الاستهلاك، وجعلته نمطا عالميا، مما أدى إلى حصول تقارب ثقافي و اندماج عالمي للمجتمعات في منظومة ثقافية وحضارية عالمية و هذا أحدث في الوقت نفسه تحولات اقتصادية عالمية الأبعاد، حيث تنوعت مجالات التجارة الدولية بتنوع مجالات الإنتاج و الاستهلاك، و قد استلزم هذا الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد، إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي بشكل يتماشى مع هذه التحولات الاقتصادية و التجارية العالمية.

مع التحديات التي قد تواجهها مثل الحواجز التجارية والسياسات الحمائية، تبقى التجارة الدولية حجر الزاوية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول وتحقيق رفاهية الشعوب. لذلك، يتعين على الدول التعاون بشكل أكبر من أجل تعزيز بيئة تجارية حرة وعادلة، تساهم في تحفيز الابتكار وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع.

وفي الختام، تعد التجارة الدولية مسارًا مستمرًا نحو بناء اقتصاد عالمي أكثر ترابطًا وتكاملًا، مما يتطلب توافقًا بين السياسات والجهود المشتركة بين الدول لتحقيق الفوائد المتبادلة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

الفصـــل الثاني:

التجارة الدولية والنمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي، وكانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، ويتصف النمو الاقتصادي أنه يمثل حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وقد عكفت الأدبيات الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بهدف تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والوصول إلى صياغة نماذج ذات قدرة تفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

سنتطرق في هذا الفصل بالتفصيل إلى مختلف الجوانب النظرية والإطار الفكري العام لموضوع النمو الاقتصادي و ذلك من خلال ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.**
- ✓ **المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.**
- ✓ **المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي فرضت نفسها في مجالات البحث التي تعنى بالتقدم والرقي، وأصبحت من أهم مواضيع البحث في القرن العشرين. ويعود زيادة الاهتمام بهذا المفهوم إلى إلحاح الدول النامية على تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة من أجل زيادة رفاهيتها واستغلالها الأمثل لثرواتها، وذلك بتطوير قطاعات الإنتاج فمن هذا المنظور سوف نتطرق إلى جميع الجوانب التي تخص النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو مصطلح يُستخدم في علم الاقتصاد للإشارة إلى الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية لاقتصاد دولة ما، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن. ويُعد مؤشراً مهماً على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعكس تحسناً في مستويات الدخل، وزيادة في فرص العمل، ورفعاً لمستوى المعيشة العام للسكان.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي، وهذا باختلاف المفكرين واختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها مثل هذه المفاهيم، غير أن مجمل هذه المفاهيم ارتبطت بالمؤشرات الاقتصادية القابلة للتغير كالناتج الداخلي الوطني وعدد السكان ومعدل التضخم ونصيب الفرد من النمو وفي هذا السياق نذكر بعض التعاريف التي جاءت حول النمو الاقتصادي.

-"حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي".[49]

كما يعرف على أنه "عبارة عن ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي ، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي هو الدخل الوطني الحقيقي

[49] عجمية محمد عبد العزيز ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، (مفهومها ، نظرياتها ، سياستها)**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 73.

على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار ".[50]

كما يعرفه François Perroux بالمفهوم الجديد على أنه يعبر عن مقدار الزيادة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل في حجم الإنتاج".

"عبارة عن معدل الزيادة في الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني".[51]

من خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن مفهوم النمو يدور حول الثلاث نقاط التالية:

- ✓ يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد، أي أن الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي يجب أن تفوق الزيادة في النمو السكاني، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني.

- ✓ أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، أي يجب أن تكون الزيادة في نمو الناتج أكبر من ارتفاع المعدل العام للأسعار، وعليه يجب استبعاد أثر التضخم كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

- ✓ أن تكون الزيادة في الدخل

مستديمة فلا يمكن اعتبار الزيادة الظرفية في الدخل لسنة بسبب عارض، نموا بالمفهوم الاقتصادي.

---

[50] Marc Nouchi, **croissance histoire économique**, édition Hazan, France, 1990, P44.

[51] عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2006، ص 268.

ويمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي يركز على متوسط كمية السلع و الخدمات التي تكون من نصيب الفرد، ولا يهتم بنوعيتها أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع.

لم يختلف علماء الاقتصاد كثيرا في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، بإجماعهم على انه النمو الكمي للاقتصاد.[52] ويعني النمو الاقتصادي تحسن مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الوطني) يفوق معدل النمو السكاني، فإذا زاد عدد السكان ببلد ما خلال فترة زمنية معينة بنفس نسبة زيادة ناتجة الوطني الإجمالي فهذا لا يعد نموا اقتصاديا بل يعد توسعا اقتصاديا كما أنه لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم".

من خلال مختلف التعاريف للنمو الاقتصادي توصلنا في المجمل إلى أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي المحلي، بل يتعداه إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع توجد عدة عوامل مؤثرة في عملية النمو الاقتصادي، تتمثل في: كمية رأس المال المادي والطبيعي، الابتكار والتقدم التقني ، كمية العمل نوعية رأس المال البشري (التعليم والتربية)، الهيكل المؤسساتي، هيكل التجارة الدولية.[53]

[52] بعوني ليلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)**، 2017، مجلة دراسات ف الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ص 777.

[53] بعوني ليلى، المرجع السابق، ص 778.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

من أهم سمات النمو الاقتصادي انه ذو طابع تراكمي، بحيث أن مستوى النمو لبلد ما في سنة معينة يعتمد في الأساس على مستويات النمو للسنوات السابقة لتلك السنة، وهذا يقودنا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، فالطبيعة التراكمية للنمو هي الجسر الذي يربط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية، حيث هذه الأخيرة تعد ظاهرة مركبة ويعد النمو الاقتصادي احد عناصرها الهامة مقترنا بحدوث تغيرات في جميع الهياكل المختلفة للمجتمع ويمكن تلخيص سمات النمو الاقتصادي فيما يلي[54]:

1. زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة؛

2. وحدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.

[54] بعوني ليلى، المرجع السابق، ص 779.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

أولا: النمو التلقائي (الطبيعي)

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها[55] :

- ✓ التقسيم الاجتماعي للعمل.
- ✓ سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
- ✓ حدوث تراكم لرأس المال.
- ✓ تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية بينما في الدول النامية، فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.[56]

ثانيا: النمو العابر

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد

---

[55] كريم حبيب وحازم البنى، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 2000، ص24.

[56] سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ط 2، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، 1978، ص ص، 43، 44.

الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

ثالثا: النمو المخطط

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية. ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وعوائقه

يمثل النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً تسعى إليه الدول من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها. غير أن هذا النمو لا يتحقق بصورة عشوائية، بل يتأثر بعدة محددات تلعب دوراً محورياً في تحفيزه أو إعاقته. ومن أبرز محددات النمو الاقتصادي:

أولا: محددات النمو الاقتصادي

إن دراسة أدبيات النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، تبين لنا وجود عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي، وكما هو متفق عليه فالعملية الإنتاجية تتطلب كمدخلات عوامل الإنتاج العمل ورأس المال، و تستطيع أي دولة زيادة مخرجات العملية الإنتاجية عن طريق زيادة الموارد المستخدمة، أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي يمكن أن تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل (عن طريق التعليم أو التدريب)، أو نتيجة لاستخدام آلات وتكنولوجيا

حديثة أو نظم إدارية أفضل أو سياسات حكومية أكثر مرونة و فعالية. و انطلاقا من هذا الأساس يمكن أن نميز بين[57]:

- ✓ **النمو الاقتصادي المكثف (intensif)** : وهو النمو الناتج عن طريق إحداث تحسينات في إنتاجية عوامل الإنتاج مع المحافظة على نفس المستوى من المدخلات.
- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع (extensif)** : وهو النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الزيادة في حجم عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية.

ويمكن أن نلخص عوامل النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

أولا: رأس المال المادي

يمثل رأس المال مجموعة التثبيتات والتجهيزات و البنى التحتية ومختلف السلع المنتجة، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجهة لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويحدث تراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من الدخل (مخرجات العملية الإنتاجية كادخار من أجل تعويض رأس المال المهتلك في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس مال جديد .[58]

ويظهر افتقار الدول النامية إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية الأمر الذي يجعل قدرتها على تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد من رأس المال، كما أن هذه البلدان تتسع حاجتها لتكوين رأس المال نظرا لسعة حاجتها إلى إقامة مشاريع جديدة في القطاعات المختلفة، وخاصة في المشاريع الصناعية، وكذلك الحاجة إلى تكوين رأس مال لتوفير البناء التحتي اللازم وتوسيع استخدام

[57] كلاوس روزه، ترجمة: عدنان عباس علي، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990، ص ص، 10، 13.

[58] Philippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie De La Croissance Endogene**, Edition Dunod, Paris, 2000, P 165.

رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية من أجل تسريع عمليتها التنموية.

ثانيا: رأس المال البشري

هو المخزون المعرفي والقدرات والمواهب والمهارات الموجودة لدى الأفراد، وذلك من خلال ما تلقوه من تعليم و تدريب والتي تساهم في العملية الإنتاجية وهي من متطلباتها الأساسية.

العديد من الاقتصاديين، تكلموا على ضرورة دمج عامل إضافي مهم وهو رأس المال البشري، خاصة بعد تبين أن هذا الأخير يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي، عقدين من الزمن انتشرت في البلدان النامية خلالها جهود كبيرة بشأن الرفع من مستوى التعليم، واليوم تعرف هذه الدول تحسن ملحوظ في هذا المجال وهذا ما يعكسه ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات و المتخرجين منها، هذه الجهود تغطي الاحتياجات الخاصة وتعتبر بمثابة استثمار فعال من شأنه المساهمة في رفع الإنتاجية، وعليه إن التعليم يحدث ثلاث أنواع من النتائج الإيجابية في التنمية وهي :

. تسريع نشر المعرفة.

. إحداث المزيد من الحركة الاجتماعية .

. اكتساب المؤهلات والخبرات تسمح للأفراد من تحسين إنتاجيتهم.

وهذا ما أكدته العديد من التجارب الميدانية، من بينها الأعمال التي قام بها Barro (1993) et Lee والتي كانت على 129 بلدا خلال الفترة 1960-1985، كانت من بين نتائجها أن معدلات التحصيل التعليمي للسكان البالغين لها أثر ايجابي مباشر على معدل نمو الناتج الإجمالي[59]، كما استنتج بن حبيب وسبيجل (1990)، أن رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين:

• رأس المال البشري يؤثر بشكل مباشر على الابتكارات التكنولوجية المحلية.

[59] Barro. R, **Economic Growth in a Crosse Section of contry**, Quaterly Journal of Economics, 106, PP 407-408.

• رأس المال البشري يؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية للبلد الذي استورد تقنيات تكنولوجية من بلد متقدم.

ثالثا: القوى العاملة

يعرف العمل على أنه مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.[60]

ينتج عن النمو السكاني زيادة في حجم العمالة النشطة ، حيث يعتبر العمل من العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي، فزيادة مدخلات عملية الإنتاج من العمل نتيجة زيادة حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل، تؤدي إلى زيادة المخرجات من الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج[61]، مع ذلك يوجد خلاف حول طبيعة تأثير النمو السكاني المتزايد في النمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن العديد من الدول مازالت تعاني من المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي رغم الفائض الذي تعرفه في القوى العاملة، حيث يشترط نضام اقتصادي قادر على استيعاب وتوظيف الفائض من القوى العاملة من أجل حدوث التأثير الايجابي على النمو.

رابعا: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل ثروات الأرض الطبيعية مثل الغابات، المعادن، مصائد الأسماك و المياه، و تعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها.

لقد اختلف الباحثون حول أهمية الموارد الطبيعة في دعم النمو الاقتصادي، فالبعض اعتبرها كعنصر أساسي وحاسم في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الدول المتقدمة

---

[60] Stanley Ficher et autres, **Macroeconomie**, 2eme édition, édition Dunod ; Paris, 2002, P293.

[61] ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية**، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص81.

مثل انجلترا، فرنسا، ألمانيا وأمريكا وبين الموارد الطبيعية الهامة التي تتوفر عليها هذه البلدان، في حين يرى البعض الآخر أن الموارد الطبيعية ليست بالضرورة تملك كل هذه الأهمية باعتبار أن بعض الدول تمكنت من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو رغم أنها ضعيفة الموارد الطبيعية، في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول النامية موارد طبيعية هامة، غير أنها لم تحقق المستوى المطلوب من النمو .

و الموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين :

. تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملة الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.

. توفير مواد خام من أجل تصنيعها وتحويلها إلى سلع نهائية.

خامسا: التقدم التقني

نقصد به كل ما يتعلق بتطوير وابتكار الوسائل والتقنيات الحديثة وتطبيق المعرفة الفنية، التي تستخدم في العملية الإنتاجية قصد تحسين مخرجاتها بالمحافظة على نفس المستوى من عوامل الإنتاج. حيث لا يوجد اختلاف حول الأثر الايجابي للتقدم التقني على النمو المستمر للناتج، ويحدث هذا التأثير من خلال:

. الرفع من الإنتاجية الحدية لعاملي الإنتاج العمل ورأس المال (بوجود التقدم التقني تحدث زيادة في الناتج مع بقاء حجم عوامل الإنتاج ثابت).

. تعويض النقص في عنصر العمل ورأس المال.[62]

لذا وجب الاستثمار في التقدم التقني للمحافظة على نسبة العائد المتحقق على رأس المال والعمل أو زيادته، فانعدام التقدم التقني يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي نظرا لتناقص إنتاجية رأس المال والعمل والتي لا يمكن المحافظة عليها إلا من خلال التطور التقني، كما التقدم التقني يزيد من الطلب على العمالة المهرة ويقلل الطلب على العمالة غير المؤهلة.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تعمل على دعم النمو بالتفاعل مع العوامل الرئيسية، وتتمثل في الانفتاح الاقتصادي، البنى التحتية (طرقات، موانئ ...الخ)، الاستقرار

[62] ضياء مجيد الموسوي ، المرجع السابق، ص 83.

السياسي، المؤسسات المالية، ترقية البحث من أجل التنمية. هذه العوامل تكون مصدر آثار خارجية إيجابية يستفيد منها العمال الآخرون أو المؤسسات الأخرى.

ثانيا: معوقات النمو الاقتصادي

أصبح العديد من الأفراد في مختلف أنحاء العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى ينعمون بصحة أفضل ويملكون ثروة أوفر، ويبلغون درجات أعلى من التعليم؛ غير أن التقدم الذي أحرز لم يكن متكافئا بين جميع بلدان العالم، ولا يزال كثير من الأشخاص محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، بالإضافة إلى انتشار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة خاصة في الدول النامية.[63] ومن ابرز المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، والتي تتسبب في عرقلة النمو الاقتصادي نجد ما يلي:

. نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية (معظمها بسبب هجرة الأدمغة)؛

. سوء استخدام الموارد البشرية وضعف برامج تنميتها؛

.نقص رؤوس الأموال وضعف التجهيز الرأس المالي والتكنولوجي؛

.غياب أو ضعف الأسواق المالية؛

.ضعف أجهزة القضاء وأنظمة الملكية العقارية والفكرية[64]؛

.زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي؛

.وعدم المساواة في توزيع الدخل.

بالإضافة لما سبق، فأن من أهم معوقات النمو الاقتصادي ما يلي:

.غياب الأمن وانعدم الاستقرار السياسي؛

.سوء التسيير للموارد الطبيعية والاقتصاد ككل؛

.والفساد.

[63] بعوني ليلى، المرجع السابق، ص 788.

[64] نفس المرجع، ص 788.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تُعد نظريات النمو الاقتصادي من الركائز الأساسية في علم الاقتصاد، حيث تسعى إلى تفسير كيفية تحقيق الاقتصادات للنمو على المدى الطويل، والعوامل التي تؤثر في هذا المسار. وقد تطورت هذه النظريات عبر الزمن لتواكب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، بدءاً من النظريات الكلاسيكية التي ركزت على رأس المال والعمل، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي أولت أهمية كبيرة للمعرفة والابتكار ورأس المال البشري. ومن أبرز النظريات ما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

أولا مفهوم "أدم سميث"

لا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع، إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو[65]، وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي، بالإضافة إلى القطاع الصناعي فحسب "سميث" هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان، وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظرا إلى تناقص المردودية في القطاع الزراعي،

---

[65] طالب دليلة، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، محاضرات موجهة للسنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021/2020، ص 26.

غير انه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.

ثانيا– مفهوم "دافيد ريكاردو"

يقوم دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المر دودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود. [66]

يعطي كذلك دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل".

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيكيون بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن

[66] طالب دليلة، المرجع السابق، ص 28.

الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضاً كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج.

بالإضافة إلى ما سبق، عدم قدرة تطبيق نظرية "روبرت" "مالتيوس" الدول المتقدمة؛ نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الأجر الحد الطبيعي، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر؛ مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.[67]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

تظهر النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة بعد نموذج هارود–دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبلها منبع الأفكار التي اعتمدت عليها لبناء نموذجها.

تركز النظرية النيوكلاسيكية على أهمية التقدم التقني في تعويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال ومن ثم تحديد النمو طويل الأجل، ولذلك فإن التقدم التقني يلعب دورا مهما في تحديد معدل النمو والذي بدونه سيتساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان بحيث يكون معدل النمو في الدخل الفردي صفرا.

لكن نظريات النمو النيوكلاسيكية تفترض أن الدول التي لها نفس رأس المال الفردي، ولكن تختلف في الموارد النسبية المتاحة والدخل الفردي، ستنمو بمعدلات مختلفة لتصل في النهاية إلى تساوي الدخل الفردي. هذا الافتراض عن تساوي الدخل الفردي للدول التي تختلف مواردها النسبية المتاحة لم يكن مقبول من منظري نظرية النمو الداخلي التي سنتطرق لها في المطلب الموالي، ومن أبرز نظريات النمو النيوكلاسيكية نظرية روبرت سولو الذي يعتبر القاعدة التي بني عليها تحليل نماذج النمو الداخلي.

[67] طالب دليلة، المرجع السابق، ص 28.

الفرع الأول: نموذج روبرت صولو[68]

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود–دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

لقد لاحظ صولو أن خاصية حافة السكين التي جاء بها هارود القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الكامل قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة كما افترض نموذج هارود دومار– فمن الصعب أن نندهش لعدم إمكان استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا اقترح صولو إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت، وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل.

واعتمد سولو في معالجته لهذه المسألة على أعمال ريكاردو قانون تناقص الغلة)، حيث يقول أنه إذا تجاوز معدل الاستثمار في رأس المال الحد الذي يضمن التوازن فإن نسبة رأس المال للعمل سوف ترتفع، مما يؤدي إلى تناقص معدلات العوائد ومن ثمة تناقص أرباح المستثمرين، وهذا ما يدفع الشركات إلى تقليص الاستثمارات لتعود به إلى حالة الاستقرار المطلوب، أما إذا كان الاستثمار في رأس المال ضئيلا فسيرفع معدل أرباح المستثمرات مؤديا إلى إجراء تصحيح بزيادة الطلب على رأس المال على أمل تحصيل الأرباح بسبب ارتفاع الإنتاجية ليميل بذلك إلى الارتفاع ومن ثمة الانتقال إلى وضع التوازن.[69]

---

[68] روبرت سولو اقتصادي أمريكي ولد في بروكلين بنيويورك في ،1924 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987، اشتهر بكتاباته في النمو الاقتصادي.

[69] فريدريك شرر، ترجمة علي أبو عمشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان الرياض ، 2002، ص 39.

وأوضح سولو أن نصيب العامل من رأس المال والناتج يتحددان حسب معدل نمو التطور التكنولوجي الذي يعد أحد أهم الإسهامات المهمة في نظرية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر بمثابة القوة التي تسعى دائما للحفاظ على استمرارية تحقيق معدلات نمو موجبة لكن على الرغم من هذا العمل الكبير إلا أن نموذج سولو يشوبه بعض النقص في أنه لم يوضح الكيفية التي يتحقق بها التطور التكنولوجي في البلدان، فقد افترضه بمثابة عنصر خارجي لا يمكن تحليل محدداته، أي أنه مستقر عن القرارات الاقتصادية وكأنه هبة من السماء.

وكان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو إيجاد أسباب التفاوت في معدلات النمو بين الدول، وفي إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية ودراسة ثبات تطور النمو على المدى الطويل.[70]

الفرع الثاني: نموذج ميد

قام الدكتور جوهان ميد وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كمبرج بمحاولته لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي".

وتتمثل الفرضيات التي قام عليها نموذج ميد فيما يلي[71]:

. أن الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

. ثبات العوائد.

. يتم إنتاج كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية محلي.

[70] David Begg Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, **Macroéconomie**, Adaptation française, Bernard Bernier, Henri Louis Vedie, 2e édition, Edition Dunod Paris, France 2002, P297.

[71] Abdelkader Sid Ahmed, **Croissance et développement (Théories et politiques)**, Tome2, OPU, Alger, 1981, p296.

• افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.

• أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.

• نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل.

• هناك إمكانية إحلال بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

بالنسبة لبناء النموذج فإن ميد يرى أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربع عناصر رئيسية هي: المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال القدر المتاح من قوة العمل، القدر المتاح لاستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، عامل الزمن المؤثر في المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة، وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لأخر بزيادة العناصر الأخرى.

افترض ميد مجتمعا يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل، وأيضا ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل أي أن معدل نمو السكان ثابت ولا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي، مثل هذا المجتمع عليه أن يوفر ثلاث شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج، وهذه الشروط هي[72]:

. أن تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الوحدة.

. أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.

. ثبات الجزء المدخر من الأرباح والأجور والريع هذا ما يعني ثبات نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل الادخارات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا

[72] Abdelkader Sid Ahmed, p 297.

الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل والموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها[73]:

- ✓ **نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986:**

التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني .

- ✓ **أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل سنة 1992:**

فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج لترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساو للواحد الصحيح،

و لتالي تنفرد هذه النظريات السابقة نها قسمت رأس المال إلى جزأين هما :

رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

[73] فضيلة ملواح، علي مكيد، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990- 2018)**، مجلة الاقتصاد التطبيقي والاحصاء، المجلد 17، الجزائر، جوان 2020، ص ص، 129، 130.

المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

تُعدّ التجارة الدولية أحد المحركات الأساسية في الاقتصاد العالمي، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي للدول عبر التبادل الحر للسلع والخدمات ورأس المال. ومع تزايد العولمة وتداخل الاقتصادات، أصبحت التجارة الدولية عنصرًا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة ورفع مستويات المعيشة. فالتجارة تتيح للدول الاستفادة من المزايا النسبية، وتُسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتوسيع الأسواق. ومن هذا المنطلق، تبرز العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي

تلعب **التجارة الدولية** دورًا حاسمًا في **تحفيز النمو الاقتصادي** للدول، سواء المتقدمة أو النامية، من خلال عدد من الآليات الاقتصادية والتنموية.

أولا: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو فزيادة الصادرات من شانها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق وكذلك خفض الواردات كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شانها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول بالإضافة إلى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شانها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة، إضافة إلى ذلك نجد التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدر رئيسي من مصادر النمو) وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة.[74]

[74] احمد الكوزان، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 81 مارس 2009، ص9.

الفرع الثاني: العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.

تتنوع النظريات الاقتصادية التي تفسر العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، وسنعرض بعضا من أهمها:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

تعد هذه النظرية مثالا للنظريات المعالجة للنمو الاقتصادي ضمن فرض ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجيا، فهي بذلك لا ترى مجال للابتكار أو التحسن في طرق وأساليب الإنتاج، لذلك كان التجاريون الأوائل الذين وضعوا نظرية اقتصادية للنمو الاقتصادي وبشكل واضح كما يرون أن رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة، ويتحقق هذا الوضع عند قيام الدولة بالاستيراد أكثر من التصدير ويعالج هذا الفرق بين الصادرات والواردات بتدفق المعادن النفيسة إلى الداخل، أي أن هذه السياسة تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية في نظرهم وفق جملة من الإجراءات أهمها[75]:

- تنمية الصادرات وتقييد الواردات.

- يجب أن تكون الدولة قوية وتكمن قوتها في اقتصادها المبني على تراكم المعادن النفيسة.

- سعي كل دولة للحصول على الذهب سواء بشكل مباشر بامتلاك المستعمرات أو غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية.

- أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة، ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات نتيجة سكون نموذج التجارة الدولية، والقائم على عامل واحد متغير وهو تكلفة العمالة وفقا لهذه النظرية فان التجارة الدولية تؤذي في حدود توفرها على الحرية إلى تركيز الطلب الأجنبي على عناصر الإنتاج الوفيرة نسبيا لدى الدولة، وتحويل الطلب الوطني عن العناصر النادرة نسبيا إلى الدول الأخرى، ويترتب على ذلك اتساع نطاق التخصص والتبادل الدولي والذي بدوره يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي في كل دولة، مما

[75] شرف الدين ملال، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا، البرازيل**، خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقـــــلة، الجزائر، ص ص، 136، 137.

يسمح بإحداث توازن على مستوى القطاعات الإنتاجية مما يساهم في عملية تسريع النمو الاقتصادي.

ثالثا: النظرية الحديثة في تفسير دور التجارة الدولية:

حاول كل من "هيكشر – أولين" تقديم نموذج قائم على تفسيرات واقعية أكثر لأنماط التجارة الدولية وتدفقاتها، وهذا بدراسة العلاقة بين الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج وتدفق التجارة الخارجية المنعكسة على هيكل الاقتصاد القومي والنمو الاقتصادي من خلال عوائد عناصر الإنتاج، وبناء على هذه النظرية تتأثر قيم وأسعار السلع بمدى توفر أو ندرة عناصر الإنتاج، وتتناسب أسعار السلع عكسيا مع مقدار عناصر الإنتاج المتوفرة وعليه يتطلب قيام تجارة مربحة بين دولتين تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة المتطلب إنتاجها استخدام كثيف لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا، ومنه يستطاع إنتاج هذه السلعة بأسعار نسبية اقل نتيجة انخفاض سعر هذا العنصر داخل الدولة، كما تستورد الدولة السلع المتطلب إنتاجها استخدام كثيف لعنصر الإنتاج الناذر نسبيا. "[76]

[76] شرف الدين ملال، المرجع السابق، ص ص، 136، 137.

المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي

تؤكد النظرية الاقتصادية على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية من خلال توفير الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي، لذا اتبعت الدول النامية استراتيجية إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية.

الفرع الأول: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الانتاجية المحلية ورفع مستوى الانتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد. وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الانتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية " الواردات تقود إلى نمو اقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج[77].

وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لا بد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي و التي تمتاز بضعف قطاع الانتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات.

الفرع الثاني: استراتيجية إحلال الواردات

حاولت الدول النامية بعد استقلالها عزل نفسها عن العالم وتأثيراته، بحيث لا يكون هذا الانعزال حائلا دون استراد السلع الوسيطة و الانتاجية الأزمة للسوق المحلية في المراحل الأولى، وهذا يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي و لكن على أسس نوعية وكيفية.

1- تعريف استراتيجية إحلال الواردات :

[77] بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970-2009**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2011-2012، ص 102.

تعني هذه الاستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة[78]. وتطبق هذه الاستراتيجية لوجود طلب متزايد على السلع المستوردة .[79]

وتمر استراتيجية إحلال الواردات بثلاث مراحل، يتم في المرحلة الأولى فرض قيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، لكثرة الطلب على هذه السلع كما أنها لا تحتاج إلى بنية وهياكل أساسية، وفي المرحلة الثانية يتم إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بسبب ارتفاع مستوى معيشة السكان نتيجة المرحلة الأولى.

وتبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة بعد أن تكون الصناعة قد استنفدت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات، ومن ثم يتم إنتاج مستلزمات الإنتاج والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج.

ويشير لينغ في دراسة حول الاستخدام الرشيد لاستراتيجية إحلال الواردات إلى أن الدول حديثة الاستقلال تواجه مشاكل اقتصادية كثيرة من بينها انخفاض معدلات الدخل وتشوهات في هيكل اقتصادها، وارتفاع معدلات البطالة و أن على هذه الدول تبني استراتيجية إحلال الواردات، حيث حققت هذه الاستراتيجية معدلات نمو حقيقية تراوحت بين (6-8) في عدد من الدول التي طبقتها[80].

2- صعوبات وعيوب استراتيجية إحلال الواردات:

بالرغم من النتيجة السابقة والمتمثلة في المعدلات الكبيرة للنمو إلا أن بها عيوب ناتجة مجموعة من الصعاب تواجهها.

---

[78] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص310.

[79] وصاف السعيدي، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2004، ص22.

[80] سلوى صبري، **سياسة احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير**، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي جامعة القدس المفتوحة ، 2012، ص11.

2-1 الصعوبات التي تواجه استراتيجية إحلال الواردات

تواجه الدول التي تتبنى هذه لاستراتيجية مجموعة من المشاكل نوجزها فيما يلي[81]:

أ – اصطدمت هذه الاستراتيجية بالقدرة المحدودة للسوق المحلية، واعتمادها على نمط استهلاكي معين، ولم تحاول تغييره.

ب – أدت هذه الاستراتيجية إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة و الانتاجية.

ج – ترتب على ضيق السوق زيادة المشاكل والطاقات المعطلة في الوحدات الانتاجية، الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات الانتاجية.

د – إن اتباع هذه الاستراتيجية أدى الى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات مرتفعة الثمن وعائدات الصادرات متدني مما يؤدي إلى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.

هـ – نتيجة الاستمرار في إنتاج الحاجات المدعمة تزداد الواردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التبغية.

2-2 عيوب استراتيجية إحلال الواردات[82]:

أ- تحتاج الصناعات التي يمكن من خلالها إحلال الواردات إلى الالتزام باستراتيجية دقيقة يمكن الوصول من خلالها إلى منتجات قابلة للمنافسة الأجنبية، حيث أنه ليس من السهل بعد فترة طويلة من الارتكاز إلى المصادر الأجنبية في السلع والمنتجات أن يتحول المواطن إلى الاعتماد على المنتجات الوطنية.

ب- إن سياسة إحلال الواردات تجعل الصناعات الوطنية معتمدة ولفترة طويلة غالبا على الدعم المباشر وغير المباشر على الأجهزة الحكومية، حيث تعتمد في نجاحها على الحماية الحكومية بدلا من اعتمادها على تطوير الكفاءات الذاتية لأقسامها المختلفة.

---

[81] نفس المرجع، ص 12.

[82] بن البار امحمد، المرجع السابق، ص 99.

ت- في ظروف الأسواق المحلية الضيقة وندرة الموارد المحلية فإن الحماية المتزايدة عن طريق الرسوم الجمركية أو تحديد حصص الاستيراد كثيرا ما تؤدي إلى نظام احتكاري تولد آثار سلبية على كل من الأسعار و الأجور.

ث- أن سياسة إحلال الواردات تؤدي في الغالب إلى إنشاء وحدات إنتاجية متخصصة في عرض السلع المتنوعة، وهذا العدد الكبير من الصناعات الناشئة يؤدي إلى تفاقم ظاهرة التدهور والتشوه البنياني في القطاع الصناعي، نظرا لظروف اقتصاديات الدول النامية التي تعاني هياكلها الاقتصادية من فجوات واسعة بين وحداتها وفروعها المختلفة.

ج- تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية.

ح - لجوء الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي FMI تسأله المعونة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية من خلال فرض شروطه وإملاءاته حول النهج الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتنشيط قوى السوق وفتح المجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام .[83]

المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي

للصادرات أهمية اقتصادية بالغة في اقتصاد أي دولة وخاصة في الدول النامية منها التي تعتبرها محرك للنمو، لذا بدأ الاهتمام باستراتيجية تشجيع الصادرات كبديل لاستراتيجية إحلال الواردات.

الفرع الأول: أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي

للصادرات أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي وذلك من خلال الآثار الايجابية للصادرات على النمو الاقتصادي والمتمثلة في[84]:

أ- إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في انتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية ، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة. وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل النتاج.

---

[83] عبد الله موساوي، **مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية، عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989-1999**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 19.

[84] رنان المختار، **التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، ط 1، الجزائر، ص ص، 80، 81.

ب- أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منعا الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها و ميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.

ت إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الانتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الانتاج المتاحة. ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الانتاجية. فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحسين الانتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو.

ج – زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية.

د – توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الانتاجية و زيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

الفرع الثاني: استراتيجية تشجيع الصادرات

أمام الأزمات التي لحقت باستراتيجية إحلال الواردات بدأت تلوح في الأفق استراتيجية جديدة تعتمد على تشجيع الصادرات.

1 – تعريف استراتيجية تشجيع الصادرات:

هي استراتيجية تركز على إنشاء صناعات تتوفر فيها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها، بدلا من الاعتماد على الصادرات الأولية وذلك من خلال التصنيع عن طريق السلع نصف المصنعة المستوردة واليد العاملة المحلية الرخيصة باعتبارها ميزة نسبية، وذلك لأن استراتيجية إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعد مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة.

2- فوائد استراتيجية تشجيع الصادرات:

تتلخص فوائد هذه الاستراتيجية فيما يلي[85]:

[85] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 267 .

أ – هذه الاستراتيجية تسمح بتحقيق إيرادات من العملة الصعبة أكثر من استراتيجية إحلال محل الواردات، باعتبار هذه الأخيرة منفقة أكثر . و عليه كان بإمكان استخدام مواد من هذه الاستراتيجية الأخيرة ، للحصول على كمية أكبر من العملة الصعبة من جراء التوسع في نشاط التصدير أكثر. مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات و التقليص من المديونية الخارجية.

ب – سياسة التصنيع المعتمد على إحلال الصادرات غير محدودة بالسوق المحلية، بل تتحدد بالطلب العالمي على الصادرات، لهذا فإنها ملائمة أكثر للحصول على وفورات الحجم.

ت – تساهم في توفير فرص العمل و التوزيع الأحسن للدخل، لأن التصنيع في ظل هذه الاستراتيجية يساعد على امتصاص البطالة وتدريب اليد العاملة على التكنولوجيات الحديثة.

خلاصة :

النمو الاقتصادي هو زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل وفرص العمل. يقاس من خلال نمو دخل الفرد الحقيقي مقارنة بالنمو السكاني والتضخم، ويجب أن يكون مستدامًا. له أنواع ثلاثة: النمو التلقائي، النمو العابر، والنمو المخطط. عوامل النمو تشمل رأس المال المادي والبشري، القوى العاملة، الموارد الطبيعية، والتقدم التقني، أما المعوقات فتشمل ضعف الكفاءات، نقص رؤوس الأموال، الفساد، سوء التسيير، عدم الاستقرار السياسي، وسوء توزيع الدخل.

نظريات النمو الاقتصادي تطورت من الكلاسيكية التي ركزت على رأس المال والعمل، إلى النيوكلاسيكية التي أعطت أهمية للتقدم التكنولوجي (مثل نموذج روبرت سولو)، ثم إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بالمعرفة ورأس المال البشري ودور الابتكار والتعليم (مثل أبحاث بول رومر وروبرت لوكاس).

التجارة الدولية تلعب دورًا كبيرًا في النمو الاقتصادي من خلال تبادل السلع والخدمات ورأس المال، مما يزيد الإنتاجية ويوسع الأسواق. الاستراتيجيات الاقتصادية تطورت من إحلال الواردات إلى تشجيع الصادرات لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

الفصل الثالث: تحليل التجارة الدولية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2022

الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، وذلك بنظر إلى حجمه الصغير نسبيا والخصائص التي يتميز بها هيكل الصادرات والواردات، ورغم أن هيكل الصادرات يتصف بتنوع سلعة حيث يعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة وهي المحروقات والتي تعتبر المصدر الأساسي لتحصيل النقد الأجنبي وخاصة مع الدول الأوروبية وكذا الوسيلة الأساسية لدفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي سوف نتناول في هذا الفصل دراسة الوضع الاقتصادي الجزائري من خلال تطور التجارة الخارجية وخاصة في الفترة بين 2001-2022 من حيث اثر الصادرات والواردات وتقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي ومنه من ثم بناء نموذج قياسي بالاعتماد على مجموعة من المعطيات تتمثل في الصادرات والواردات الجزائرية والتغيرات في قيمة الدينار الجزائري ومختلف اسعار لبعض السلع والمنتوجات الصناعية ونصف مصنعة، وذلك باستخدام التحليل معتمدين في ذلك على بعض الجداول والمنحنيات، ولغرض إبراز تحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول: دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2020؛**
- ✓ **المبحث الثاني: اثر سعر الصرف وتطور التجارة الخارجية 1990-2022؛**
- ✓ **المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات.**

المبحث الاول: دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر

تهدف دراستنا الى الوقوف عند بعض المؤشرات الاقتصادية في فترة الممتدة ما بين (1990– 2022)[86]، التجارة الدولية، التضخم ،البطالة ،الاستثمار الاجنبي. كما قمنا بتحليلها لتقييم الوضع الاقتصادي في تلك الفترة.

المطلب الأول: التجارة الدولية

إن قطاع التجارة الدولية في الجزائر يلعب دورا اساسيا في تنمية اقتصادها، و لإثبات مدى كفاءة هذا القطاع يلزمنا دراسة الهيكل السلعي للمبادلات التجارية، لذلك يمكن تتبع التركيبة السلعية للصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1990 – 2022).

الجدول رقم2: التوزيع السلعي لصادرات الجزائر مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة(2008-2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اغذية ومواد اولية	0,04	0,03	0,11	0,11	0,07	0,10	0,08	0,06	0,10	0,12	0,09	0,11	0,11
وقود	20,20	16,09	20,46	27,30	32,14	31,41	28,55	19,91	15,56	17,76	17,60	15,41	10,64
مواد كيميائية	0,31	1,19	0,28	0,31	0,42	0,3	0,68	0,81	0,59	0,53	0,57	0,51	0,53
آلات و معدات	0,02	0,03	0,04	0,04	0,06	0,04	0,03	0,05	0,06	0,06	0,05	0,07	0,06
منسوج وملابس	0,00	0,00	0,04	0,03	0,11	0,11	0,07	0,10	0,08	0,00	0,00	0,00	0,00
منتجات اخرى	7,66	0,05	0,24	0,07	0,06	0,05	0,09	0,05	0,18	0,17	0,02	0,00	0,00
المجموع	28,26	17,41	21,07	27,85	32,76	31,92	29,45	20,90	16,51	18,67	18,36	16,12	11,20

المصدر: معطيات السنوات 2008 الى غاية 2013: اسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية- آفاق ما بعد 2017، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017. -2022 .

- معطيات السنوات 2014 الى 2020 من إعداد الطالبة بالاعتماد على : (انظر الملحق رقم01).

-European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Op,Cit. p : 5

[86] التقرير السنوي للبنك الدولي 1990-2022.

الشكل رقم 02: التوزيع السلعي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2008 -2020)

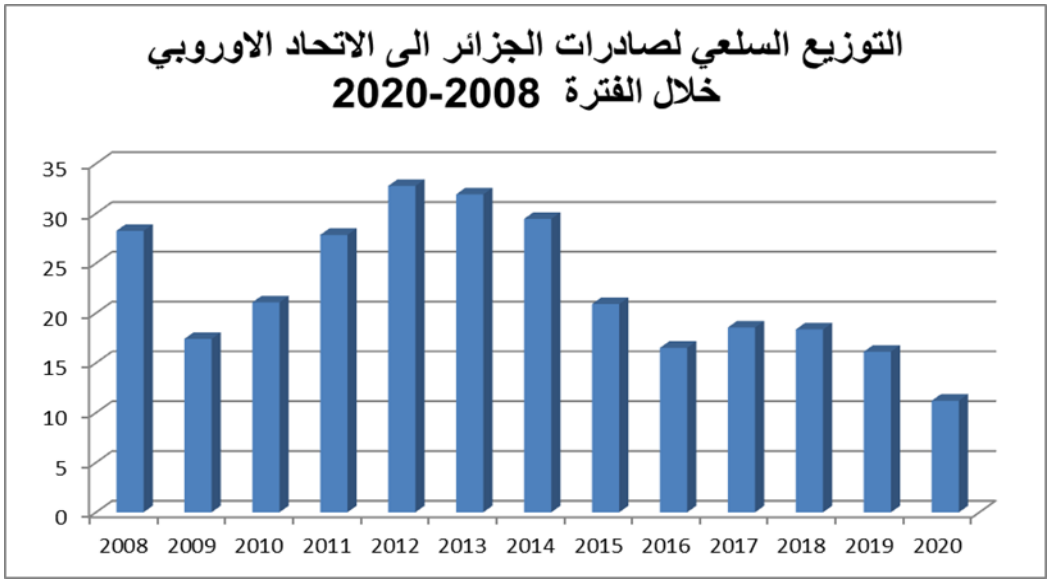

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

الشكل رقم03: التوزيع السلعي النسبي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2008-2020)

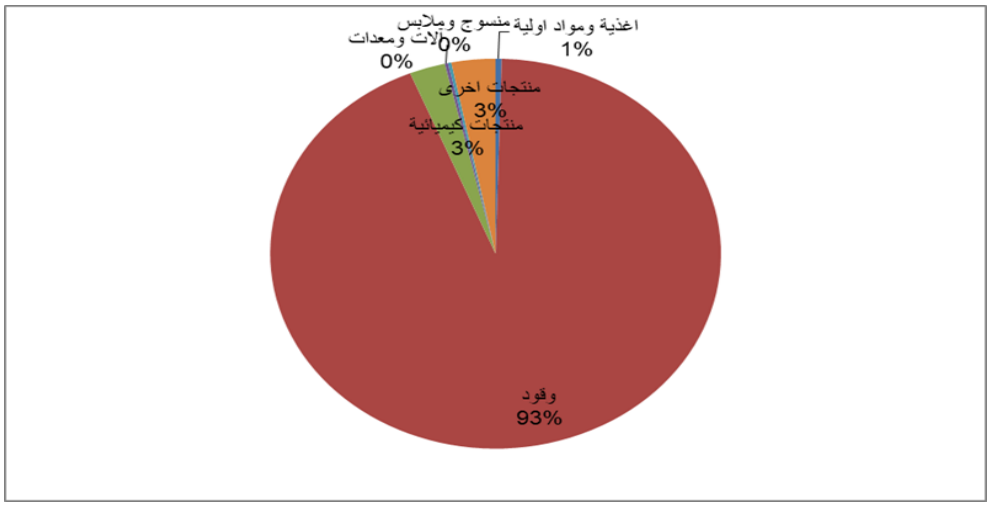

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

من الجدول رقم 02 و الشكلين رقم 02 و 03 نلاحظ استحواذ الصادرات من المحروقات على الجزء الأكبر من اجمالي الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي حيث بلغت 93% من اجمالي الصادرات، كما نلاحظ عدم التنوع في التركيبة السلعية.

و يوضح الجدول سنة 2009 تراجعا في صادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي حيث بلغة قيمة قدرها 17.411 مليون اورو مقابل 28.260 مليون اورو سنة 2008 ، يعود ذلك الى تراجع صادرات

المحروقات من 20.209 مليون اورو سنة 2008 الى 16.092 مليون اورو سنة 2009 ،نتيجة تدهور اسعار البترول حيث انتقلت من 100 دولار للبرميل سنة 2008 الى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009، وهذا يعني تراجع الطلب العالمي عليه بعد الازمة المالية الامريكية.

من الشكل رقم 03 نلاحظ حدوث زيادة في الصادرات خارج المحروقات ومن المحروقات خلال الفترة من 2010 الى 2014 حيث بلغت 29.485 سنة 2014 لكن سرعان ما عاودت الانخفاض الذي استمر من 2015 الى غاية 2020 ، و خاصة في بدايات الازمة المرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتبعاتها الاقتصادية محليا ودوليا، إلى جانب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة الى هذا نلاحظ عدم حدوث زيادة في الصادرات خارج المحروقات ويرجع ذلك الى ان الجزائر لم تحقق غايتها من عملية التفكيك الجمركي التي شرع في تطبيقها سنة 2005 في اطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

مما سبق يمكن القول أن اي ارتفاع او انخفاض في الصادرات الاجمالية يعود الى تزايد أو تراجع صادرات المحروقات، و الذي بدوره يرتبط بأسعار النفط في الاسواق الدولية ، اي أن الاقتصاد الجزائري ما يزال مرهونا بتقلبات أسعار البترول.

الجدول رقم 05: التوزيع السلعي لواردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2008-2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اغذية ومواد اولية	2,75	2,06	2,25	3,52	3,26	3,65	4,11	3,66	2,99	2,68	3,06	2,82	3,24
وقود	0,74	0,69	0,88	1,20	2,67	2,56	1,57	1,72	1,25	2,35	1,86	1,69	0,72
مواد كيميائية	1,86	1,78	2,07	2,28	2,60	2,92	3,01	3,05	3,10	2,93	2,77	2,87	2,73
آلات و معدات	6,00	6,22	6,24	6,08	7,65	7,99	8,71	8,25	7,35	6,61	6,92	5,71	3,86
منسوج وملابس	0,12	0,12	0,13	0,14	0,18	0,19	0,20	0,21	0,17	0,17	0,18	0,20	0,14
منتجات اخرى	4,08	3,86	3,9	4,06	4,73	5,06	5,75	5,34	5,53	4,09	3,43	2,63	2,7
المجموع	15,40	14,82	15,59	17,31	21,12	22,39	23,39	22,25	20,41	18,84	18,24	15,93	13,42

المصدر: معطيات السنوات 2008 الى غاية 2013 اسماء سي علي، ص206.

- معطيات السنوات 2014 الى 2020 من إعداد الطالبة لاعتماد على : انظر الملحق رقم (01).

-European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Op,Cit. p : 5

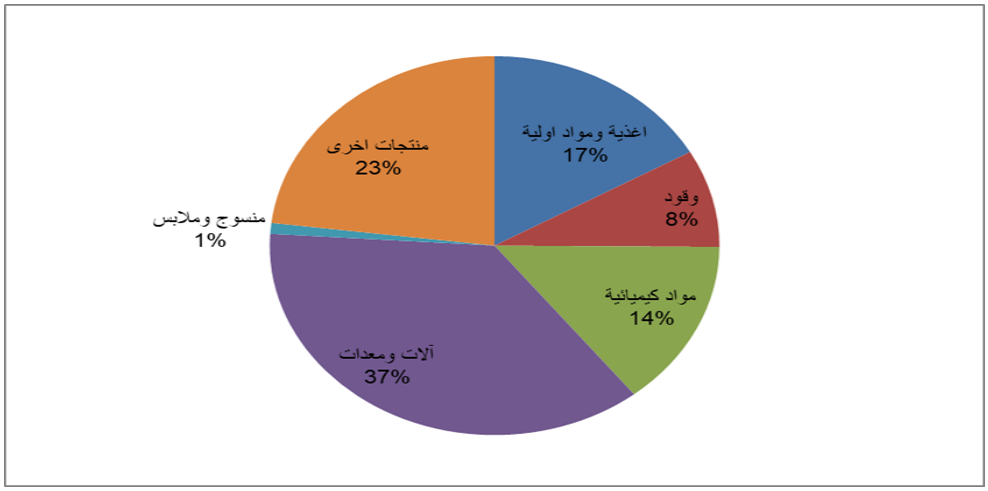

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

من الجدول رقم 03 والشكل رقم 04 يتضح تنوع الواردات الجزائرية بعكس الصادرات ، و ذلك مرده الى ضعف قطاعاتها الانتاجية ، كما يوضحه الشكل رقم 04حيث احتلت الآلات والمعدات المرتبة الاولى.

في إجمالي الواردات ، و هو ما يبين حاجة الاقتصاد الى منتجات التجهيز الصناعي في عملية التنمية وهذا يفسر ضعف صناعات سلع التجهيز .

تأتي الواردات من المواد الاولية و الغذائية في المرتبة الثانية من إجمالي الواردات من الاتحاد من حيث التخصص، اذ ارتفعت من 2.751 مليون اورو سنة 2008 الى 4.116 مليون اورو سنة 2014 وهذا يدل على فشل برامج الاصلاح الزراعي المتبعة لتحقيق الاكتفاء من الغذاء ، في تصريح لخبراء الأمن الغذائي في الجزائر "وتستورد الجزائر الجزء الأكبر من احتياجاتها السنوية من القمح، مما يعد أبرز عائق أمام اكتمال أمنها الغذائي ."

تليها المواد الكيميائية في المرتبة الثالثة ، تتبعها واردات الوقود ثم باقي السلع على التوالي، بالرغم من أن الجزائر تعتبر من الدول المصدرة للمواد الأولية غير أن وارداتها تضم تشكيلة من المواد الطاقوية خاصة الحديد والصلب، المطاط، الزيوت، الشحوم،.... ، هذا بسبب ضعف الصناعات التحويلية والتخصص.

نلاحظ من الجدول رقم 03 انخفاض مستمر في واردات السلع من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2014 الى 2020 حيث بلغت قيمة قدرها 13.428 مليون اورو في سنة 2020 وهذا راجع الى أزمة انتشار فيروس كورونا وما خلفته من آثار، في تصريح للسيد المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد

خالد بوشلاغم. "وفقا للمؤشرات التقديرية الأولية لسنة 2020، فقد تراجعت قيمة الواردات بـ 18 بالمائة (34.4 مليار دولار) نزولا من 42 مليار دولار المسجلة سنة 2019 بسبب تراجع اسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن اجراءات الاغلاق الاقتصادي ". "ومن جهة اخرى عرفت سنة 2020 إعادة تقييم شاملة لاتفاقات الشراكة ، مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة مع المنطقة العربية الكبرى، والاتفاق التجاري التفاضلي مع تونس."

مما سبق يمكن القول ان التراجع في نسبة الواردات يعد نتيجة الضعف الواضح في قطاعي الصناعة و الزراعة مما أدى بالتوجه الى استيرادها.

المطلب الثاني: التضخم والبطالة

يقصد بالتضخم انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل مستمر، بمعنى أن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يكون أكبر من زيادة الإنتاج. وتعتبر الجزائر ضمن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بداية من الثمانينات، لتتسارع وتيرتها خلال العشرية اللاحقة، وذلك نتيجة ضعف القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على الاستجابة للطلب الكلي بالإضافة الى أسباب أخرى تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة. وهو ما ينعكس على مؤشرات الاقتصاد الكلي و من بينها معدلات البطالة، هذه الأخيرة تعتبر هي الأخرى من الظواهر الاجتماعية التي يحاول صانعو السياسة خفضها لأدنى معدلاتها و التي يؤثر عليها ارتفاع مستويات الأسعار من خلال ارتفاع التكاليف والأجور و بالتالي التأثير على حركية سوق العمل .

الفرع الأول: التضخم

الجدول رقم 06: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2020)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2	2.4	2.6	3.9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي وكالة الأنباء الجزائرية 16 /2022/07 فيما بالفترة 2021-2022.

الفرع الثاني: البطالة

الجدول رقم07: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991-2022)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة	20,6	24,3	26,2	27,7	31,8	28,5	25,4	26,6	28,3	29,7	27,3	25,9	23,7	17,6	15,2	12.2
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل البطالة	13,7	11,3	10,1	9,9	9,9	10,9	9,8	10,2	11,2	10,2	10,3	10,3	10,4	10,4	14.5	14.9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي وكالة الأنباء الجزائرية 16 /2022/07 فيما بالفترة 2021-2022.

الشكل رقم 06: تطور معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2022)

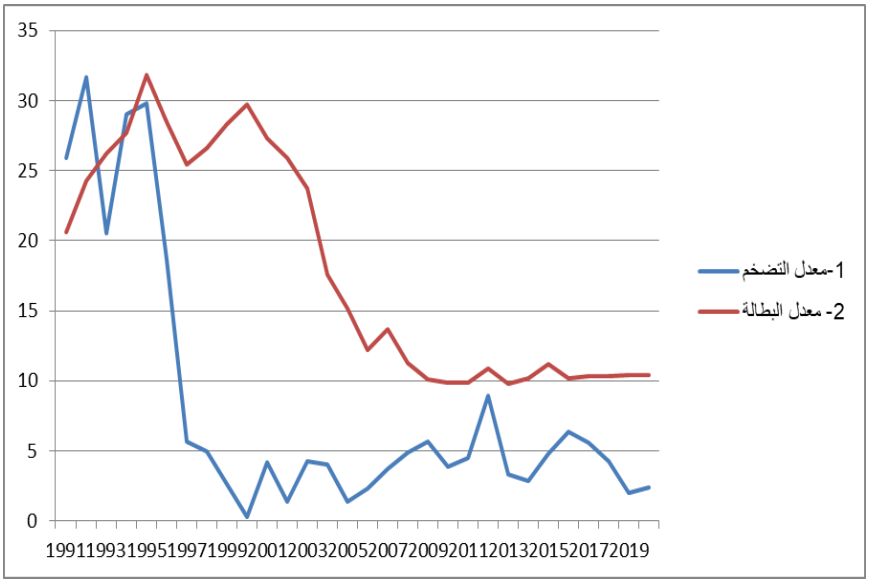

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05 و الجدول رقم 06.

من الجدول رقم 05 و الجدول رقم 06 و الشكل رقم06 ونتيجة للتحليل بالنسبة للتضخم فقد شهدت الجزائر ارتفاعا واضحا في معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم % 31.2 في سنة 1992 و 29.8% في سنة 1995 مرد ذلك الى زيادة المعروض النقدي بسبب الحاجة الملحة الى تمويل الاستثمار، بالإضافة الى تخفيض العملة الوطنية وما ترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الواردات و كذا انتهاج الدولة الى السياسة التوسعية آنذاك و كذا اثر تعديل سعر الصرف على ارتفاع معدلات التضخم. في سنة 1996 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض الى ان وصلت لأدنى نسبة لها في سنة 2000 حيث

بلغت 0.3 % هذا لاعتبار ان سنة 1996 بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولي وكذا اتباع الجزائر السياسة التقييدية في نهاية سنوات التسعينات .

كما نلاحظ من سنة 2000 الى 2006 تذبذب في معدلات التضخم بسبب زيادة الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي نتيجة زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري و زيادة مداخيل الاسر في اطار الحد الأدنى للأجور إضافة الى ضعف الإنتاج الفلاحي، في سنة 2007 عاودت معدلات التضخم في التصاعد التدريجي حيث بلغت 8.9% سنة 2012 و ذلك لارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية واللحوم و هو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية، في سنة 2013 تعود المعدلات للانخفاض في حين نلاحظ تذبذب في القيم الى غاية 2019 حيث بلغ معدل 2% وذلك لانخفاض أسعار المواد الغذائية وكذا تراجع التضخم على مستوى البلدان النامية في العالم ، في سنة 2020 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم مقارنة بالسنة الماضية و بلغ 2.4% بسبب جائحة كورونا و مواصلة مستويات التضخم لمسارها التصاعدي لفترة أطول، ويعود هذا بصورة جزئية إلى نقص المعروض لفترة طويلة.

أما بالنسبة للبطالة فيتبين أن فترة التسعينات عرفت ارتفاعا كبيرا وصل لحدود 31.8 % سنة 1995 والى 29% سنة 2000 وذلك سببه بالدرجة الأولى الأوضاع الاقتصادية المنعكسة من خلال الانكماش الاقتصادي، هذا نتيجة لما حدث عقب أزمة 1986 ، إلى جانب انهيار المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لتلك السنوات نتيجة السياسة التقشفية التي تبنتها الجزائر في خضم الإصلاحات الذي استلزمت على وجه الخصوص التخفيض من الإنفاق الحكومي الذي كان يعتبر أداة أساسية في تحفيز الاقتصاد في ظل الاقتصاد المخطط الأمر الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال وزيادة معدلات البطالة.

في سنوات من 2001 الى 2019 بدأ معدل البطالة بالانخفاض بشكل تدريجي إلى أن وصل لقيمة 9.8% سنة 2013 كأقل معدل سجل في هذه الفترة، وبقي يتراوح نسبته ما بين 9.8% الى 11.2% في السنوات الأخيرة ، هذا الانخفاض في القيم راجع إلى للانتعاش الحاصل بسبب ارتفاع الموارد النفطية في بداية الفترة وذلك بهدف لزياد الطلب الكلي وتشجيع الإنتاج ، ومن تم خلق فرص عمل جديدة في اطر مؤسساتية متعلقة بسوق التشغيل مثل برنامج التشغيل الشباب وجهاز الإدماج المهني، عقود ما قبل التشغيل، برنامج القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال تحليل الجدولين والشكل يمكن القول أن إجراءات السياسة النقدية المالية التوسعية خاصة في خفض معدلات الإقراض، زيادة التحويلات، الإنفاق الحكومي، ستعمل على ارتفاع الأسعار و الرفع من معدلات التضخم بموازات مع ارتفاع حجم البطالة الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع التكاليف وبالتالي عدم

وجود بيئة مناسبة للاستثمار وخلق مناصب شغل و انخفاض عرض العمل بالمقابل حجم الطلب المتزايد عليه.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية ، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة والتكنولوجيا. تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز.

و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم08: يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال الفترة (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2010
قيمة التدفقات	0.335	11.638	30	5.307	220	250	270	260	606.6	291.6	2300.369
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011
قيمة التدفقات	280.1	1113.106	1065	637.881	881.851	1156	1841	1686.737	2638.607	2746.391	2571.237
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة التدفقات	1500.402	1691.887	1504.685	587.314	1638.264	1200.965	1506.317	1500.402	1129.312,78	920.931 272’	15073,305

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من الجدول رقم 6 يتضح ان قيم الاستثمار الاجنبي المباشر تطورت بشكل كبير انتقلت من 0.3355 مليون دولار في سنة 1990 الى 606.6 مليون دولار في سنة 1998 ، كما وشهدت الفترة الموالية والممتدة من 2000 إلى 2010 تحسن تدريجي في واردات الاستثمار الاجنبي وبلغ أعلى معدل له خلالها حيث بلغ قيمة 2746.391 مليون دولار سنة 2009 و يعود هذا للإصلاحات السابقة وكذلك عودة الاستقرار السياسي والارتفاع التدريجي في أسعار النفط و هو الأمر الذي ساهم في إقبال المستثمرين، أما الفترة من 2011 إلى 2018 فيتضح في بدايتها انخفاضات متوالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية وكذلك ركود سوق النفط العالمي، حيث بلغت ادني قيمة لها سنة 2015 بقيمة قدرت بـ 587 مليون دولار وهذا يرجع لتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض أسعار النفط التي حدثت منتصف عام 2014 والتي انخفضت إلى 59 دولار للبرميل كمتوسط سنوي خلال 2015 وهو الأمر الذي أدى لتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث كلها عوامل ساهمت في تدهور معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و أحجام المستثمرين خلال تلك الفترة، وبعدها بدأ نوعا ما التعافي التدريجي لقيمة تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر الواردة حيث بلغت سنة 2017 قيمة قدرها 1200 مليار دولار كما تميزت سنة 2018 بزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرها مقارنة بالسنة التي قبلها وبلغت قيمة إجمالية قدرها 1506 مليار دولار وهي زيادة معتبرة مقارنة بقيم التدفقات المسجلة خلال السنوات السابقة، وهذا يعود وذلك نتيجة التحسن التدريجي في مؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك التحفيزات والامتيازات التي اتبعتها الحكومة بغرض تحسن بيئة ومناخ الاستثمار.

الجدول رقم09: يوضح ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة(2002-2022).

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ (مليون دج)	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الاستثمار المحلي	62334	%99	11780833	%82	1098011	%89
الاستثمار الاجنبي	901	%1	2519831	%18	133583	%11
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .[87]

الشكل رقم 06:التوزيع النسبي لعدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2022).

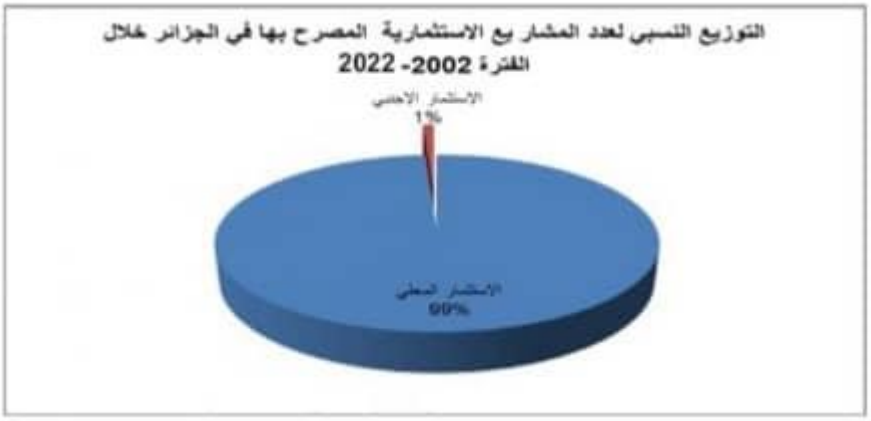

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

87 http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration -d investissement/bilan-des-déclarations -d- investissement-2002- /2022, consulté le 30/05/2025 .

الشكل رقم 07:التوزيع النسبي لقيمة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2017-2022

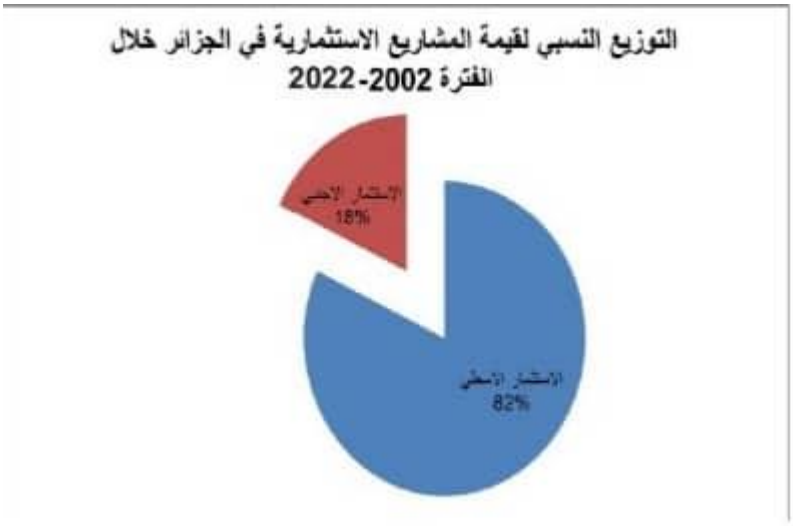

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول 07.

الشكل رقم 08:التوزيع النسبي لعدد مناصب الشغل من المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002 -2022)

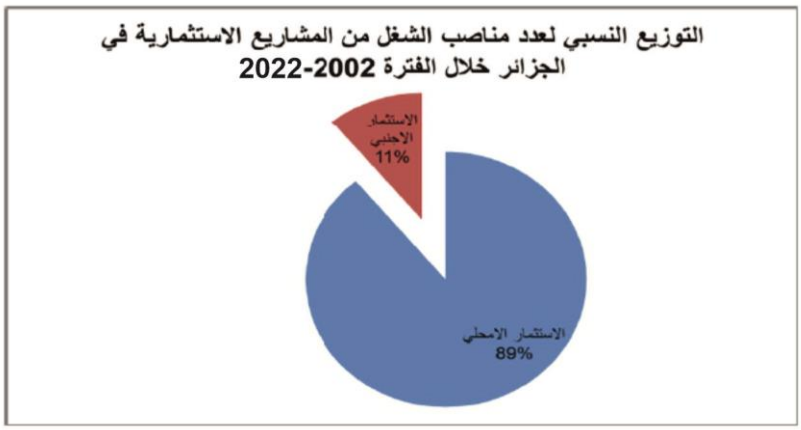

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول(2-6).

من خلال الجدول رقم 07 و الأشكال رقم 08 و 09 نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأجنبية شكلت نسبة 18% من إجمالي قيمة المبالغ الكلية للمشاريع الاستثمارية التي بلغت 664 300 14 مليون دج، بينما شكلت قيمة المشاريع الاستثمارية المحلية 82 % من إجمالي القيمة الكلية للمشاريع الاستثمارية، بينما بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الاستثمار الأجنبي 583 133 منصب شغل وهو ما يشكل نسبة 11% من اجمالي مناصب الشغل وهو ما يوضح أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2017 -2002 مساهمة متواضعة جدا سواء من عدد المشاريع وعدد المناصب المستحدثة وهو ما يظهر عدم قدرة الجزائر على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبي المباشرة وجعل المستثمرين الأجانب جزء مهم في عملية التنمية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

من الجدول في الملحق (02) يتضح ان الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشاريع المنجزة، وأن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ وحدها على 313 مشروع من أصل 437 مشروع وبمبلغ قدر بـ 677209 مليون دينار جزائري، أما باقي البلدان الأخرى فمساهمتها الاستثمارية في الجزائر محتشمة جدا، لذا على الجزائر العمل أكثر على تحسين مناخها الاستثماري في القطاعات الجاذبة لهذه الدول.

ويمثل ذلك 53 بالمئة من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة بالجزائر خلال الفترة نفسها، و46 بالمئة من قيمتها. وسمحت هذه المشاريع، بتوفير أكثر من 61 ألفا من فرص العمل الجديدة، حيث تبقى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا تحصل على حصة الأسد في هذه المشاريع."

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية للفترة (2001-2022)

سنتطرق في هذا العنصر إلى البنية والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية للفترة (2001-2022):

المطلب الأول: البنية والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

أ. بنية الصادرات الجزائرية:

الجدول 10: هيكلة الصادرات الجزائرية في الفترة 2001-2022 القيمة: مليون دولار

البيان	أغذية	طاقة وزيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحية	سلع تجهيز صناعية	سلع إستهلاكية	المجموع
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	5	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	65	30925	102	552	1	52	16	31713
2005	67	45094	134	656	-	36	14	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	170	993	0.61	46	33	60163
2008	118	77361	333	1384	1.05	67	16.52	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489
2012	313	71794	167	1660	1	30	16	73981
2013	402	63757	109	1604	0.2	27	17	65917
2014	323	60146	110	2350	2	15	10	95662
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	27102	84	1299	-	53	18	28883
2017	350	27918	84	909	0	53	18	29309
2018	373	38929	93	1626	0	90	33	41146
2019	408	33255	96	1445	0	83	36	35323
2020	437	20022	71	1287	0	77	37	21932
2021	576	34137	182	3486	1	188	63	38632
2022	269	59711	263	5086	8	84	111	65526

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2022 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (algex).

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن الصادرات الجزائرية من المحروقات (الطاقة والزيوت) قد بلغت 18484 مليون دولار سنة 2001 لتنخفض انخفاضا طفيفا سنة 2002، ثم لتعود إلى الارتفاع سنة 2003 وزادت ارتفاعا طفيفا في سنة 2004 لتبلغ 30925 مليون دولار، قبل أن يشهد هذا الارتفاع انخفاضا طفيفا سنة 2009 بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، ثم عاودت الاستمرار في التزايد سنة 2012.

وتشير المعطيات كذلك إلى تراجع في الصادرات سنتي 2015 و2016 نظرا لعدم تنوع الصادرات بالشكل الكافي في ظل تراجع عائدات المحروقات، فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال إقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا، وهو ما تبرزه ندرة الصادرات خارج المحروقات في الشكل الموالي:

الشكل رقم 09: تطور الحجم الإجمالي للصادرات خارج المحروقات للفترة (2001-2022)

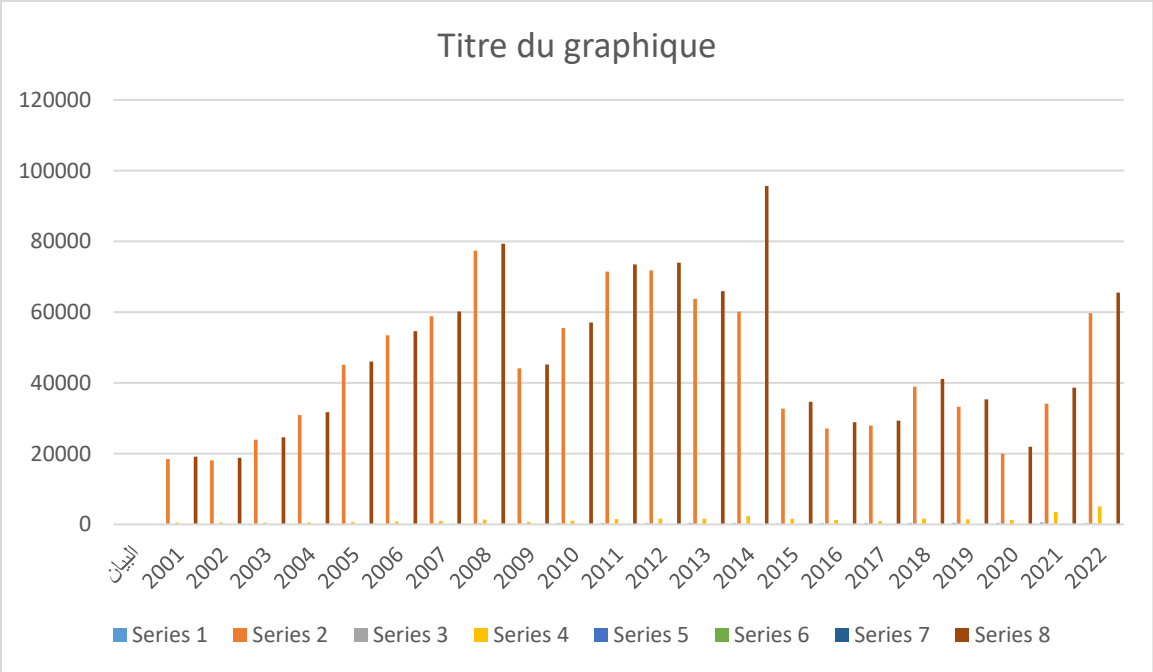

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (algex).

من خلال الشكل أعلاه نسجل أن هناك ارتفاعا طفيفا في نسبة صادرات الجزائر من المنتجات خارج قطاع المحروقات، لكن هذا الارتفاع كما يوضحه المنحنى يغلب عليه المنتجات نصف المصنعة، ولكن على

العموم تبقى هذه الصادرات يغلب عليها الصادرات النفطية والطاقوية بنسبة قاربت 97%، كما شهدت سنة 2014 نموا إجماليا للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بلغت ما نسبته 35516 مليون دولار وهو تحسن جيد بالمقارنة مع السنوات السابقة، في حين أنها سجلت تراجعا خلال سنة 2015 و2016.

ب. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

جدول رقم 11: توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية في الفترة (2001-2022)

الوحدة: مليون دولار

المنطقة الاقتصادية	الإتحاد الأوروبي	منطقة تعاون لتنمية إقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا اللاتينية	آسيا دون البلدان العربية	الدول العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان إفريقيا	المجموع
2001	12304	5149	77	1037	276	65	3	175	6	19132
2002	12100	4602	130	951	456	248	38	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	355	-	260	13	24612
2004	18325	10068	174	1480	699	604	-	337	26	31713
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	-	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	-	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	55	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	-	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	-	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	-	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	41	1586	146	73489
2012	40127	22325	36	3586	4704	1069	-	2075	59	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	1958	-	2639	91	64974
2014	40520	10482	49	3005	4851	721	-	3248	80	62956
2015	25485	7363	1225	2822	11850	1918	-	680	359	51702
2016	22179	6295	909	2857	11618	1934	-	697	238	46727
2017	20386	6465	40	2530	3595	-	71	1273	103	35262
2018	23386	6950	400.09	2660	5351	262	248	1669	132	41148
2019	20496	-	6.47	3884	531	-	531	382	382	35822
2020	12924	4985.3	2916.1	3654.8	3537.2	1099.2	1257	367.9	297.7	31039.2
2021	20689.7	5290.7	5290.7	2881.2	3402.8	3314.3	182.4	379.6	484.6	41916
2022	23216.7	7265.5	7265.5	1493.3	3452.8	4339.3	302.5	352.7	400.6	48088.9

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن الجزائر تتعامل في أغلب محطاتها المتعلقة بالصادرات مع العديد من دول العالم وفي قارات مختلفة منه، كما نلاحظ كذلك تلك المكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوروبية بالإضافة إلى منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية من حصة الص77ادرات الجزائرية والتي قاربت 90% من إجمالي الصادرات.

وبالنسبة للمناطق المتبقية الأخرى فإن الصادرات الجزائرية نحوها لا تتجاوز عموما 3% من إجمالي الصادرات فمثلا نجد أن بلدان المغرب العربي وآسيا وإفريقيا وباقي الدول الأوروبية من غير الإتحاد الأوروبي لا تمثل مجتمعة سوى 5% من إجمالي الصادرات الجزائرية إليها.

المطلب الثاني: البنية والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

أ. بنية الواردات الجزائرية:

جدول رقم 12: هيكلة الواردات الجزائرية في الفترة (2001-2022)

الوحدة: مليون دولار

البيان	أغذية	طاقة وزيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحية	سلع تجهيز صناعية	سلع إستهلاكية	المجموع
2001	2395	139	478	1872	155	3455	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3570	193	732	3981	186	8333	3049	20044
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4945	324	1324	7104	146	10025	3752	27296
2008	7812	594	1393	10015	173	15142	4346	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	8983	1887	1824	10370	329	13453	9955	47490
2013	9580	4341	1832	11223	506	19897	7471	54852
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	58330
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	46727
2017	8069	1899	1456	10489	585	13366	8129	48982

48292	4161	12824	537	10468	1814	977	8199	2018
44323	4284	10845	437	9840	1921	1369	7694	2019
35421	2523	8697	198	7614	2199	890	7723	2020
37405	1398	9158	247	7313	3401	513	8877	2021
38757	383	8321	204	9581	4037	581	10369	2022

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (algex).

يوضح الجدول رقم 3 أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات خلال الفترة المدروسة، ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعية، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة وسلع الاستهلاك غير الغذائية، ويفسر ذلك عموما بتلك السياسة التنموية القائمة في البلاد بغرض تقوية البنية القاعدية للاقتصاد، وعلى العموم نجد أن الواردات الجزائرية سجلت تزايدا مستمرا بلغت ذروتها ابتداء من أواخر سنة 2008 وبداية سنة 2009 حتى سنة 2016.

ب. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

الشكل رقم 09: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2001-2022)

الوحدة: مليون دولار

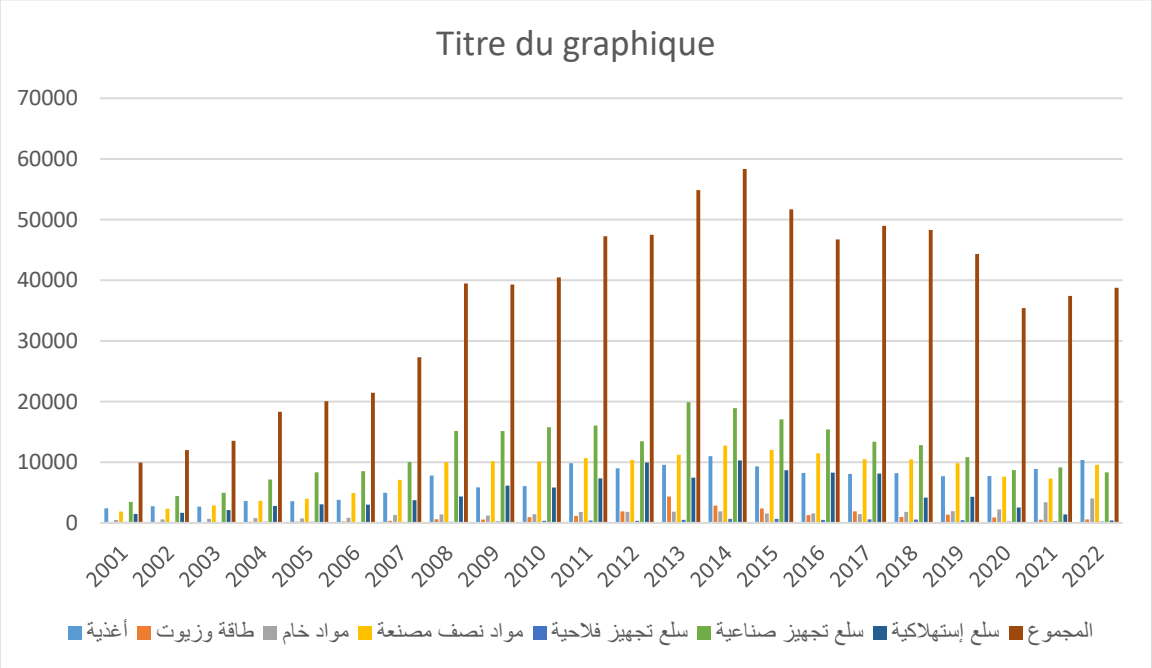

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (algex).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تبقى المتعامل الأول مع الجزائر بنسبة متوسطة 63% في السنة من إجمالي الواردات، كما أن فرنسا تبقى تتصدر قائمة المتعاملين من الإتحاد الأوروبي مع الجزائر بنسبة 57% أما آسيا تبقى المتعامل الثاني مع الجزائر بعد الإتحاد الأوروبي بنسبة متوسطة قدرها 23% وتحتل منطقة التجارة والتنمية الاقتصادية المرتبة الثالثة لأهم واردات الجزائر بعد الإتحاد الأوروبي.

ونلاحظ كذلك ضعف الواردات من المغرب العربي أيضا وإفريقيا حيث تبقى هذه الدول آخر المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر (التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016)،ولعل الملاحظ من خلال الجدول أن التعامل مع دول الإتحاد الأوروبي في زيادة من سنة 2004 إلى 2014 حيث بلغ 29494 مليون دولار ليشهد بعد ذلك انخفاض في السنتين 2015 و2016.

تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2001-2016:

عرف سعر صرف الدينار الجزائري تطورا مقابل عملة الدولار واليورو خلال الفترة 2001-2016 يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو للفترة 2001-2022

السنة	نسبة الصرف المتوسط دج/ الدولار	نسبة الصرف المتوسط دج/ اليورو
2001	77.2647	69.2002
2002	79.6850	75.3573
2003	77.3683	87.4644
2004	72.0653	89.6425
2005	73.3669	91.3211
2006	72.6459	91.2447
2007	69.3644	95.0012
2008	64.5810	94.8548
2009	72.6467	101.2979
2010	74.3199	103.4953
2011	72.8537	102.2154
2012	77.5519	102.1627
2013	79.3809	105.4374
2014	80.56	106.91
2015	10020.46	111.44
2016	109.47	121.18

2017	110.9610	125.3231
2018	116.6169	137.6864
2019	119.3606	133.7058
2020	132.55	161.74
2021	135	159.61
2022	142.13	149.71

المصدر:

www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/30 على الساعة 14:00.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر صرف العملة الوطنية للجزائر سجل استقرارا مقابل الدولار والأورو الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار، حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار 79.68 سنة 2002، لينخفض إلى أدنى قيمة وهي 64.58 سنة 2008، كما وصل سعر صرف الدينار مقابل الأورو إلى أدنى قيمه وهي 69.2 وذلك سنة 2001، ليشهد بعد ذلك ارتفاع في السنوات الموالية حيث بلغ 95 سنة 2007.

كما انخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 8.74% في عام 2016 مقارنة بعام 2015، فقد بلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار بـ: 109.47 دولار/ الدينار في عام 2016 مقابل 100.46 دولار/ الدينار في عام 2015، كما اجتاز متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو 111.44 أورو/ دينار في عام 2015 مقابل 121.18 أورو/ دينار في عام 2016.

الا انه بداية من 2016 لوحظ أن الدينار انخفض إلى غاية 2022اين كانت قيمته142.13 دينار للدولار الواحد و149.71 يورو لسنة 2022 وكانت اكبر نسبة انخفض للدينار سنة 2020 بقيمة 161.74 دينار مقابل اليورو حيث هذه السنة كانت بداية الركود الاقتصادي نظرا لوباء كورونا الذي كان يسود العالم واثر في الاقتصاديات العالمية.

المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل اتجاهات سعر صرف الدينار الجزائري والواردات في الجزائر، وتأثير سعر الصرف وبعض المتغيرات على الواردات الجزائرية.

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالواردات

نتعرف في هذا المطلب إلى العلاقة التي تربط سعر الصرف بالواردات.

أولا: الربط بين سعر الصرف والواردات

عند قيام الدولة بتخفيض قيمة الواردات يحدث ارتفاع في قيمة الواردات بدلالة العملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية، هذا ما ينجر عنه الحد من الطلب على الواردات، فارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة يؤدي إلى تناقص طلب المستهلكين عليها مما يدفعهم إلى التقليل من استيرادها، فالجزء الأكبر من وارداتها الذي يوفره العالم الخارجي تمثل سلعا ضرورية لا تنتج محليا ولا يمكن الاستغناء عنها مثل: الأدوية والسلع الغذائية، من هنا لا يتوقع من سياسة التخفيض أن تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلى على الواردات وإن ارتفعت أسعارها نتيجة التخفيض.

ثانيا: أثر تخفيض سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض الدولة لقيمة عملتها يؤدي إلى ارتفاع أسعار ،وارداتها فبعد تخفيض الدولة لقيمة عملتها فإن أي انخفاض أو زيادة في الإنفاق على الواردات يتوقف على مرونة عرض وطلب السلع الاستيرادية لهذه الدولة، بمعنى أن مدى الانخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات، وتتمثل في حالتين:

1. المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر : في هذه الحالة لا يكون لسياسة التخفيض فعالية في التقليل من الواردات، وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات مقومة بالعملة المحلية للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.
2. المرونة السعرية للواردات أقل من الواحد في هذه الحالة تنخفض الواردات وكنتيجة تنخفض الفاتورة الاجمالية للواردات.

ثالثا: شروط فعالية تخفيض سعر الصرف بالنسبة للواردات

من شروط فعالية التخفيض للتقليل من للواردات ما يلي:

1. مرونة كافية للطلب المحلي على الواردات:

يجب أن يتمتع طلب الوحدات الاقتصادية المحلية على السلع الأجنبية المستوردة بمرونة سعرية كبيرة، أي أن الزيادة في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستيرادي لها وبالتالي الطلب عليها، وكلما كانت المرونة عالية كلما كانت النتائج إيجابية بانخفاض أكبر في حجم الواردات لكن هذه المرونة تضعف أو تنعدم إذا توافرت إحدى أو كل العوامل التالية:

أ. طبيعة السلعة المستوردة التي تتوقف على مدى أهمية هذه السلع لدى المقيمين، فإذا كانت سلعا استهلاكية ضرورية ويصعب الاستغناء عنها كالسلع الغذائية والأدوية ،وغيرها فإن الطلب يستمر رغم ارتفاع، أسعارها، نفس النتيجة إذا كانت السلع المستوردة هي مواد أولية: كالوقود والمواد الخام وكذا السلع الوسيطية والرأسمالية الضرورية للإنتاج الوطني، ولا يتوقع انخفاض الطلب عليها عقب التخفيض. وتزداد هذه المرونة كلما كانت السلع المستوردة من السلع التي يسهل تخفيف استهلاكها؛

ب. إذا كان الطلب على السلع المستوردة لا يخضع فقط لتغيرات السعر، حيث تقل مرونة الطلب على الواردات إذا كانت سلعا تفاخرية ويكون الطلب على هذه السلع نتيجة خلل في سلوك مستهلكيها، واقتناؤها يكون نتيجة لارتفاع أسعارها وندرتها نفس الشيء ينطبق عند السلع التي يخضع الطلب عليها لجودتها والكفاءة في إنتاجها، فيزداد هذا الطلب حتى وإن ارتفعت أسعارها. كما أن هذه المرونة قد يتم التقليل من فعاليتها عندما يؤدي انتعاش القطاع التصديري إلى زيادة العوائد فيه وزيادة دخول الأفراد، فيزداد معها الميل الحدي للاستيراد؛

2. تمتع الجهاز الإنتاجي المحلي بدرجة إحلال كبيرة:

عند قبول الأفراد إحلال وارداتهم لارتفاع أسعارها بسلع محلية بديلة ومثيلة لها لأنّها أرخص ثمنا، وكلما كانت هذه الدرجة كبيرة كلما أدى إلى انخفاض الطلب على الواردات وسعة هذا الإحلال مرتبطة بالمرونة السعرية للواردات لكن عملية الإحلال تواجهها صعوبة إذا ما تميز الجهاز الإنتاجي بقصور في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع البديلة وهذا ناتج عن ندرة الموارد بالإضافة إلى تنافس المنتجين عليها، وقلة التمويل وصعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج وانتقالها ، كل هذا يؤدي إلى استمرار الطلب على الواردات لتلاشي الفارق بين أسعار الواردات والبدائل لها. هذه الشروط غالبا ما لا تتحقق في الدول النامية، فتقل فعالية التخفيض لأن أغلب الواردات سلع استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية لا يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة لانعدام أو قلة بدائلها محليا، وحاجة الإنتاج الوطني إلى مواد نوعية ذات صفات صعبة التوفير في البدائل من الإنتاج المحلي، وصعوبة انتقال عوامل الإنتاج الموجودة في السلع البديلة.

3. مرونة العرض الخارجي للواردات:

قد تقوم الدول المصدرة للسلع والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض، وذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلا من تخفيضها كون قيمة أسعارها لم تتغير بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تقوم الدولة باتباع عدة أساليب من بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة. فنظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات.

من أجل تتبع تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الواردات الجزائرية نستعين بالجدول التالي:

الشكل رقم 10: تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات

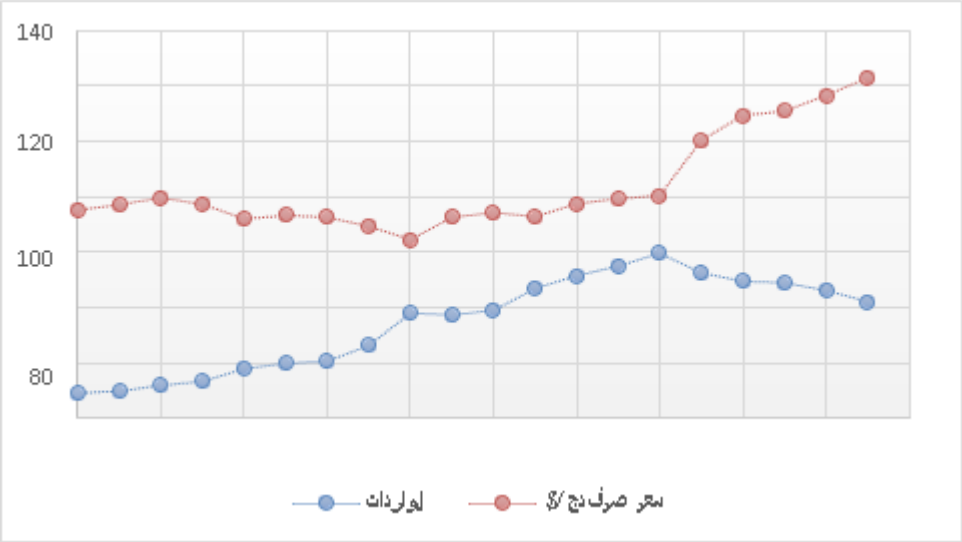

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التخفيضات المستمرة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار أمريكي كان لها أثر محدود على الواردات الجزائرية، حيث أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 12% سنة 2009 صاحبه انخفاض في إجمالي الواردات بنسبة 2% وهي نسبة قليلة مقارنة بالتخفيض في قيمة العملة وذلك باعتبار أن هذا التخفيض كان بهدف حماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما أن تخفيض صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2015-2018)، صاحبه انخفاض في قيمة الواردات بنسب متفاوتة، ويعزى الانخفاض في الواردات إلى سياسة التقشف المتبعة من طرف السلطات النقدية على إثر الأزمة النفطية لسنة 2014 ، في حين أن الهدف الرئيسي للتخفيض المستمر لقيمة العملة

هو الرفع من حصيلة الجباية البترولية من أجل التخفيف من حدة الأزمة النفطية، وعلى الرغم من أن العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات خلال هذه الفترة طردية مثلما تنص عليه النظرية الاقتصادية، إلا أن هذا التأثير محدود كون أن سياسة التخفيض لم يكن الهدف الأساسي من ورائها التقليل من الواردات.

وما يمكن ملاحظته من الشكل أيضا أن الأثر الإيجابي لم يكن محققا في أغلب السنوات، حيث أن تخفيض سعر الصرف سنتي 2001-2002 بنسبة 3% و 6% مقارنة بسنة 2000 صاحبة ارتفاع في الواردات بنسبة 7% و 21%، وتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 2% سنة 2005 2.4% سنة 2010 صاحبه ارتفاع في الواردات بنسبة 11% و 4% على التوالي، وعند تخفيض قيمة العملة خلال الفترة (2012-2014) بنسبة 6%، 2%، 1% ارتفعت الواردات بنسبة 10%، 7%، و 9%.

المطلب الثالث: تطور الواردات الجزائرية تبعا لبعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2019)

نقوم في هذا المطلب بتحديد تأثير الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط على الواردات.

أولا : تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

بالاستعانة بالدراسات السابقة وانطلاقا من دراستنا لمحددات الطلب على الواردات، فإن الدخل يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الواردات وحسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بينهما طردية والمعرفة تأثير الدخل ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي على الواردات في الجزائر نستعين بالشكل التالي :

الشكل رقم 11: تأثير الناتج المحلي الإجمالي على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019).

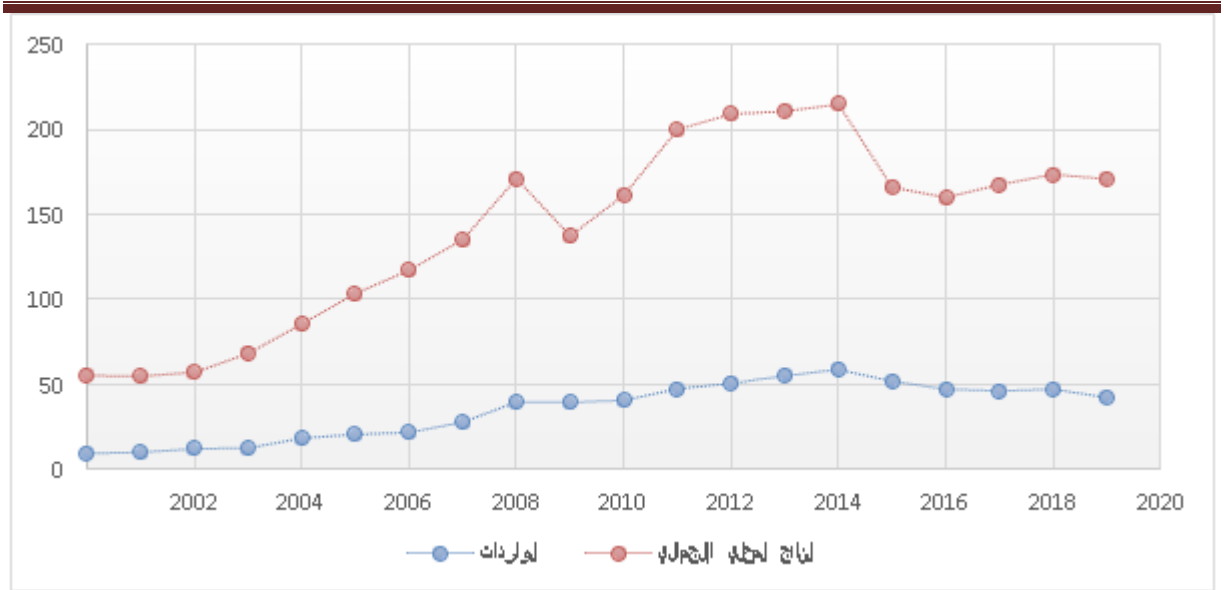

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك تطابق في اتجاه كل من الناتج المحلي الإجمالي والواردات طيلة الفترة (2000-2016)، حيث نلاحظ أن هناك نمو متسارع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2008)، وهو ما انعكس إيجابا على حصيلة الواردات نتيجة اليسر المالي المحقق على إثر ارتفاع أسعار النفط وتطبيق المخططات الاقتصادية إضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية ، وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 بنسبة 20%، وتراجع معه حصيلة الواردات بسبب أزمة الرهن العقاري 2008 والتي انجر عنها انهيار أسعار النفط بنسبة 35%، ليعاودوا الارتفاع مجددا سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد من آثار الأزمة العالمية، واستمرا في الارتفاع مسجلان أعلى قيمة لهما سنة 2015 حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي قيمة 213.81 مليار دولار أمريكي وسجلت الواردات 58.58 مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الخماسي والذي خصص له أكثر من 511 مليار دينار جزائري والذي كان له أثر في بعث النشاط الاقتصادي، ليعكس الناتج المحلي الإجمالي اتجاهه نحو الانخفاض سنة 2015 بنسبة 22% وانخفضت الواردات بنسبة 12% واستمر الانخفاض حتى سنة 2016 نتيجة ركود قطاع المحروقات بسبب زيادة انتاجه مقابل الانخفاض في الطلب عليه، وهو ما أسفر عن أزمة نفطية.

أما الفترة (2017-2019) فنلاحظ علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وحصيلة الواردات، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عودة ارتفاع أسعار النفط فإن الواردات واصلت الانخفاض في قيمتها وذلك بسب قرار المنع الإداري لبعض السلع الكمالية في سنة 2017 بهدف كبح فاتورة الواردات الضخمة الاستيراد وفرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالإسمنت والحديد، إلا أن سنة 2019 شهدت انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مصحوبا بانخفاض في قيمة الواردات وذلك بسبب تراجع العوائد النفطية نتيجة انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية.

ثانيا : تأثير أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

يوضح الشكل التالي تأثير أسعار النفط على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019):

الشكل رقم 12: تأثير أسعار النفط على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019).

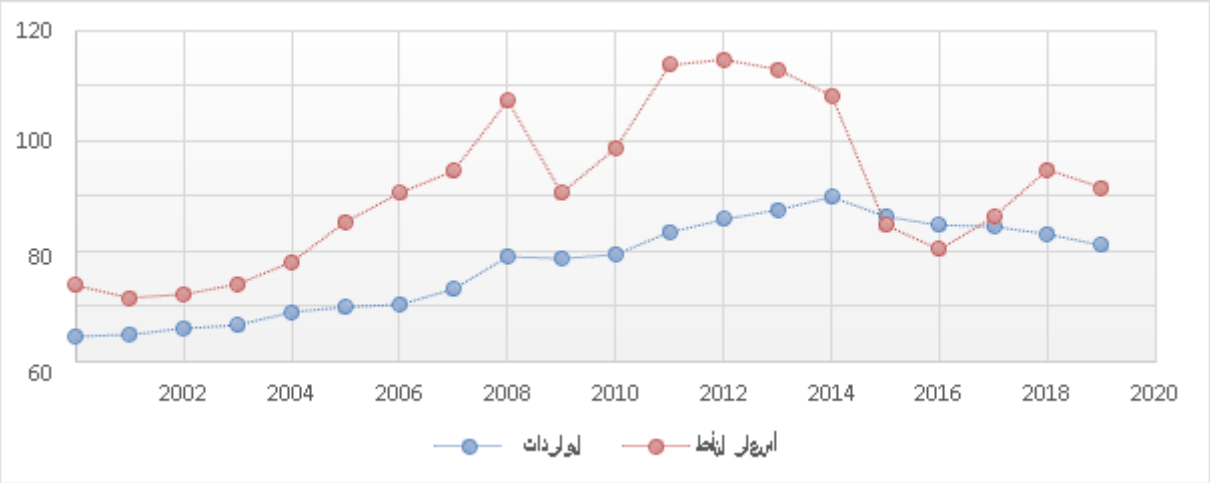

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات منظمة الأوبك.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تراجع أسعار النفط بنسبة 16% سنة 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت برجي التجارة العالمية في نيويورك أين تدهورت معدلات النمو الاقتصادي العالمي فانجر عنه انخفاض في الطلب على النفط وصاحبه ارتفاع في الواردات الجزائرية بنسبة 8%.

كما نلاحظ أن حصيلة الواردات شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2002-2008) ويعزى ذلك للوفرة المالية التي تحققت خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط على إثر انتعاش أسواق النفط وزيادة الطلب عليه في الأسواق الدولية.

أما سنة 2009 انهارت فيها أسعار النفط حيث سجلت تراجع بنسبة 35% على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أين أدى الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2008 و 2009 إلى انخفاض في معدلات الطلب على النفط، وقابل ذلك انخفاض طفيف فقط في الواردات بنسبة 1.8% ويعزى ذلك كون أن السلع المستوردة هي سلع أساسية لا يمكن الاستغناء عنها باعتبار أن ليس لديها بديل محلي ثم سرعان ما استعادت أسواق النفط انتعاشها سنة 2010 إلى غاية 2012.

ثم عكست أسعار النفط مسارها سنة 2013 إلى غاية 2014 ، وبالرغم من هذا التراجع نتيجة زيادة الإنتاج النفطي بعد رفع العقوبات على إيران، فإن حصيلة الواردات سجلت ارتفاعا معتبرا والناتج أساسا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وارتفاع الطلب على السلع الأجنبية المعمرة.

واستمر تراجع أسعار النفط سنتي 2015 و 2016 بسبب الأزمة النفطية، وصاحبه انخفاض في الواردات، حيث تهاوت الأسعار بنسبة 48.6% سنة 2015 نتيجة نقص الطلب العالمي على النفط خاصة من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية (أكبر مستوردي (النفط)، أين شهدت هذه الأخيرة طفرة في انتاج النفط

الصخري وهو ما مكنها من الاعتماد على انتاجهم المحلى والاستغناء عن النفط المستورد في ظل زيادة العرض من طرف السعودية ودول من خارج منظمة الأوبك حيث وصل فائض العرض عام 2015 إلى 2.06 مليون برميل في اليوم مقابل 1 مليون في اليوم سنة 2014 وهو ما عمق من الأزمة، وهذا ما أجبر الجزائر على تطبيق سياسة تقشفية.

ونلاحظ عودة انتعاش أسعار النفط سنتي ،2017- 2018 نتيجة الاجتماعات التي عقدتها منظمة الأوبك وأقرت من خلالها تخفيض إنتاج النفط، إلا أن الواردات الجزائرية استمرت في التراجع سنة 2017 وإلى غاية سنة 2019 كون أن السلطات العامة أبقت على سياسة التقشف وتبنت إلى جانب ذلك قرار المنع الإداري لبعض المواد الكمالية، إضافة إلى تراجع حصيلة الجباية النفطية سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط بنسبة 9% مقارنة بسنة 2018 والتي تعتبر مصدر رئيسي لتمويل الواردات.

خلاصة الفصل:

تهدف الدراسة من خلال هذا الفصل لمعرفة وتحديد اثر التجارة الدولية على متغيرات الاقتصاد الوطني مثل التضخم البطالة او صادرات وواردات بالاعتماد على النماذج الكمية والقياسية من البيانات الى الجداول الاحصائية لفترة مختلفة ابتداء من 2000-2022.

تم التواصل أيضا الى ان سعر الصرف يجسد اداة ربط بين الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات لأن تغير يحدث على سعر الصرف تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، الاستثمار الاجنبي وكذا الصادرات والواردات للفترة 2000-2022 التي من خلالها توصنا إلى ما يلي :

- شهد سعر صرف الدينار الجزائر عدة تخفيضات خلال الفترة 2000-2022 بهدف الكتلة النقدية المتداولة في السوق امتصاص الموازية ورفع حصيلة الصادرات المتأتية من البترول والغاز والمقيمة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار خاصة في فترة انهيار اسعار النفط .
- نثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية محدودة كون سياسة التخفيض لم يكن الهدف الاساسي من ورائها التقليل من الواردات.
- هناك علاقة تأثر وتبعية للوردات الجزائرية بالتغيرات الحاصلة في اسعار النفط وبالأزمات العالمية مثل : الأثر الاقتصادي لوباء كورونا على العالم.

- هذا يعني ان تغيرات سعر الصرف لها علاقة طردية مع عوامل ومؤشرات الاقتصادية (التضخم – الاستثمار والبطالة .....).

الخاتـــــــــمة

في ختام هذه الدراسة ومن خلال ما تم استعراضه في جوانبها تبين أن يعتبر النمو الاقتصادي المستدام من الأولويات التي تسعي جميع الدول إلى تحقيقه، رغم اختلاف النظريات الاقتصادية حول محدداته فتارة ترجعه إلى إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج أو توفر الموارد الطبيعية، وتتفاوت أهمية التجارة ومن ثم علاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الدولية، فالتجارة الدولية تتأثر بالنمو كما يتأثر النمو الاقتصادي بالتجارة الدولية أي أن هناك علاقة تبادلية ما بين التجارة والنمو؛

– إن النمو الاقتصادي بمفهومه الحديث أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على الدور المتزايد للتجارة الدولية والاعتماد على التقدم التكنولوجي والذي يعني تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وبالتالي يمكن القول أن دور التجارة الدولية في النمو الاقتصادي يرتبط بطبيعة قطاع الصادرات التي تعتمد عليه الدولة النامية (الجزائر) كمحرك للنمو الاقتصادي، ومدى توفر علاقة تكاملية مترابطة رأسيا وأفقيا بين هذا القطاع وبقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني؛

اختبار الفرضيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها من التحليل البيانات، يمكننا اختبار الفرضيات التي وضعتها الدراسة كالتالي:

الفرضية الرئيسية :

هناك أثر للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001–2022

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الفرعية الأولى : هناك مساهمة للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **نقبل الفرضية الفرعية الأولى:** على الرغم من التحديات في بعض المؤشرات المالية، فإن التحليل الشامل للبيانات أظهر أن **هناك مساهمة كبيرة للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي الجزائري** مع أن أكبر الإيرادات تأتي من المحروقات .

الفرضية الفرعية الثاني : هناك نمو اقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

نقبل الفرضية الفرعية الثانية : لقد أظهرت البيانات أن هناك نمو اقتصادي في الجزائر من خلال المؤشرات المالية (زيادة الصادرات وتقيل من الواردات وزيادة الدخل الفردي وتقليل معدلات البطالة ، وتقيل من التضخم ...) خلال فترة الدراسة ما عدا فترة وباء كورونا والذي تعطل فيها الاقتصاد العالمي .

الفرضية الفرعية الثالثة : هناك علاقة بين تطور الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

نقبل الفرضية الفرعية الثالثة : من البيانات لسنوات الدراسة وخاصة في السنوات الأخيرة أن هناك تطور في إيرادات من السلع خارج المحروقات ، حيث أثر إيجابا على الدخل الإجمالي للدولة ، وهذا حسّن من مستوى الدخل الفردي من جهة ومن جهة أخرى قلل من البطالة بواسطة التوظيف إلى غير ذلك ،ومن هنا نقول أن هناك علاقة طردية بين تطور الصادرات والنمو الاقتصادي .

ومن هنا نستنتج أن الفرضية الرئيسية مقبولة أي أن هناك أثر للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى النتائج الرئيسية التالية:

- إن الاعتماد على مداخيل المحروقات كمداخيل أساسية للدولة له أثر سلبي، ويظهر جلي عند هبوط أسعار المحروقات ،نجد عدة اختلالات منها عجز في ميزانية الدولة ،هبوط سعر الصرف ،التضخم إلى أخره .
- التنويع الاقتصادي له أثر إيجابي على تحسين النمو الاقتصادي مع أنه لا يرقى إلى مستوى ممتاز ، إلا أنه أحدث طفرة في الاقتصاد الجزائري .
- اهتمام الدولة في الأعوام الأخيرة بتنويع الاقتصاد الجزائرية أعطى ثماره من خلال تنويع الإيرادات .

قائـــمة المـــراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1.جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، شركة دار أكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014.

2.حسين أمين، **المال و طبيعة البشر**، مؤسسة الفجر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصـــر، 1997.

3.رنان المختار، **التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، ط 1، الجزائر.

4.زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.

5.زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مطابع الأمل، الإسكندرية، مصر، 2008.

6.سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ط 2، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، 1978.

7.السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاد التجارة الخارجية**، دار الرؤية القاهرة ، مصر، 2009.

8.ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية**، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

9.عبد الواحد الغفوري، **العولمة و اللغات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000.

10.عجمية محمد عبد العزيز ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، (مفهومها، نظرياتها، سياستها)**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

11.عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2006.

12.فريدريك شرر، ترجمة علي أبو عمشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان الرياض ، 2002.

13.كريم حبيب وحازم البنى، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 2000.

14.كلاوس روزه، ترجمة: عدنان عباس علي، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990.

15.محمد ابراهيم عبيدات، عبد الله حلمي سمارة، **الاستيراد و التصدير بين النظرية و التطبيق**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

16.محمد دباب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

17.محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2010.

18.محمد عبد العزيز عجمية، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الجامعات المصرية، القاهرة ، 1993.

19.محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

20.محمد عدنان مراد، **صراع اللقوى في المحيط الهندي و الخليج العربي**، دار دمشق للطباعة و النشر، دمشق، سوريا، 1985.

21.محمد نجيب حمادي الجوعاني، **ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، لبنان، 2005.

22.وول ديورانت، **قصة الحضارة**، المجلد 01، الجزء 01، دار الجيل للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1988.

23.يحي سعيد علي عيد، **بحوث التسويق و التصدير**، مطابع سجل العرب، ط 1، القاهرة، مصر، 1996، ص ص، 293، 294.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1.مذكرات الماستر:

1.أسامة ثنية الربح، عبد الحق معطي، **دور التجارة الإلكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية**، دراسة حالة ، مذكرة ماستر، تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2021/2022.

2.رسائل الماجستير:

2.عبد الله موساوي، **مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية، عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989-1999**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

3.أطروحات الدكتوراه:

3.وصاف السعيدي، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2004.

ثالثا: المجلات

1.احمد الكوزان، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 81 مارس 2009.

2.بعوني ليلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)**، 2017، مجلة دراسات ف الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر.

3.شرف الدين ملال، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا، البرازيل،** خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقـــــلة، الجزائر.

4.فضيلة ملواح، علي مكيد، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990-2018)**، مجلة الاقتصاد التطبيقي والاحصاء، المجلد 17، الجزائر، جوان 2020.

رابعا: المحاضرات

1.بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970-2009**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2011-2012.

2.طالب دليلة، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، محاضرات موجهة للسنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021/2020.

3.قويدر ابتسام، **محاضرة بعنوان "التجارة الدولية"**، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، مقياس: الإقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة 3، الجزائر، 2021/2020.

4.بن شني عبد القادر، **تسيير عمليات التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022/2021.

5.فراس الأشقر، **التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة**، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، المحاضرة الأولى، 2017.

6.منير خروف "**المالية" و التجارة الدولية**"، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة 2014/2015.

خامسا: المؤتمرات

1.سلوى صبري، **سياسة احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير**، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي جامعة القدس المفتوحة ، 2012.

سادسا: الكتب باللغة الأجنبية

1.اللغة الفرنسية

1.David Begg Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, **Macroéconomie**, Adaptation française, Bernard Bernier, Henri Louis Vedie, 2e édition, Edition Dunod Paris, France 2002.

2.Abdelkader Sid Ahmed, **Croissance et développement (Théories et politiques)**, Tome2, OPU, Alger, 1981.

3.Christian AUBIN & Philippe NOREL, **Economie Internationale : Faits Théories et Politiques**, édition du seuil, Paris, 2000.

4.Marc Nouchi, **croissance histoire économique**, édition Hazan, France, 1990.

5.Stanley Ficher et autres, **Macroeconomie**, 2eme édition, édition Dunod ; Paris, 2002.

6. Philippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie De La Croissance Endogene**, Edition Dunod, Paris, 2000.

2.اللغة الانجليزية

1.Barro. R, **Economic Growth in a Crosse Section of contry**, Quaterly Journal of Economics, 106.

الملاحق

	2006	2007	2008	2009	2010
	(بالآلاف : بإستثناء تعليمات مخالفة)				
السكان النشطون	**10 267**	**10 514**	**10 801**	**10 544**	**10 812**
الفلاحة	1 780	1 842	1 841	1 242	1 136
قطاعات أخرى	8 487	8 672	8 960	9 302	9 676
السكان المشغولون فعليا	6 517	6 771	7 002	9 472	9 736
الفلاحة	1 780	1 842	1 841	1 242	1 136
قطاعات أخرى	4 737	4 929	5 161	8 230	8 600
الصناعة	525	522	530	1 194	1 337
بناء و أشغال عمومية	1 160	1 261	1 371	1 718	1 886
الإدارة	1 542	1 557	1 572		
النقل و الإتصالات، التجارة و الخدمات خارج الإدارة	1 510	1 589	1 688	5 318	5 377
العمل المنزلي و آخرون [1]	2 485	2 498	2 579		
البطالون	1 265	1 245	1 220	1 072	1 076
(النسبة المئوية من السكان النشطين)	12,3	11,8	11,3	10,2	10,0

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط و الإستشراف

[1] بما فيهم المدعوون للخدمة الوطنية و المناصب غير المستقرة

	2008	2009	2010	2011	2012
	(بالآلاف : باستثناء تعليمات مخالفة)				
السكان النشطون	**10 801**	**10 544**	**10 812**	**10 661**	
الفلاحة	1 841	1 242	1 136	1 034	
قطاعات أخرى	8 960	9 302	9 676	9 627	
السكان المشغولون فعليا	**7 002**	**9 472**	**9 736**	**9 599**	
الفلاحة	1 841	1 242	1 136	1 034	
قطاعات أخرى	5 161	8 230	8 600	8 565	
الصناعة	530	1 194	1 337	1 367	
بناء و أشغال عمومية	1 371	1 718	1 886	1 595	
الإدارة	1 527				
النقل و الإتصالات، التجارة و الخدمات خارج الإدارة	1 688	5 318	5 377	5 603	
العمل المنزلي و آخرون [1]	2 579				
البطالون	1 220	1 072	1 076	1 063	
(النسبة المئوية من السكان النشطين)	**11,3**	**10,2**	**10,0**	**10,0**	

* العدد للعناوين الثلاثة : الإدارة، النقل والمواصلات، العمل المنزلي

[1] بما فيهم المدعوون للخدمة الوطنية و المناصب غير المستقرة

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات؛ وزارة الإستشراف والإحصائيات

	2013	2014	2015	2016	2017
	(بالآلاف ؛ باستثناء تعليمات مخالفة)				
السكان النشطون	**11 964**	**11 453**	**11 932**	**12 117**	**12 298**
الفلاحة	1 141	899	917	865	1 102
قطاعات أخرى	10 823	10 554	11 015	11 252	11 196
السكان االنشطون فعلا	**10 788**	**10 239**	**10 594**	**10 845**	**10 859**
الفلاحة	1 141	899	917	865	1 102
قطاعات أخرى	9 647	9 340	9 677	9 980	9 757
صناعة	1 407	1 290	1 377	1 465	1 493
البناء و الأشغال العمومية	1 791	1 826	1 776	1 895	1 847
نقل واتصالات، التجارة والخدمات	6 449	6 224	6 524	6 620	6 417
العاطلون عن العمل	**1 175**	**1 214**	**1 338**	**1 272**	**1 440**
نسبة مئوية من السكان النشطين	**9,8**	**10,6**	**11,2**	**10,5**	**11,7**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول 7 : السكان النشطون، الشغل والبطالة

	2015	2016	2017	2018	*2019
السكان النشطون	**11 932**	**12 117**	**12 298**	**12 463**	**12 730**
الفلاحة	917	865	1 102	1 067	1 083
قطاعات أخرى	11 015	11 252	11 196	11 396	11 647
السكان النشطون فعلا	**10 594**	**10 845**	**10 859**	**11 001**	**11 280**
الفلاحة	917	865	1 102	1 067	1 083
قطاعات أخرى	9 677	9 980	9 757	9 934	10 197
صناعة	1 377	1 465	1 493	1 434	1 450
البناء والأشغال العمومية	1 776	1 895	1 847	1 774	1 890
نقل، اتصالات، التجارة والخدمات	6 524	6 620	6 417	6 726	6 857
العاطلين عن العمل	1 338	1 272	1 440	1 462	1 449
نسبة منوية من السكان النشطون	**11,2**	**10,5**	**11,7**	**11,7**	**11,4**

* النشاط، الشغل والبطالة ماي 2019.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

	2008	2009	2010	2011	2012
		(بملايين الدولارات الأمريكية)			
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	7 397	5 512	5 696	9 261	8 483
الطاقة	560	516	898	1 094	4 659
المواد الأولية	1 318	1 128	1 325	1 676	1 729
المواد نصف المصنعة	9 502	9 557	9 494	10 047	9 994
التجهيزات الفلاحية	164	219	321	364	310
التجهيزات الصناعية	12 344	14 141	16 200	15 091	12 558
السلع الإستهلاكية	6 172	5 868	4 119	6 890	9 635
أخرى				1 986	3 682
المجموع الجزئي :	**37 457**	**36 941**	**38 053**	**46 409**	**51 050**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	536	461	832	518	519
المجموع :	**37 993**	**37 402**	**38 885**	**46 927**	**51 569**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	119	113	315	355	315
الطاقة	77 194	44 415	56 121	71 662	70 584
المواد الأولية	334	169	94	161	168
المواد نصف المصنعة	834	393	498	660	618
التجهيزات الفلاحية	1	0	1	0	0
التجهيزات الصناعية	67	42	30	35	32
السلع الإستهلاكية	32	49	30	16	19
المجموع الجزئي :	**78 581**	**45 181**	**57 089**	**72 889**	**71 736**
أخرى	9	5	2	0	0
المجموع :	**78 590**	**45 186**	**57 091**	**72 889**	**71 736**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 386	766	967	1 227	1 153
		(بالنسبة المئوية)			
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	19,7	14,9	15,0	20,0	16,6
التجهيزات الصناعية	33,0	38,3	42,6	32,5	24,6
السلع الإستهلاكية	16,5	15,9	10,8	14,8	18,9
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	1,8	1,7	1,7	1,7	1,6

المصدر : المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر

	2006	2007	2008	2009	2010
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	3 572	4 656	7 397	5 512	5 726
الطاقة	230	305	560	516	888
المواد الأولية	792	1 245	1 318	1 128	1 335
المواد نصف مصنعة	4 637	6 678	9 502	9 557	9 446
التجهيزات الفلاحية	90	137	164	219	325
التجهيزات الصناعية	8 015	9 361	12 344	14 141	14 794
السلع الإستهلاكية	2 830	3 546	6 172	5 868	5 687
المجموع الجزئي :	**20 166**	**25 928**	**37 457**	**36 941**	**38 201**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	515	420	536	462	684
المجموع :	**20 681**	**26 348**	**37 993**	**37 403**	**38 885**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	73	88	119	113	306
الطاقة	53 608	59 605	77 194	44 415	56 121
المواد الأولية	195	170	334	169	165
المواد نصف مصنعة	765	640	834	393	434
التجهيزات الفلاحية	1	1	1	0	1
التجهيزات الصناعية	44	46	67	42	27
السلع الإستهلاكية	44	35	32	49	34
المجموع الجزئي :	**54 730**	**60 585**	**78 581**	**45 181**	**57 088**
أخرى	11	5	9	5	2
المجموع :	**54 741**	**60 590**	**78 590**	**45 186**	**57 090**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 132	980	1 386	766	969
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	17,7	18,0	19,7	14,9	15,0
التجهيزات الصناعية	39,7	36,1	33,0	38,3	38,7
السلع الإستهلاكية	14,0	13,7	16,5	15,9	14,9
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	2,1	1,8	1,8	1,7	1,7

المصدر : المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر

	2015	2014	2015	2016	2017
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	9 013	10 550	8 946	7 855	8 069
الطاقة	4 139	2 720	2 247	1 234	1 899
المواد الأولية	1 732	1 812	1 489	1 490	1 456
المواد نصف المصنعة	10 642	12 301	11 482	10 972	10 483
التجهيزات الفلاحية	477	629	638	479	585
التجهيزات الصناعية	15 233	18 115	16 369	14 709	13 368
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	10 539	9 894	8 243	7 904	8 129
أخرى	2 686	2 998	2 672	4 239	4 084
المجموع الجزئي :	**54 461**	**59 019**	**52 086**	**48 882**	**48 074**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	523	651	563	554	907
المجموع :	**54 984**	**59 670**	**52 649**	**49 436**	**48 980**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	404	323	238	326	350
الطاقة	63 663	58 362	33 081	27 918	33 202
المواد الأولية	109	110	107	84	73
المواد نصف المصنعة	492	1 173	1 111	909	845
التجهيزات الفلاحية	0	1	0	0	0
التجهيزات الصناعية	29	16	18	53	78
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	16	11	11	18	20
المجموع الجزئي :	**64 713**	**59 996**	**34 566**	**29 309**	**34 569**
أخرى	0	0	0	1	0
المجموع :	**64 713**	**59 996**	**34 566**	**29 310**	**34 569**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 050	1 634	1 485	1 391	1 367
	(بالنسبة المئوية)				
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,5	17,9	17,2	16,1	16,8
التجهيزات الصناعية	28,0	30,7	31,4	30,1	27,8
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	19,4	16,8	15,8	16,2	16,9
كنسبة من مجموع الصادرات :					
الصادرات خارج المحروقات	1,6	2,7	4,3	4,7	4,0

المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

	*2018	*2019	*2020	*2021	**2022
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	8 199	7 694	7 723	8 877	10 369
الطاقة	977	1 369	890	513	581
المواد الأولية	1 814	1 921	2 199	3 401	4 037
المواد نصف المصنعة	10 468	9 840	7 614	7 313	9 581
التجهيزات الفلاحية	537	437	198	247	204
التجهيزات الصناعية	12 824	10 845	8 697	9 158	8 321
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	9 312	7 934	5 577	6 498	5 282
أخرى	4 161	4 284	2 523	1 398	383
المجموع :	**48 292**	**44 323**	**35 421**	**37 405**	**38 757**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	373	408	437	576	269
الطاقة	38 929	33 255	20 022	34 137	59 711
المواد الأولية	93	96	71	182	263
المواد نصف المصنعة	1 626	1 445	1 287	3 486	5 086
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	1	2
التجهيزات الصناعية	90	83	77	188	84
السلع الاستهلاكية	33	36	37	63	111
المجموع الجزئي :	**41 144**	**35 323**	**21 932**	**38 632**	**65 526**
أخرى	2	0	-	4	0
المجموع :	**41 146**	**35 323**	**21 932**	**38 637**	**65 526**
منها : الصادرات خارج المحروقات	2 249	2 079	1 916	4 579	5 978
(بالنسبة المئوية)					
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	17,0	17,4	21,8	23,7	26,8
التجهيزات الصناعية	26,6	24,5	24,6	24,5	21,5
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	19,3	17,9	15,7	17,4	13,6
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	5,5	5,9	8,7	11,9	9,1

* بيانات محدثة

** بيانات مؤقتة

المصدر: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك.

European Commission

Directorate-General for Trade

European Union, Trade with Algeria

Trade flows by SITC section 2021

Source: Eurostat (Comext) - Statistical regime 4

	Imports				Exports			
	Value Mio €	% Total	% Extra-EU	% Growth	Value Mio €	% Total	% Extra-EU	% Growth
Total	19,097	100.0	0.9	67.9	12,645	100.0	0.6	-6.2
0 Food and live animals	155	0.8	0.1	50.0	2,475	19.6	1.8	-4.9
1 Beverages and tobacco	6	0.0	0.1	59.1	113	0.9	0.3	-17.2
2 Crude materials, inedible, except fuels	62	0.3	0.1	1.0	452	3.6	0.7	-4.8
3 Mineral fuels, lubricants and related materials	17,457	91.4	4.5	65.0	426	3.4	0.4	-6.4
4 Animal and vegetable oils, fats and waxes	2	0.0	0.0	354.5	262	2.1	3.4	93.1
5 Chemicals and related prod, n.e.s.	1,014	5.3	0.4	166.6	2,631	20.8	0.6	-3.9
6 Manufactured goods classified chiefly by material	293	1.5	0.1	525.5	1,641	13.0	0.7	-12.5
7 Machinery and transport equipment	78	0.4	0.0	21.0	3,653	28.9	0.4	-5.4
8 Miscellaneous manufactured articles	8	0.0	0.0	25.6	700	5.5	0.3	2.0
9 Commodities and transactions n.c.e.	24	0.1	0.1	488.1	67	0.5	0.2	-73.6
Other	0	0.0	n.a.	n.a.	222	1.8	n.a.	n.a.

Trade flows by SITC product grouping 2021

Source: Eurostat (Comext) - Statistical regime 4

SITC Rev. 4 Product Groups	Imports				Exports			
	Value Mio €	% Total	% Extra-EU	% Growth	Value Mio €	% Total	% Extra-EU	% Growth
Total	19,097	100.0	0.9	67.9	12,645	100.0	0.6	-6.2
Primary products	17,681	92.6	2.7	64.4	3,899	30.8	1.0	-1.8
- Agricultural products (Food (incl. Fish) & Raw Materials)	173	0.9	0.1	52.3	3,226	25.5	1.5	-0.6
- - Food	163	0.9	0.1	51.5	2,861	22.6	1.5	-0.8
- - - of which Fish	28	0.2	0.1	95.1	29	0.2	0.4	36.3
- - - Other food products and live animals	135	0.7	0.1	44.7	2,841	22.5	1.6	-1.0
- - Raw materials	10	0.1	0.0	87.4	365	2.9	1.0	0.6
- Fuels and mining products	17,509	91.7	3.6	64.6	674	5.3	0.4	-7.3
- - Ores and other minerals	52	0.3	0.1	-6.5	78	0.6	0.3	-25.3
- - Fuels	17,457	91.4	4.5	65.0	426	3.4	0.4	-6.4
- - - of which Petroleum and petroleum products	7,579	39.7	2.9	52.0	316	2.5	0.4	-22.6
- - Non ferrous metals	0	0.0	0.0	-93.2	170	1.3	0.5	1.6
Manufactures	1,392	7.3	0.1	182.2	8,444	66.8	0.5	-6.0
- Iron and steel	193	1.0	0.4	1818.9	314	2.5	0.9	-46.8
- Chemicals	1,014	5.3	0.4	166.6	2,631	20.8	0.6	-3.9
- - of which Pharmaceuticals	1	0.0	0.0	396.5	984	7.8	0.4	-10.1
- Other semi-manufactures	95	0.5	0.1	253.0	1,065	8.4	0.7	2.9
- Machinery and transport equipment	78	0.4	0.0	21.0	3,653	28.9	0.4	-5.4
- - Office and telecommunication equipment	3	0.0	0.0	-11.2	279	2.2	0.3	-28.1
- - - Electronic data processing and office equipment	0	0.0	0.0	90.8	118	0.9	0.4	-10.2
- - - Telecommunications equipment	2	0.0	0.0	-20.9	154	1.2	0.4	-37.7
- - - Integrated circuits and electronic components	0	0.0	0.0	34.5	7	0.1	0.0	-29.4
- - Transport equipment	54	0.1	0.0	-54.0	1,222	9.7	0.4	6.3
- - - of which Automotive products	9	0.1	0.0	101.4	1,083	8.6	0.5	12.5
- - Other machinery	81	0.5	0.0	98.5	2,139	16.9	0.5	-6.9
- - - Power generating machinery	20	0.1	0.1	761.0	307	2.4	0.7	7.5
- - - Non-electrical machinery	15	0.1	0.0	97.4	1,354	10.7	0.5	-13.4
- - - Electrical machinery	25	0.1	0.0	24.3	478	3.8	0.4	6.4
- Textiles	5	0.0	0.0	-15.9	92	0.7	0.4	11.6
- Clothing	2	0.0	0.0	37.2	88	0.7	0.2	35.8
- Other manufactures	6	0.0	0.0	21.1	600	4.8	0.3	-0.9
- - of which Scientific and controlling instruments	3	0.0	0.0	23.6	277	2.2	0.4	-10.1
Other products	24	0.1	0.1	488.2	79	0.6	0.2	-70.8
Other	0	0.0	n.a.	n.a.	222	1.8	n.a.	n.a.

% Growth: relative variation between current and previous period

% Total: Share in Total. Total defined as all products

% Extra-EU: imports/exports as % of all EU partners i.e. excluding trade between EU Member States

Algeria, Trade with World

Total Goods: Trade flows and balance

Period	Imports		Exports		Balance		Total trade	
	Value Mio €	% Growth	Value Mio €	% Growth	Value Mio €	% Growth	Value Mio €	% Growth
2011	33,941		52,782		18,841		86,723	
2012	39,188	15.5	55,935	6.0	16,747	-11.1	95,124	9.7
2013	41,299	5.4	49,658	-11.2	8,359	-50.1	90,957	-4.4
2014	42,586	3.1	45,076	-9.2	2,490	-70.2	87,662	-3.6
2015	44,818	5.2	31,152	-30.9	-13,665	-648.8	75,970	-13.3
2016	43,163	-3.7	26,163	-16.0	-17,000	24.4	69,327	-8.7
2017	43,965 *	1.9	31,111 *	18.9	-12,854	-24.4	75,076	8.3
2018	41,677	-5.2	34,859	12.1	-6,818	-47.0	76,536	1.9
2019	37,802	-9.3	29,026	-16.7	-8,776	28.7	66,829	-12.7
2020	29,783	-21.2	17,187	-40.8	-12,595	43.5	46,970	-29.7
2021	29,657	-0.4	31,224	81.7	1,567	-112.4	60,881	29.6

Total Goods: Top trading partners 2021

	Imports				Exports				Total trade			
	Partner	Value Mio €	% World		Partner	Value Mio €	% World		Partner	Value Mio €	% World
	World	29,657	100.0		World	31,224	100.0		World	60,881	100.0
1	EU27	10,078	34.0	1	EU27	17,588	56.3	1	EU27	27,666	45.4
2	China	5,042	17.0	2	USA	2,551	8.2	2	China	5,042	8.3
3	South Africa	2,235	7.5	3	Turkey	2,450	7.8	3	USA	2,706	4.4
4	Tunisia	1,352	4.6	4	United Kingdom	2,042	6.5	4	Turkey	2,454	4.0
5	Argentina	877	3.0	5	Brazil	1,541	4.9	5	South Africa	2,235	3.7
6	Tanzania	801	2.7	6	Chile	916	2.9	6	Tunisia	2,149	3.5
7	India	776	2.6	7	Tunisia	797	2.6	7	United Kingdom	2,042	3.4
8	Philippines	638	2.2	8	India	742	2.4	8	Brazil	2,036	3.3
9	Qatar	595	2.0	9	Egypt	319	1.0	9	India	1,518	2.5
10	Brazil	494	1.7	10	Morocco	188	0.6	10	Argentina	925	1.5
1	EU27	10,078	34.0	1	EU27	17,588	56.3	1	EU27	27,666	45.4

World trade: excluding intra-region trade

Top partners: excluding region member states

% Growth: relative variation between current and previous period

MRO 1	LYD 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	NOK 100	SEK 100	DKK 100	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1		
0,2705	52,2608	8,1286	57,9122	244,4941	19,2141	19,6204	1071,1718	982,6917	1204,9062	55,5012	5808,1251	66,6888	132,0696	89,6423	72,0659		200
0,2772	53,2084	8,2818	56,6543	251,2117	19,5612	19,976	1139,5007	984,4212	1225,3321	60,5894	5897,0638	66,7198	133,4711	91,3014	73,3627		200
0,2749	52,6897	8,2587	54,7296	250,2245	19,3709	19,7789	1134,7296	985,0703	1223,293	64,0683	5800,5997	62,4977	133,8239	91,2447	72,6464		200
0,2687	51,5467	8,4275	54,8101	245,7018	18,9509	19,3515	1150,5207	1039,639	1259,4865	61,7158	5879,7037	60,6241	139,5981	93,9017	71,0716	ديسمبر	200
0,279	53,2778	8,0645	54,4501	251,481	19,5862	19,9984	1101,4336	939,5107	1184,4551	63,6114	5670,422	62,8775	128,7323	88,3646	73,4543	الثلاثي 1	200
0,2755	52,85	8,2899	55,0944	250,9186	19,4296	19,8395	1169,7531	985,551	1228,2369	64,9295	5858,7015	63,735	133,1833	91,6269	72,8685	الثلاثي 2	
0,2743	52,6375	8,3518	54,9333	250,8816	19,3515	19,7593	1149,3318	1002,5367	1240,4435	64,7502	5869,1329	62,4753	136,0464	92,5309	72,5755	الثلاثي 3	
0,2709	51,9934	8,3285	54,4406	247,6166	19,1163	19,5182	1118,4	1012,6829	1240,0367	62,9821	5804,1425	60,9028	137,3338	92,4564	71,6875	الثلاثي 4	
0,2772	53,0639	8,1772	54,7723	251,1998	19,5079	19,199	1135,5933	962,5308	1206,346	64,2704	5764,5618	63,3063	130,9578	89,9957	73,1614	السداسي 1	
0,2726	52,3154	8,3402	54,6869	249,2491	19,2339	19,6388	1133,8659	1007,6098	1240,2401	63,8661	5836,6377	61,6891	136,6901	92,4936	72,1315	السداسي 2	
0,2696	51,713	8,3943	54,6057	246,5866	19,0122	19,4153	1144,7684	1017,7883	1254,1958	60,8416	5782,899	59,7494	139,3873	93,4709	71,3008	الثلاثي 1	200
0,2663	51,08	8,4868	54,4533	243,9614	18,7786	19,177	1170,8878	1025,6173	1274,1338	64,0967	5762,9997	58,3538	139,8472	94,9236	70,428	الثلاثي 2	
0,2596	49,547	8,396	53,9991	242,4868	18,7695	18,6644	1190,5336	1017,6701	1266,2518	65,5606	5722,8163	58,2755	138,6334	94,2647	68,633	الثلاثي 3	
0,2575	50,2789	8,5819	54,6271	243,0923	17,9636	18,2909	1233,8419	1046,6961	1304,6289	68,5311	5860,9433	59,3935	137,3506	97,2715	67,1643	الثلاثي 4	
0,2679	51,394	8,4409	54,5289	245,2638	18,8945	19,2952	1157,9293	1021,7331	1264,2421	62,4818	5772,8722	59,0462	139,6191	94,2029	70,861	السداسي 1	
0,2585	49,9158	8,4896	54,3155	242,7919	18,3635	18,4762	1212,353	1032,2939	1285,5868	67,0572	5792,407	58,8388	137,9871	95,7796	67,8931	السداسي 2	
0,2632	50,6492	8,4655	54,4214	244,0183	18,6269	18,8826	1185,3505	1027,0541	1274,9966	64,7871	5782,7147	58,9417	138,7968	94,9973	69,3656	السنة	
0,2669	52,2482	8,6559	54,8614	236,1816	17,8235	18,1836	1181,1567	1042,3593	1319,4872	66,1458	6066,2677	61,9674	131,5477	98,3053	66,8474	جانفي	200
0,2662	54,7992	8,6561	54,8670	244,3624	17,8069	18,1817	1241,3859	1051,7912	1321,2488	66,7677	6123,2691	62,306	131,1491	98,488	66,7689	فيفري	
0,2662	54,7371	8,8968	56,1264	244,4114	17,5149	17,8829	1275,7137	1083,107	1365,9305	65,6006	6352,1526	65,2038	131,4188	101,8469	65,6725	مارس	
0,2691	57,2663	8,5366	55,9318	242,1313	17,3306	17,6898	1285,7996	1092,331	1372,4777	64,1248	6418,5669	63,4007	128,6012	102,3931	64,9695	أفريل	
0,2652	53,2407	8,6215	54,1887	230,8978	16,9245	17,2824	1253,5962	1059,7659	1323,255	63,428	6079,6107	60,8924	124,7135	98,7278	63,4761	ماي	
0,264	52,3497	8,4690	53,1007	235,1072	16,6388	16,9885	1214,8345	1032,8514	1301,4706	61,4535	6015,2274	58,4014	122,5757	97,0708	62,3983	جوان	
0,2606	51,8517	8,4469	52,8282	231,7908	16,4006	16,7438	1205,4189	1025,5385	1300,3791	60,7035	5992,4031	57,6171	122,2822	97,0056	61,4996	جويلية	
0,2588	51,4789	8,0329	50,6376	228,5052	16,2857	16,6281	1147,9422	974,2586	1227,1986	58,0488	5647,1660	55,9167	115,4947	91,5430	61,0767	أوت	
0,2584	49,7095	7,7590	49,1480	228,0410	16,2494	16,6016	1075,9755	916,5889	1175,3694	57,6945	5485,6791	57,2012	109,6869	87,6567	60,9788	سبتمبر	
0,2665	53,9019	9,4561	55,2783	241,5663	21,2494	18,0843	1231,9459	1058,8245	1335,3044	66,171	6178,7773	63,1473	131,3746	99,5273	66,4361	الثلاثي 1	
0,2661	54,3154	8,5435	54,4271	237,7579	16,9697	17,3253	1251,9728	1062,0925	1332,8769	63,0259	6173,5336	60,9366	125,3387	99,433	63,6334	الثلاثي 2	
0,2593	51,019	8,0859	50,9045	229,4954	16,3136	16,6596	1 143,98	972,9056	1 235,42	58,8558	5 713,65	56,9374	115,9241	92,1512	61,1915	الثلاثي 3	
0,2663	54,5331	8,6385	241,1119	241,1119	17,3403	17,7048	1251,4061	1060,4711	1334,0813	64,5863	6176,1351	62,0334	128,3333	99,4798	65,0239	السداسي 1	
(التغيرات الشهرية بالنسبة المئوية)																	
0,18%	-0,28%	0,63%	-0,31%	-0,31%	-0,28%	-0,29%	-0,96%	1,64%	0,86%	1,34%	0,16%	0,06%	-0,05%	0,88%	-0,29%	الثلاثي 1	200
-1,26%	-0,80%	2,79%	-0,22%	-0,22%	-0,80%	-0,79%	6,20%	4,90%	3,70%	2,07%	3,32%	1,36%	3,46%	3,69%	-0,80%	الثلاثي 2	
-0,44%	-0,40%	0,75%	-0,01%	-0,01%	-0,40%	-0,40%	-1,75%	1,72%	0,99%	-0,28%	0,18%	-1,98%	2,15%	0,99%	-0,40%	الثلاثي 3	
-1,23%	-1,22%	-0,28%	-1,30%	-1,30%	-1,22%	-1,22%	-2,69%	1,01%	-0,03%	-2,73%	-1,11%	-2,52%	0,95%	-0,08%	-1,22%	الثلاثي 4	
-0,48%	-0,71%	0,94%	-0,45%	-0,45%	-0,71%	-0,72%	0,78%	2,13%	1,34%	3,61%	0,67%	-1,97%	0,59%	1,37%	-0,72%	السداسي 1	
-1,68%	-1,41%	1,99%	-0,78%	-0,78%	-1,40%	-1,41%	-0,15%	4,68%	2,81%	-0,63%	1,25%	-2,55%	4,38%	2,78%	-1,41%	السداسي 2	
-0,48%	-0,54%	0,79%	-0,42%	-0,42%	-0,54%	-0,53%	2,36%	0,50%	1,14%	-3,40%	-0,37%	-1,89%	1,50%	1,10%	-0,54%	الثلاثي 1	200
-1,22%	-1,22%	1,10%	-1,06%	-1,06%	-1,23%	-1,23%	2,28%	0,77%	1,59%	5,35%	-0,34%	-2,34%	0,33%	1,55%	-1,22%	الثلاثي 2	
-2,52%	-3,00%	-1,07%	-0,60%	-0,60%	-0,05%	-2,67%	1,68%	-0,77%	-0,62%	2,28%	-0,70%	-0,13%	-0,87%	-0,69%	-2,55%	الثلاثي 3	
-0,81%	1,48%	2,21%	0,25%	0,25%	-4,29%	-2,00%	3,64%	2,85%	3,03%	4,53%	2,41%	1,92%	-0,93%	3,19%	-2,14%	الثلاثي 4	
-1,72%	-1,76%	1,21%	-1,60%	-1,60%	-1,76%	-1,75%	2,12%	1,40%	1,94%	-2,17%	-1,09%	-4,28%	2,14%	1,85%	-1,76%	السداسي 1	
-3,48%	-2,85%	0,58%	-1,00%	-1,00%	-2,79%	-4,21%	4,84%	1,03%	1,71%	7,52%	0,34%	-0,35%	-1,16%	1,70%	-4,15%	السداسي 2	
0,55%	2,30%	0,52%	-0,11%	-0,11%	-0,53%	-0,44%	2,29%	1,60%	0,95%	-0,33%	4,08%	4,37%	-3,13%	0,86%	-0,45%	جانفي	20
0,00%	-0,11%	2,78%	0,02%	0,02%	-1,64%	-1,64%	2,77%	2,98%	3,38%	-1,75%	3,74%	4,65%	0,21%	3,41%	-1,64%	فيفري	
0,00%	-0,11%	2,78%	0,02%	0,02%	-1,64%	-1,64%	2,77%	2,98%	3,38%	-1,75%	3,74%	4,65%	0,21%	3,41%	-1,64%	مارس	
1,09%	4,62%	-4,05%	-0,93%	-0,93%	-1,05%	-1,08%	0,79%	0,85%	0,48%	-2,25%	1,05%	-2,77%	-2,14%	0,54%	-1,07%	أفريل	
-1,45%	-7,03%	0,99%	-4,64%	-4,64%	-2,34%	-2,30%	-2,50%	-2,98%	-3,59%	-1,09%	-5,28%	-3,96%	-3,02%	-3,58%	-2,30%	ماي	
-0,45%	-1,67%	-1,77%	1,82%	1,82%	-1,69%	-1,70%	-3,09%	-2,54%	-1,65%	-3,11%	-1,06%	-4,09%	-1,71%	-1,68%	-1,70%	جوان	
-1,27%	-0,95%	-0,26%	-0,51%	-1,41%	-1,43%	-1,44%	-0,78%	-0,71%	-0,08%	-1,22%	-0,38%	-1,34%	-0,24%	-0,07%	-1,44%	جويلية	
-0,69%	-0,72%	-4,90%	-4,15%	-1,42%	-0,70%	-0,69%	-4,77%	-5,00%	-5,63%	-4,37%	-5,76%	-2,95%	-5,55%	-5,63%	-0,69%	أوت	
-0,16%	-3,44%	-3,41%	-2,94%	-0,20%	-0,22%	-0,16%	-6,27%	-5,92%	-4,22%	-0,61%	-2,86%	2,30%	-5,03%	-4,25%	-0,16%	سبتمبر	
3,50%	7,21%	10,19%	-0,63%	-0,63%	18,29%	-1,13%	-0,15%	1,16%	2,35%	-3,44%	5,42%	6,32%	-4,35%	2,32%	-1,08%	الثلاثي 1	
-0,15%	0,77%	-9,65%	-1,58%	-1,58%	-20,14%	-4,20%	1,63%	0,31%	-0,18%	-4,75%	-0,08%	-3,50%	-4,59%	-0,09%	-4,22%	الثلاثي 2	
-2,56%	-6,07%	-5,36%	-6,47%	-3,48%	-3,87%	-3,84%	-8,63%	-8,40%	-7,31%	-6,62%	-7,45%	-6,56%	-7,51%	-7,32%	-3,84%	الثلاثي 3	
3,02%	9,25%	1,75%	-0,69%	-0,69%	-5,57%	-4,18%	3,22%	2,73%	3,77%	-3,68%	6,62%	5,43%	-7,00%	3,86%	-4,23%	السداسي 1	
(التغيرات السنوية)																	
-6,85%	-14,12%	0,58%	-5,81%	-5,81%	-6,87%	-6,86%	-2,07%	2,49%	2,36%	0,35%	0,96%	-0,14%	4,48%	2,48%	-6,86%		2
2,48%	1,81%	1,88%	2,75%	2,75%	1,81%	1,81%	6,38%	0,18%	1,70%	9,17%	1,53%	0,05%	1,06%	1,85%	1,80%		2
-0,83%	-0,97%	-0,28%	-0,39%	-0,39%	-0,97%	-0,99%	-0,42%	0,07%	-0,17%	5,74%	-1,64%	-6,33%	0,26%	-0,06%	-0,98%		2
4,26%	3,87%	2,60%	-7,46%	-7,46%	-3,64%	-4,53%	4,46%	4,26%	4,23%	1,12%	0,31%	5,60%	3,72%	4,44%			

1	1	1	1	1	1	1	100	100	100	1	100	100	1	1	1		
0,272	52,6652	8,8264	60,6505	246,3235	19,3606	19,7704	1200,961	1096,9171	1330,36	60,3681	6411,8064	70,7116	139,8649	98,9507	72,6137		2004
0,2775	53,2209	7,954	53,8055	251,3011	19,5662	19,9782	1084,9238	922,7859	1166,3803	63,1469	5589,3592	62,5762	126,7356	87,0176	73,3799		2005
0,2691	51,6096	8,4233	54,7687	246,0944	18,974	19,3741	1135,2074	1036,9515	1257,3231	61,3328	5831,2057	59,8622	139,8275	93,7545	71,1582		2006
0,2691	51,6096	8,4233	54,7687	246,0944	18,974	19,3741	1135,2074	1036,9515	1257,3231	61,3328	5831,2057	59,8622	139,8275	93,7545	71,1582	ديسمبر	2006
0,2796	53,6253	8,1831	54,8539	253,163	19,7138	20,1298	1125,9804	954,8336	1202,4705	63,7338	5761,6203	62,9604	128,7773	89,7158	73,9375	الثلاثي 1	2006
0,2771	53,1509	8,3222	54,9454	253,4355	19,5389	19,9525	1177,6597	1010,4156	1249,1631	66,0628	5756,5549	63,8997	134,2064	93,1726	73,2834	الثلاثي 2	
0,2727	52,3058	8,2741	54,3386	249,3843	19,2295	19,6355	1110,1256	986,3128	1225,2081	64,7033	5693,5174	61,1094	134,7123	91,3846	72,1182	الثلاثي 3	
0,2691	51,6096	8,4233	54,7687	246,0944	18,974	19,3741	1135,2074	1036,9515	1257,3231	61,3328	5831,2057	59,8622	139,8275	93,7545	71,1582	الثلاثي 4	
0,2771	53,1509	8,3222	54,9454	253,4355	19,5389	19,9525	1177,6597	1010,4156	1249,1631	66,0628	5680,2906	63,8997	134,2064	93,1726	73,2834	السداسي 1	
0,2691	51,6096	8,4233	54,7687	246,0944	18,974	19,3741	1135,2074	1036,9515	1257,3231	61,3328	5944,468	59,8622	139,8275	93,7545	71,1582	السداسي 2	
0,268	51,4096	8,4669	54,6575	244,887	18,901	19,3009	1163,9164	1013,1502	1267,6151	61,4287	5784,6051	60,0827	138,8628	94,4403	70,8825	الثلاثي 1	2007
0,2646	50,7634	8,4263	54,0122	242,9083	18,6622	19,0565	1185,3542	1018,1339	1264,5162	66,2172	5801,5284	56,6918	140,1374	94,1072	69,9916	الثلاثي 2	
0,2559	49,0805	8,4975	54,2934	241,8211	18,0973	18,4327	1245,2379	1042,2981	1287,3324	67,6442	5963,652	58,6914	137,2502	95,9612	67,6712	الثلاثي 3	
0,2667	54,0488	8,645	54,689	244,628	17,8233	18,1939	1233,8892	1043,9973	1318,4431	68,2077	5931,9992	59,6483	133,4863	98,3302	66,8299	الثلاثي 4	
0,2646	50,7634	8,4263	54,0122	242,9083	18,6622	19,0565	1185,3542	1018,1339	1264,5162	66,2172	5816,4774	56,6918	140,1374	94,1072	69,9916	السداسي 1	
0,2667	54,0488	8,645	54,689	244,628	17,8233	18,1939	1233,8892	1043,9973	1318,4431	68,2077	5682,0591	59,6483	133,4863	98,3302	66,8299	السداسي 2	
0,2667	54,0488	8,645	54,689	244,628	17,8233	18,1939	1233,8892	1043,9973	1318,4431	68,2077	5784,6051	59,6483	133,4863	98,3302	66,8299	السداسي	
0,2673	54,8144	8,6633	54,9186	243,8424	17,7588	18,136	1226,7579	1048,6066	1328,0621	67,0327	5931,9992	62,4738	132,3865	98,9532	66,597	جانفي	2008
0,2626	54,3092	8,7644	55,2377	242,4276	17,6418	17,9882	1274,8265	1072,2619	1349,2678	67,6999	5682,0591	63,3562	131,4788	100,5522	66,0615	فيفري	
0,2688	54,501	8,9546	56,4002	245,842	17,4072	17,7814	1280,4763	1099,0812	1383,1724	63,9975	5931,9992	65,7005	129,6724	103,1853	65,303	مارس	
0,268	54,3322	8,6918	54,5803	239,5888	17,0221	17,384	1244,1639	1062,2042	1333,6258	63,1284	5931,9992	61,4278	125,5244	99,5295	63,848	أفريل	
0,2628	52,6071	8,5	53,7186	237,4301	16,7723	17,1276	1228,823	1039,873	1304,1526	63,4592	6144,4852	59,5937	124,0160	97,2859	62,9071	ماي	
0,2623	51,9239	8,5137	53,0884	233,7052	16,5034	16,848	1223,6062	1035,4223	1311,1112	61,4123	6299,0706	58,7759	123,4123	97,7785	61,8851	جوان	
0,2600	51,6966	8,3565	52,2734	230,7910	16,3545	16,6987	1193,9849	1012,5799	1283,7768	60,0030	5860,1254	56,7313	121,4915	95,7869	61,3350	جويلية	
0,2582	51,3471	7,9083	49,9287	227,8848	16,2444	16,5853	1133,6349	953,1994	1205,3183	58,1080	5572,1578	56,1013	111,5044	89,8942	60,9264	أوت	
0,2576	49,3681	7,7164	48,8793	227,5908	16,1636	16,5435	1051,4728	892,0412	1170,6729	58,1138	5533,3003	57,9974	109,6773	87,3491	60,7667	سبتمبر	
0,2688	54,501	8,9546	56,4002	245,842	17,4072	17,7814	1280,4763	1099,0812	1383,1724	63,9975	6573,6872	65,7005	129,6724	103,1853	65,303	الثلاثي 1	
0,2623	51,9239	8,5137	53,0884	233,7052	16,5034	16,848	1223,6062	1035,4223	1311,1112	61,4123	6168,8893	58,7759	123,4123	97,7785	61,8851	الثلاثي 2	
0,2576	49,3681	7,7164	48,8793	227,5908	16,1636	16,5435	1051,4728	892,0412	1170,6729	58,1138	5533,3003	57,9974	109,6773	87,3491	60,7667	الثلاثي 3	
0,2623	51,9239	8,5137	53,0884	233,7052	16,5034	16,848	1223,6062	1035,4223	1311,1112	61,4123	5975,7864	58,7759	123,4123	97,7785	61,8851	السداسي1	

(التغيرات الشهرية بالنسبة المئوية)

0,76%	0,76%	2,88%	1,95%	0,74%	0,75%	0,76%	3,78%	3,47%	3,09%	0,93%	1,63%	0,61%	1,61%	3,10%	0,76%	الثلاثي 1	2006
-0,89%	-0,88%	1,70%	0,17%	0,11%	-0,89%	-0,88%	4,59%	5,82%	3,88%	3,65%	4,65%	1,49%	4,22%	3,85%	-0,88%	الثلاثي 2	
-1,59%	-1,59%	-0,58%	-1,10%	-1,60%	-1,58%	-1,59%	-5,73%	-2,39%	-1,92%	-2,06%	-3,08%	-4,37%	0,38%	-1,92%	-1,59%	الثلاثي 3	
-1,32%	-1,33%	1,80%	0,79%	-1,32%	-1,33%	-1,33%	2,26%	5,13%	2,62%	-5,21%	1,21%	-2,04%	3,80%	2,59%	-1,33%	الثلاثي 4	
-0,14%	-0,13%	4,63%	2,12%	0,85%	-0,14%	-0,13%	8,55%	9,50%	7,10%	4,62%	6,35%	2,12%	5,89%	7,07%	-0,13%	السداسي 1	
-2,89%	-2,90%	1,21%	-0,32%	-2,90%	-2,89%	-2,90%	-3,60%	2,63%	0,65%	-7,16%	-1,91%	-6,32%	4,19%	0,62%	-2,90%	السداسي 2	
-0,41%	-0,39%	0,52%	-0,20%	-0,49%	-0,38%	-0,38%	2,53%	-2,30%	0,82%	0,16%	-0,25%	0,37%	-0,69%	0,73%	-0,39%	الثلاثي 1	2007
-1,27%	-1,26%	-0,48%	-1,18%	-0,81%	-1,26%	-1,27%	1,84%	0,49%	-0,24%	7,80%	-2,31%	-5,64%	0,92%	-0,35%	-1,26%	الثلاثي 2	
-3,29%	-3,32%	0,84%	0,52%	-0,45%	-3,03%	-3,27%	5,05%	2,37%	1,80%	2,16%	1,80%	3,53%	-2,06%	1,97%	-3,32%	الثلاثي 3	
4,22%	10,12%	1,74%	0,73%	1,16%	-1,51%	-1,30%	-0,91%	0,16%	2,42%	0,83%	2,55%	1,63%	-2,74%	2,47%	-1,24%	الثلاثي 4	
-1,67%	-1,64%	0,04%	-1,38%	-1,29%	-1,64%	-1,64%	4,42%	-1,81%	0,57%	7,96%	-2,56%	-5,30%	0,22%	0,38%	-1,64%	السداسي 1	
0,79%	6,47%	2,60%	1,25%	0,71%	-4,50%	-4,53%	4,09%	2,54%	4,26%	3,01%	4,40%	5,22%	-4,75%	4,49%	-4,52%	السداسي 2	
0,24%	1,42%	0,21%	0,42%	-0,32%	-0,36%	-0,32%	-0,58%	0,44%	0,73%	-1,72%	3,58%	4,74%	-0,82%	0,63%	-0,35%	جانفي	2008
-1,76%	-0,92%	1,17%	0,58%	-0,58%	-0,66%	-0,81%	3,92%	2,26%	1,60%	1,00%	2,52%	1,41%	-0,69%	1,62%	-0,80%	فيفري	
2,36%	0,35%	2,17%	2,10%	1,41%	-1,33%	-1,15%	0,44%	2,50%	2,51%	-5,47%	4,36%	3,70%	-1,37%	2,62%	-1,15%	مارس	
-0,30%	-0,31%	-2,93%	-3,23%	-2,54%	-2,21%	-2,23%	-2,84%	-3,36%	-3,58%	-1,36%	-6,16%	-6,50%	-3,20%	-3,54%	-2,23%	أفريل	
-1,94%	-3,18%	-2,21%	-1,56%	-0,90%	-1,47%	-1,47%	-1,23%	-2,10%	-2,21%	0,52%	-3,13%	-2,99%	-1,20%	-2,25%	-1,47%	ماي	
-0,19%	-1,30%	0,16%	-1,17%	-1,57%	-1,60%	-1,63%	-0,42%	-0,43%	0,53%	-3,23%	1,89%	-1,37%	-0,49%	0,51%	-1,62%	جوان	
-0,88%	-0,44%	-1,85%	-1,54%	-1,25%	-0,90%	-0,89%	-2,42%	-2,21%	-2,08%	-2,29%	-6,97%	-3,48%	-1,56%	-2,04%	-0,89%	جويلية	
-0,69%	-0,68%	-5,36%	-4,49%	-1,26%	-0,67%	-0,68%	-5,05%	-5,86%	-6,11%	-3,16%	-4,91%	-1,11%	-8,22%	-6,15%	-0,68%	أوت	
-0,23%	-3,85%	-2,43%	-2,10%	-0,13%	-0,50%	-0,25%	-7,25%	-6,42%	-2,87%	0,01%	-0,70%	3,38%	-1,64%	-2,83%	-0,25%	سبتمبر	
-1,67%	-1,64%	0,04%	-1,38%	-1,29%	-1,64%	-1,64%	4,42%	-1,81%	0,57%	7,96%	-2,56%	-5,30%	0,22%	0,38%	-1,64%	الثلاثي 1	
-2,42%	-4,73%	-4,92%	-5,87%	-4,94%	-5,19%	-5,25%	-4,44%	-5,79%	-5,21%	-4,04%	-7,38%	-10,54%	-4,83%	-5,24%	-5,23%	الثلاثي 2	
-1,79%	-4,92%	-9,36%	-7,93%	-2,62%	-2,06%	-1,81%	-14,07%	-13,85%	-10,71%	-5,37%	-10,30%	-1,32%	-11,13%	-10,67%	-1,81%	الثلاثي 3	
-1,65%	-3,93%	-1,52%	-2,93%	-4,47%	-7,41%	-7,40%	-0,83%	-0,82%	-0,56%	-9,96%	2,64%	-1,46%	-7,55%	-0,56%	-7,40%	السداسي1	

(التغيرات السنوية)

-1,45%	0,16%	7,29%	1,69%	-0,01%	-0,01%	0,01%	10,81%	9,12%	8,51%	7,61%	9,46%	4,11%	8,16%	8,42%	0,00%	2004
2,02%	1,06%	-9,88%	-11,29%	2,02%	1,06%	1,05%	-9,66%	-15,87%	-12,33%	4,60%	-12,83%	-11,51%	-9,39%	-12,06%	1,06%	2005
-3,03%	-3,03%	5,90%	1,79%	-2,07%	-3,03%	-3,02%	4,63%	12,37%	7,80%	-2,67%	4,33%	-4,34%	10,33%	7,74%	-3,03%	2006
-0,89%	4,73%	2,63%	-0,15%	-0,60%	-6,06%	-6,09%	8,69%	0,68%	4,86%	11,21%	1,73%	-0,36%	-4,54%	4,88%	-6,08%	2007

بنك الجزائر

التمثيل البياني 1.7 و 2 سعرصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية
(قيم متوسطة وقيم نهاية المدة)

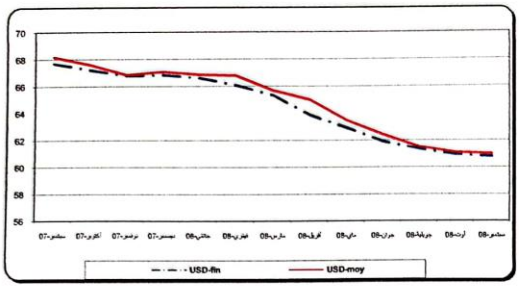

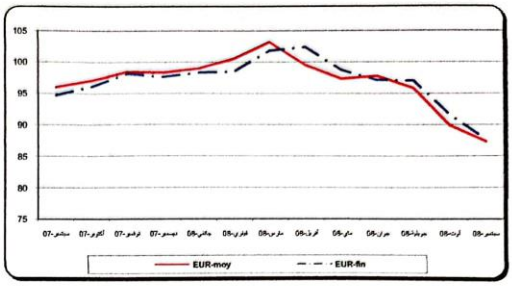

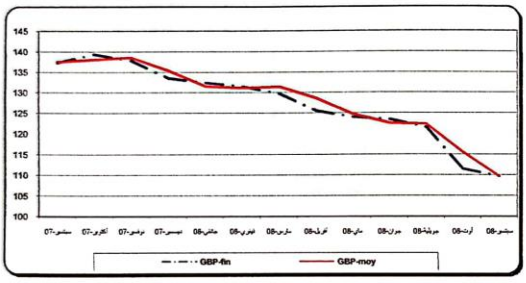

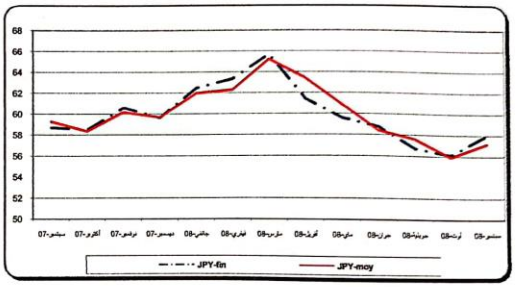

التمثيل البياني 7-3 أسعار الصرف الدولية
(قيم يومية)

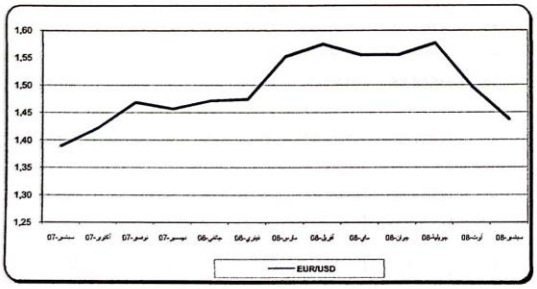

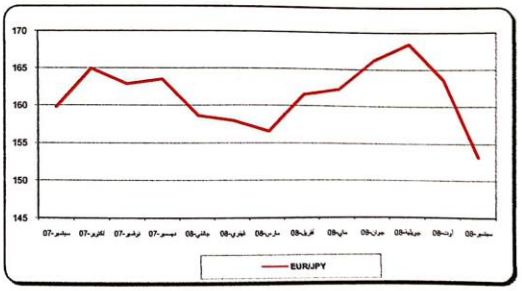

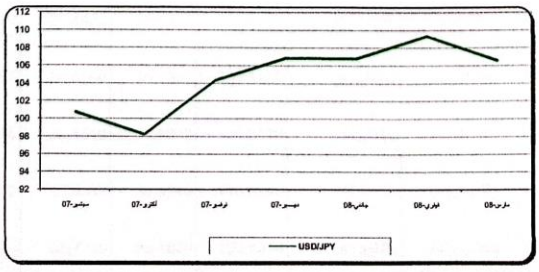

YUAN 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
16,2483	10,2870	51,4540	333,5985	26,7823	27,3520	78,5425	10 434,7335	82,9923	153,6023	111,4418	100,4641	
16,4499	11,1650	51,4887	362,0982	29,1851	29,8030	82,6999	11 115,4114	101,0106	148,2511	121,1766	109,4654	
16,4423	11,4612	46,4943	365,7555	29,5871	30,2102	85,5697	11 271,9579	98,9281	143,0046	125,3231	110,9610	
17,6399	12,4184	44,5923	385,9834	31,0928	31,7491	90,0081	11 921,5041	105,6025	155,6363	137,6864	116,6169	
17,2659	12,4106	40,7897	392,7917	31,8251	32,4959	89,9656	12 012,6380	109,5292	152,3620	133,7058	119,3606	
18,3155	13,4346	45,6008	418,0686	34,2434	34,9664	95,0719	13 740,8769	120,3014	162,5095	147,0817	128,4361	جويلية
18,5195	13,8919	46,8328	419,7283	34,2201	34,9399	96,9281	14 095,5725	121,0567	168,5249	151,7514	128,3389	اوت
18,9104	13,9820	46,8096	421,0599	34,3394	35,0653	97,4676	14 085,2681	122,0186	167,0527	151,9032	128,7995	سبتمبر
19,1661	14,0020	46,7222	421,2896	34,3674	35,0936	97,6234	14 127,3267	122,5309	167,3291	151,7281	128,9041	أكتوبر
19,4820	14,0762	46,8076	420,7867	34,3146	35,0370	98,3281	14 130,0233	123,2962	169,8825	152,2416	128,6956	نوفمبر
20,1201	14,6628	48,7089	431,6445	35,0788	35,8267	102,6669	14 802,0227	126,7841	176,7999	159,9856	131,5961	ديسمبر
17,2681	12,4893	42,3152	393,9072	31,1147	32,8076	89,7923	12 455,1516	110,6589	154,2576	132,9422	120,5056	الثلاثي 1
18,1069	12,9760	44,5309	415,0671	34,1643	34,9400	92,6239	13 312,6682	119,3671	159,3475	141,2186	128,3388	الثلاثي 2
18,5787	13,7626	46,3957	419,5938	34,2680	34,9909	96,4611	13 968,5316	121,1141	165,9379	150,1747	128,5263	الثلاثي 3
19,5991	14,2559	47,4417	424,7381	34,5985	35,3311	99,6052	14 363,3060	124,2566	171,4420	154,7691	129,7759	الثلاثي 4
17,6908	12,7345	43,4317	404,5692	33,1475	33,8821	91,2191	12 887,2336	115,0467	156,8223	137,1125	124,4526	السداسي 1
19,0889	14,0092	46,9187	422,1659	34,4333	35,1610	98,0331	14 165,9188	122,6854	168,6899	152,4719	129,1511	السداسي 2
18,3979	13,3792	45,1952	413,4687	33,7978	34,5289	94,6653	13 533,9250	118,9099	162,8243	144,8804	126,8288	السنة
YUAN 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 1	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
20,5080	14,9190	49,2080	437,6190	35,3670	36,1200	104,2810	149,6260	127,9130	180,9170	161,4870	132,6740	جانفي
20,5830	14,8660	48,9990	439,2610	35,4420	36,1910	104,7050	148,1880	126,2240	184,2370	160,8450	132,9360	فيفري
20,5470	14,8650	48,5780	442,2660	35,6560	36,4090	106,3030	143,9250	123,0520	185,3490	159,2170	133,7370	مارس
20,3870	14,8370	48,2100	440,9210	35,4510	36,1960	106,3130	144,0190	121,8710	184,0830	158,9820	132,9540	أفريل
20,7640	15,0820	48,9000	443,7120	35,6060	36,3540	110,0780	147,8940	122,3170	188,0130	162,1610	133,5320	ماي
20,8610	15,1200	48,8040	445,2280	35,7310	36,4820	109,7200	147,6420	121,7290	188,0320	161,5230	134,0020	جوان
20,5460	14,8825	48,9117	439,8368	35,4966	36,2882	105,1537	147,0882	125,6019	183,5889	160,4547	133,1450	الثلاثي 1
20,6692	15,0119	48,6339	443,2806	35,5960	36,3437	108,6826	146,4971	121,9669	186,6892	160,8692	133,4957	الثلاثي 2
20,6086	14,9482	48,7706	441,5856	35,5471	36,2967	106,9457	146,7880	123,7560	185,1633	160,6662	133,3231	

YUAN 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1		
17,6326	12,2903	46,8024	380,8243	30,6479	31,2870	91,5434	11 766,2476	102,0219	154,8333	137,4883	114,9327		2017
17,2003	12,4125	39,5403	389,6907	31,5332	32,2041	86,8826	11 997,6271	107,3077	150,6599	135,3836	118,2906		2018
17,0909	12,4164	42,4607	393,0715	31,7649	32,4407	91,3276	12 313,0562	109,6527	156,2954	133,6256	119,1596		2019
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319		2020
YUAN 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 1	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1		
21,7780	15,0056	48,2511	458,8921	36,9800	37,7990	109,0376	151,7849	120,5659	187,5170	157,0045	138,8376		2021
19,2399	12,8617	452,9567	452,9567	37,3531	38,2047	102,8782	140,3610	94,7732	162,3110	139,2454	140,3259	أكتوبر	2022
19,3987	12,9578	450,2195	450,2195	36,8680	37,7287	102,2184	145,4882	100,0560	165,7725	143,4277	138,5775	نوفمبر	
19,7370	13,0930	448,2162	448,2162	36,4854	37,3636	101,2704	148,3635	103,5360	165,0784	146,0173	137,2214	ديسمبر	
19,8284	12,7204	454,1707	454,1707	37,4617	38,3128	102,8766	143,9861	97,4718	157,0502	138,2903	140,7248	الثلاثي 3	
19,7370	13,0930	448,2162	448,2162	36,4854	37,3636	101,2704	148,3635	103,5360	165,0784	146,0173	137,2214	الثلاثي 4	
19,7370	13,0930	448,2162	448,2162	36,4854	37,3636	101,2704	148,3635	103,5360	165,0784	146,0173	137,2214	السداسي 2	
19,7370	13,0930	448,2162	448,2162	36,4854	37,3636	101,2704	148,3635	103,5360	165,0784	146,0173	137,2214	السنة	
20,1058	13,3960	444,5065	444,5065	36,1781	36,9646	101,1771	146,8150	104,2855	167,6850	147,2339	135,7745	جانفي	2022
19,6684	13,1061	444,7410	444,7410	36,3863	37,1809	100,4249	145,5219	99,8193	164,3096	144,7375	136,5577	فيفري	
19,7386	13,2747	441,9336	441,9336	36,1082	36,9056	99,9381	148,2132	101,8914	167,5932	147,5229	135,5410	مارس	
19,5580	13,4804	441,7147	441,7147	36,0946	36,8697	99,2489	151,2686	99,7498	168,9572	148,7750	135,3854	أفريل	
19,2670	13,4714	445,1029	445,1029	36,5114	37,2823	100,3598	150,2974	98,0179	169,3180	146,1312	136,9359	ماي	
18,7012	13,7447	441,3928	441,3928	36,2071	36,9705	102,3860	150,8996	93,7516	171,6311	147,4049	135,7945	جوان	
18,9596	13,8929	440,9856	440,9856	36,1199	36,8879	102,2896	155,7568	95,3403	174,2113	149,0150	135,4928	جويلية	
18,6735	13,4745	441,7704	441,7704	36,2926	37,0618	100,4809	154,6949	93,3463	172,9313	148,2949	136,1315	أوت	
18,7866	13,3194	444,1312	444,1312	36,5748	37,3445	101,9965	150,7859	92,2368	167,9872	145,5098	137,1699	سبتمبر	
19,7386	13,2747	441,9336	441,9336	36,1082	36,9056	99,9381	148,2132	101,8914	167,5932	147,5229	135,5410	الثلاثي 1	
18,7012	13,7447	441,3928	441,3928	36,2071	36,9705	102,3860	150,8996	93,7516	171,6311	147,4049	135,7945	الثلاثي 2	
18,7866	13,3194	444,1312	444,1312	36,5748	37,3445	101,9965	150,7859	92,2368	167,9872	145,5098	137,1699	الثلاثي 3	
18,7012	13,7447	441,3928	441,3928	36,2071	36,9705	102,3860	150,8996	93,7516	171,6311	147,4049	135,7945	السداسي 1	

YUAN 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1		
16,2538	10,8376	53,2398	352,9875	28,5670	29,1674	77,1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317		2015
15,8508	10,8954	47,8018	361,2008	29,4677	30,0935	81,9815	10 842,9302	94,6742	135,7331	116,3743	110,5274		2016
17,6326	12,2903	46,8024	380,8243	30,6479	31,2870	91,5434	11 766,2476	102,0219	154,8333	137,4883	114,9327		2017
17,2003	12,4125	39,5403	389,6907	31,5332	32,2041	86,8826	11 997,6271	107,3077	150,6599	135,3836	118,2906		2018
17,0909	12,4164	42,4607	393,0715	31,7649	32,4407	91,3276	12 313,0562	109,6527	156,2954	133,6256	119,1596		2019
18,3543	13,6892	46,5968	419,5473	34,1602	34,8828	95,5692	14 108,8600	122,7001	168,4033	152,2244	128,1296	جويلية	2020
18,6682	13,9773	46,9135	419,2173	34,1323	34,8497	97,8879	14 157,0458	120,9620	170,3934	152,2527	128,0080	اوت	
18,9648	13,9507	46,6485	421,4126	34,4304	35,1583	96,3061	14 007,4409	122,2874	165,5662	151,4702	129,1416	سبتمبر	
21,4140	15,0920	48,5070	453,8930	36,4960	37,2690	110,8900	150,1690	120,3890	188,7410	159,5020	129,2983	أكتوبر	
19,3073	14,0660	46,7955	422,6821	34,4773	35,2009	97,0562	14 129,4184	123,9261	167,2466	150,9816	129,2983	أكتوبر	
19,5919	14,2101	47,2184	422,5552	34,4318	35,1559	99,3750	14 295,6723	124,1960	172,2689	154,3977	129,1328	نوفمبر	
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319	ديسمبر	
17,5651	12,4476	43,3567	395,8317	33,1563	33,9132	87,8385	12 939,4523	114,9524	153,4374	136,9875	124,5681	الثلاثي 1	
18,2658	13,3279	45,2760	419,4834	34,4332	35,1630	94,3868	13 555,7103	119,9135	158,4868	145,0583	129,1588	الثلاثي 2	
18,9648	13,9507	46,6485	421,4126	34,4304	35,1583	96,3061	14 007,4409	122,2874	165,5662	151,4702	129,1416	الثلاثي 3	
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319	الثلاثي 4	
18,2658	13,3279	45,2760	419,4834	34,4332	35,1630	94,3868	13 555,7103	119,9135	158,4868	145,0583	129,1588	السداسي 1	
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319	السداسي 2	
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319	السنة	
YUAN 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 1	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1		
20,5730	14,8180	49,1530	438,9660	35,4370	36,1870	103,3910	149,4900	127,1280	182,0430	160,9650	132,9190	جانفي	2021
20,5290	14,9530	49,1840	438,3130	35,3940	36,1390	105,1100	146,7260	125,1760	184,5960	161,1960	132,7430	فيفري	
20,4400	14,7850	48,0380	443,3090	35,7450	36,4960	106,4020	142,2650	121,0710	184,3080	157,4490	134,0560	مارس	
20,6380	15,0030	48,8890	443,8810	35,6390	36,3860	108,8020	146,9350	122,7350	185,8350	161,6790	133,6520	افريل	
20,9830	15,0820	48,8860	443,9780	35,6040	36,3540	110,6410	148,3460	121,7470	189,4530	162,8490	133,5270	ماي	
20,8380	15,1030	48,4940	446,9760	35,8850	36,6400	108,5360	145,9540	121,7520	186,1470	160,0340	134,5840	جوان	
20,4404	14,7848	48,0377	443,3087	35,7446	36,4963	106,4025	142,2651	121,0715	184,3080	157,4493	134,0564	الثلاثي 1	
20,8382	15,1032	48,4936	446,9762	35,8854	36,6401	108,5358	145,9541	121,7517	186,1471	160,0342	134,5843	الثلاثي 2	

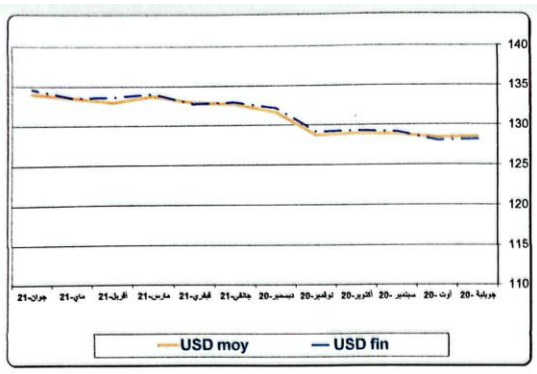

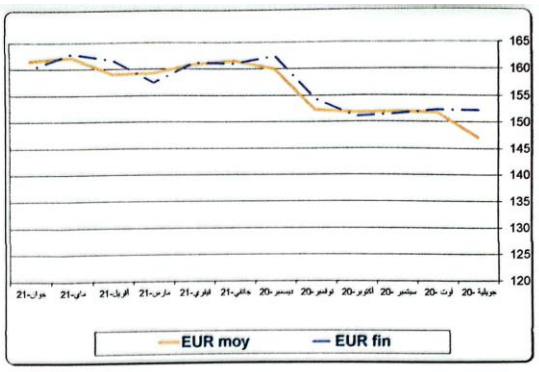

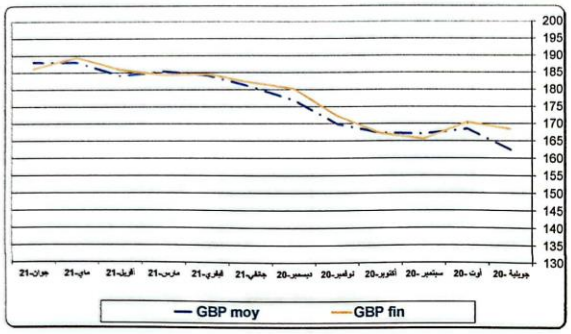

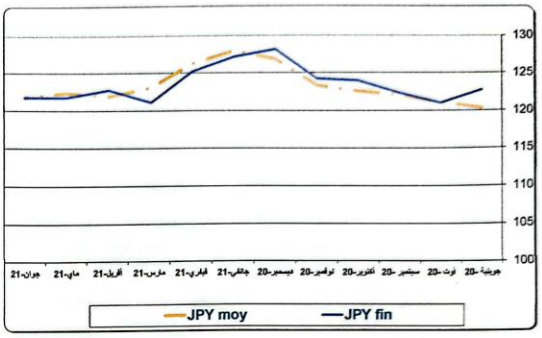

التمثيل البياني 7-3 أسعار الصرف الدولية
(قيم متوسطة)

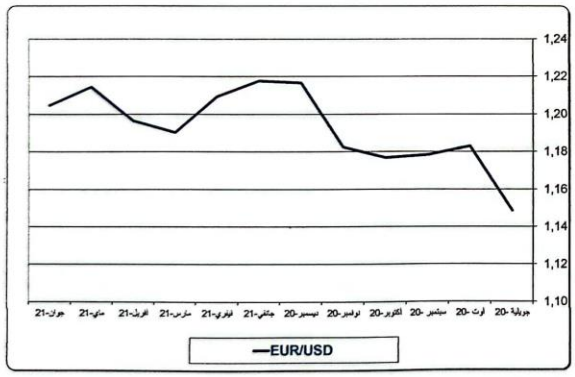

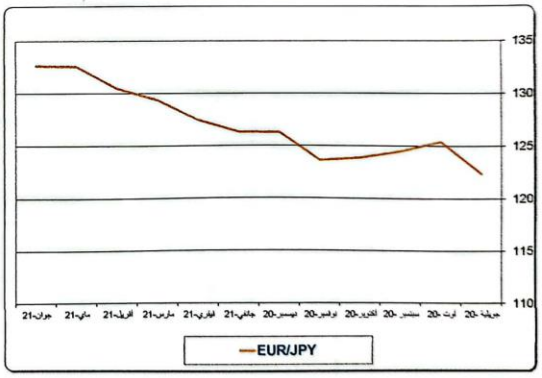

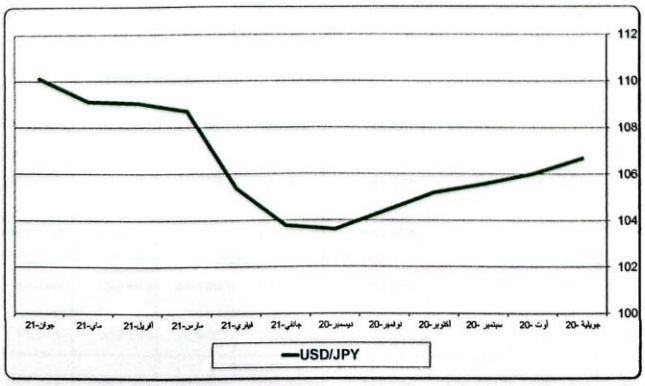

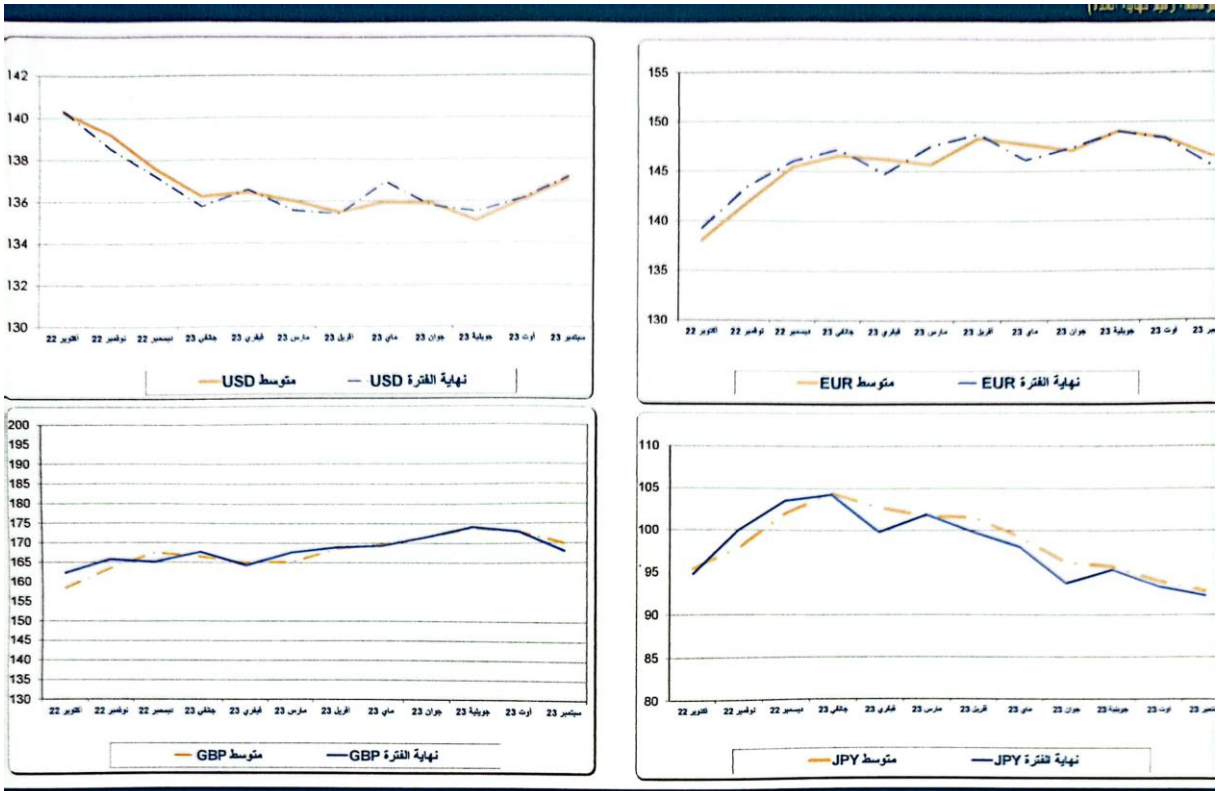

3-7 أسعار الصرف الدولية